المؤتمر الرابع والثلاثون
للاتحاد البرلماني العربي

◆ الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته ◆

بغداد - جمهورية العراق

26-25 **شباط/ فبراير**2023

التقرير العام الصادر عن

المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي

التقرير العام الصادر عن

المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي

"الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته"

بغداد – جمهورية العراق

25–26 شباط/فبراير 2023

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق، وإعمالاً لميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي، وبتأييد من الأشقاء العرب، رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، وتلبيةً لمتطلبات الأمن العربي المشترك والتضامن العربي، على مختلف الأفق والأصعدة، انعقد في بغداد، عاصمة جمهورية العراق الشقيق، المؤتمر الرابع والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي، يوم السبت 25 شباط/فبراير 2023، تحت شعار "الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته".

شاركت في أعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5. المملكة العربية السعودية.
6. الجمهورية العربية السورية.
7. جمهورية الصومال الفيدرالية.
8. جمهورية العراق.
9. سلطنة عُمان.

10.دولة فلسطين.

11.دولة قطر.

12.جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.

13.دولة الكويت.

14.الجمهورية اللبنانية.

15.دولة ليبيا.

16.جمهورية مصر العربية.

17.المملكة المغربية.

18.الجمهورية اليمنية.

وشارك في أعمال المؤتمر بصفة مراقب ممثلو المنظمات التالية:

1.جامعة الدول العربية.

2.البرلمان العربي.

3.مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

4.اتحاد المحامين العرب.

5.جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

6.الاتحاد العام للصحفيين العرب.

7.الاتحاد البرلماني الدولي.

8.الاتحاد البرلماني الإفريقي.

9.اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

10.برلمان البحر الأبيض المتوسط.

11.رابطة برلمانيون لأجل القدس.

****

جلسات العمل:

1-افتتح المؤتمر بتلاوة آيات بيّنات من الذكر الحكيم:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (102)وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (103)وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ (104)

صَدَقَ اللهُ العَظِيمِ

****

2- إقرار جدول الأعمال:

وافق المؤتمر على جدول أعمال المؤتمر (34) للاتحاد البرلماني العربي الذي تضمن:

1. **تلاوة آيات من الذكر الحكيم.**
2. **إقرار جدول الأعمال.**
3. **انتقال الرئاسة.**
4. **كلمة معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المؤتمر، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق.**

5.كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود.

6.تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر الثاني والثلاثين، والمؤتمر الثالث والثلاثين الطارئ للاتحاد.

7.تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الثاني والثلاثين، والمؤتمر الثالث والثلاثين الطارئ للاتحاد.

أ. تنفيذ قرارات المؤتمر الثاني والثلاثين، والمؤتمر الثالث والثلاثين الطارئ.

ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد منذ المؤتمر الثاني والثلاثين.

8.تقارير الدورات التاسعة والعشرين، والثلاثين الاستثنائية، والحادية والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليها.

9.الشؤون المالية:

أ.الحساب الختامي لعام 2022.

ب.مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2023.

10.تكريم الرئاسة السابقة للاتحاد.

11.منح الفائزين جائزة التميز البرلماني العربي.

12.ما يُستجد من أعمال:

أ.دعم طلب إدارج بند طارىء على جدول أعمال الجمعية العامة 146 للاتحاد البرلماني الدولي المقدم من مجلس الشورى في دولة قطر، باسم المجموعة البرلمانية العربية، تحت عنوان:

" تجريم ازدراء الأديان وانتهاك دور العبادة والمقدسات ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين".

ب.تشكيل وفد من الاتحاد البرلماني العربي لزيارة سوريا الشقيقة، والتأكيد على دعمها والوقوف مع شعبها.

13.إعلان بغداد.

****

3– انتقال الرئاسة:

انتقال رئاسة الاتحاد، من الشعبة البرلمانية في مملكة البحرين الشقيقة، ممثّلة بشخص معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب، إلى الشعبة البرلمانية في جمهورية العراق الشقيق، ممثّلة بشخص معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس مجلس النواب.

****

4– كلمة الرئاسة:

استمع أعضاء المؤتمر والضيوف المشاركون إلى كلمة **معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي**، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق، **جاء فيها:**

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

أصحاب السِّيادة والمعالي والسَّعادة، رؤساء البرلمانات والوفود العربيَّة
معالي رئيس البرلمان العربي، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط المحترمين

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسمحوا لي في البدء أن أتقدَّم إليكم بالشكر الجزيل على دعمكم في أن يكون المؤتمرُ الرابع والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي برئاسةِ العراق.

كما أودُّ أن أرحِّب بكم باسم الشَّعب العراقيِّ من أقصى جبال كردستان إلى بصرة الخليج ثغر الوطن الباسم، وأنتم بين أهلكم وإخوانكم في بغدادَ العروبة والسَّلام والتَّضامن الأخويِّ. وأن أحيِّي هذا الجمعَ الكريم من أشقَّائنا العرب، رؤساء البرلمانات والوفود العربيَّة، الذين يحطُّون رحالهم في بغدادَ اليوم بعد مضي نحو أربعينَ عاماً على آخر استضافة لها لمؤتمرنا هذا.

أصحاب المعالي السادة الرؤساء

تشكِّل هذه القمَّةُ البرلمانية خطوةً مهمةً في سبيل تعزيز العلاقات الوثيقة بين بلداننا الشقيقة، وتحديث أدواتها ووسائلها، وتحويل النظري في جداولها وخططها إلى عمليٍّ في ميدانها، كما نقدِّر عالياً الشعارَ الذي تحمله هذه الدورة بخصوص دعم العراق، مؤمنين أن النوايا والقلوبَ لأشقائنا أشدُّ بلاغةً وتعبيراً من كلِّ ما قيل وسيُقال بهذا الخصوص، وهذا ما نتطلَّع له الآن ولاحقاً، ونعي أهميةَ هذه المساندة العربية في المضي قدماً لعراقٍ آمنٍ، وشرقٍ أوسطَ مستقرٍّ، ووطنٍ عربيٍّ ينمو ويتقدَّم بموازاة حاجات العصر ومتطلبات المرحلة الحالية والمقبلة.

كما تنتظر أعمالُ المؤتمر الرابع والثلاثين الكثيرَ من المخرجات في نقاشاتِه وطروحاتِه لقضايا الأمَّة العربية، ومستجدات الساحتين الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك والمهم العاجل.

السيدات والسادة رؤساء الوفود العربية

أصحاب المعالي

لقد آن الأوانُ للبيت العربي أن يوحِّدَ الجهودَ، ويَنبذَ الخلافات الجانبية؛ للوقوف أمام التحديات الراهنة دولياً وإقليمياً من خلال صياغةِ استراتيجيةٍ شاملةٍ وواقعيةٍ تجاه المشكلات العالقة منذ فترة طويلة، فالعالم اليوم يمرُّ بظروف صعبة للغاية، تتطلَّب عملاً تشاركياً وجهوداً استثنائيةً وتكثيفاً للمساعي الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن، وفي مقدمة تلك القضايا قضيةُ الأمن الغذائي التي بحثناها في اللقاء البرلماني العربي في القاهرة، وما يترتب على جميع الخططِ المعروضة من جهودٍ حكوميةٍ لتنفيذِها على أرض الواقع.

السيدات والسادة

في هذا المحفل نعبِّر عن رفضنا لاعتداءات قوات الاحتلال الصهيوني، وتجاهله لكلِّ القيم والمبادئ الإنسانية بحقِّ الأشقاء الفلسطينيين، ونكرِّر تأكيدَنا اليوم على موقفِنا الثابتِ والمبدئي من القضيةِ الفلسطينية، ومهما مرَّ الوقتُ وتغيَّرت الظروفُ الدولية فإننا ننطلق من رؤيةٍ وإيمانٍ راسخٍ بأحقية إخوانِنا الفلسطينيين بإقامةِ دولتِهم الفلسطينية المستقلَّة وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا السياق أيضاً، نعبِّر جميعاً عن رفضنا القاطع للإساءة للأديان والكتب السماوية، ولا سيما المحاولات المتكرِّرة التي حاولت وتحاول أن تعتدي على القرآن الكريم وقدسيته، في الوقت الذي ندعو فيه إلى احترام الأديان والمقدَّسات بجميع تنوُّعاتها.

أيها الإخوة والأخوات

لقد مرَّ الأشقَّاء في سوريا في الأيام الأخيرة بظروف صعبة إثر الزلزالِ المدمرِ الذي ضرب مدناً عزيزةً وغاليةً من أرجاء البلاد، وأوقع أضراراً بالغة بالأرواح والممتلكات، وكلُّ ذلك يلزمُنا جميعاً بالسعي والاستمرارِ في واجب المساندة والدعم إلى حين إنجلاءِ تداعيات الأزمةِ وآثارِها الصعبة.

ونحن ندعو اليوم إلى أن تتبنَّى الدول العربية على كافة المستويات البرلمانية والحكومية قراراً نهائياً بعودة سوريا إلى محيطِها العربي، وإلى ممارسة دورِها العربي والإقليمي والدولي بشكلٍ فاعلٍ، والعمل الجاد لاستقرار هذا البلد العربي الشقيق، وإعادة تأهيل بناه التحتية، وعودة أشقائنا السوريين، الذين هجَّرتهم الحرب، إلى ديارهم وبلادهم معزَّزين مكرمين.

وفي الختام، أجدِّد الترحيبَ بكم وبالوفود المرافقة لكم، باسمي ونيابةً عن جميعِ ممثلي الشعب في مجلس النواب العراقي، متمنياً لكم طيبَ المقام بين أهلِكم وفي بلدِكم الثاني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

****

5 – دعت الرئاسة الجليلة إلى الاستماع إلى كلمات السادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود ورؤساء المنظمات العربية والإقليمية والدولية، مرتّبة بحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول، وتم البدء بالسادة رؤساء البرلمانات والمجالس، ثم السادة نوّاب الرؤساء، ثم السادة رؤساء الوفود ثم السادة رؤساء المنظمات.

وجاءت الكلمات على النحو التالي:

1- ألقى معالي السيد أحمد الصفدي، رئيس مجلس النواب - المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين

معالي الأخ محمد الحلبوسي الأكرم ـ رئيس مجلس النواب العراقي ورئيس الاتحاد البرلماني العربي ـ رئيس المؤتمر

عطوفة الأخ فايز الشوابكة الأكرم الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء البرلمانات والمجالس المشاركة بأعمال المؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قال تعالى "رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات" **صدق الله العظيم**

هذا دعاء سيدنا ابراهيم، جدُ الأنبياء الذي قطن العراق.. هذا البلد العظيم الذي نلتقي اليوم بضيافة أهله الكرام، أهل النخوة والغيارى على أمتهم

وقبل أن أبدأ، فقد استوقفني عنوان المؤتمر مطولاً، وعزّ علي القول إن العراق يحتاج لتعزيز استقراره وسيادته، وهنا أقول إن العراق حرٌ وكامل السيادة وشعبه العظيم له تاريخ من المجد والبطولة ضد الاستعمار والاحتلال.

والعراق لا يحتاج دعماً لتعزيز استقراره وسيادته، بقدر ما يحتاج إلى أن يتركه الآخرون وشأنه وأن يكفوا عن التدخل بشؤونه الداخلية.

وبعد

مرحباً يا عراق

قادمٌ إليك من عمّان العروبة وأردن الهواشم والشعب العزيز

حاملاً قلبي على كفيّ إجلالاً وسلاماً ومحبة لشعبك العظيم

من الأنبار حتى كربلاء ومن النجف حتى سامراء

وتسري في عروقنا مياه الفرات جداولاً وحين يظمأ عطاشى الأمة

لا خيرٌ يداني دجلة بالسخاء والعطاء

السيدات والسادة الكرام

يسرني أن نلتقي في بغداد العروبة، لنؤكد دعمنا لكل الجهود العراقية الرامية إلى تحقيق تطلعات أبناء الرافدين العظام والحديث عن دعم العراق ينطوي على محددات كثيرة، فالأمنيات والخُطب والكلمات لا تبني الأوطان، ولا تُحقق التنمية والازدهار ولا التعاون المأمول بين أقطار أمتنا.

إننا في الأردن نوقن حق اليقين، أن عراقاً آمناً مستقراً موحداً، يشكل مصلحة للأمة العربية أجمع، وبخلاف ذلك وكما شاهدنا في سنوات خلت، فقد كان العراق الجريح، يدمي بنزيفه الأمة برمتها، فأرض الرافدين هي قلب الأمة النابض، كما أن الشام خاصرتها، وهي التي عاصرنا مع جرحها كيف تسلل الوهن إلى ذاكرة الأمة بأكملها، فالشام عنوانٌ لتاريخ الأمة ومجدها وحضارتها، وهي التي توالت عليها الجراح بعد كارثة الزلزال الأليم، ما يستوجب منا تكثيف العون والإغاثة لشعبها الأصيل، بل إني أطالب اليوم بأن تعود سوريا إلى حاضنتها العربية عضواً فاعلاً مؤثراً في القرار العربي وفي مؤسساته المختلفة.

السيدات والسادة الكرام

إن الأردنيين جميعاً وعلى رأسهم جلالة الملك عبد الله الثاني يدعمون جهود العراق الرامية إلى تحقيق مصالحهم الوطنية،

ولطالما كان جلالة الملك يدعو المجتمع الدولي وقواه الفاعلة إلى إسناد العراق

كما أن ولي العهد سمو الأمير الحسين بن عبدالله في القمة العربية التي عقدت مؤخراً في الجزائر كان يحمل ذات الرؤية الملكية، بالتأكيد على أن استقرار وأمن العراق الشقيق، يعد ركيزة لأمن المنطقة واستقرارها، وواجب علينا دعم الأشقاء حتى يعودوا إلى دورهم الرئيسي في محيطهم العربي.

وعليه فقد كان جلالة الملك عبد الله الثاني وأخيه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ودولة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، يستكملون في الأردن قبل أشهر مشاريع ومبادرات مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة بغية تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي، التي نأمل أن تنسحب فكرتها على بقية أقطار أمتنا، وهو هدف نبيل طالما آمن به الأردن ونادى به في سبيل تعزيز التضامن العربي.

السيدات والسادة الكرام

هذا هو الأردن، صفحة بيضاء، لا مواربة فيها، فنحن مع العراق كنا وما زلنا وسنبقى مع شعبه وكل مكوناته السياسية والعرقية والدينية، والتي نرى في تنوعها على أنها نقطة قوة ما دام الجميع يقدم المصلحة العراقية على سواها من المصالح الضيقة.

نعم هذا هو الأردن الذي وقف إلى جانب أشقائه في مختلف المحن، انطلاقاً من واجب الشقيق تجاه شقيقه، فتحمل وما زال وآثر على نفسه رغم ما به من خصاصة، وما تاجر بالدم العربي، ولا كانت أرضه ساحة لحروب الوكالات والبرامج والصفقات المشبوهة، بل دفع ثمن صموده وثباته خلف سليل الدوحة الهاشمية جلالة الملك عبد الله الثاني الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس،

السيدات والسادة الكرام

كما بدأت حديثي حول محددات ومؤشرات الدعم العربي للأشقاء في العراق فإني ألخصها في ست محددات وهي:

أولاً: الإيمان أولاً بأن العراق بتاريخه وشعبه العظيم وإرادته الصلبة لا يحتاج لمن يُنظر عليه، فهذه أرض المفكرين والعلماء وجهابذة الأكاديميين، ومهد الحضارات، فهنا كان السومريون والآكاديون والأشوريون والبابليون، وهنا مهد الأديان وموطن جد الأنبياء ابراهيم عليه السلام.

فالعراق كما قلت في بداية حديثي لا يحتاج دعماً بقدر ما يحتاج إلى أن يتركه الآخرون وشأنه.

ونحن في الأردن لدينا موقف واضح بعدم المساس بالسيادة العراقية من قبل كل الأطراف والقوى الإقليمية والدولية، وهو الموقف الذي يعزز وحدة الأراضي العراقية وحماية شعبه ويعزز من أمنه واستقراره.

ونحن بدورنا نقف بوجه أي خطر يهدد أمن وسلامة العراق ونرى أن أمنه واستقراره جزء من أمن واستقرار الأردن بل من أمن واستقرار المنطقة بأكملها.

ثانياً: الحرص على دعم حكومة الدكتور محمد شياع السوداني، وهو الرجل القادم من رحم التوافق الوطني، والساعي إلى استكمال وتعزيز مسيرة البناء الوطني العراقي عبر برنامج متعدد الأهداف هدفه الأول مصلحة العراق وتعزيز سيادته، ونؤكد هنا أننا في الأردن نقف بكل إمكاناتنا إلى جانب الأشقاء في جهودهم لحماية مصالحهم الوطنية.

ثالثاً: على أقطار أمتنا ومن واجبنا كبرلمانيين تهيئة البيئة التشريعية لتحقيق التنمية الشاملة والتكاملية مع العراق، والعمل على بناء شراكات معه في قطاعات عديدة تشمل الطاقة والمياه والربط الكهربائي والأمن الغذائي والصحي والنقل ومشاريع البنية التحتية.

رابعاً: التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام القانون الدولي واعتماد الحوار سبيلاً لحل الخلافات، ورفض استخدام أراضي العراق للصراعات الإقليمية والدولية، واستبدالها بالتعاون

والتكامل الاقتصادي، وهذا المعنى بدون شك، يشكل منطلقاً لفهم جديد ومنطقي للعلاقات الإقليمية، ونأمل إن شاء الله أن يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار للعراق ودول المنطقة.

خامساً: جميعنا عشنا مراحل صعبة ومعقدة ومؤلمة من تاريخ المنطقة، ولكن وقوفنا معاً في وجه داعش والمنظمات الإرهابية كان أحد الشواهد على أمننا المشترك ومستقبلنا الواحد ومصالح شعوبنا المشتركة ونؤكد هنا أن جهود مكافحة الإرهاب تتصدر الأجندة الأردنية ودعم العراق في التصدي للجماعات الإرهابية من ثوابت الدولة الأردنية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني، ولن يقبل الأردن المساس بأمن العراق والعراقيين.

سادساً: التأكيد على أن أمن العراق والخليج العربي جزء لا يتجزأ من أمننا القومي العربي، وأن ما يمس أي قُطر عربي بالضرورة هو ضرر لغيره من الأقطار. وهنا نؤكد وقوفنا إلى جانب حقوق الأشقاء في مصر والسودان في ما يتعلق بقضية سد النهضة، كما ندعم كل الجهود لوحدة واستقرار اليمن وليبيا. وعلينا اتخاذ موقف فاعل في التضامن العربي والوقوف بجانب قضايا أمتنا العادلة، وهنا ما زال جرح فلسطين ينزف من الوريد إلى الوريد، حيث المحتل يمعن في التنكيل بأهلنا في نابلس ويواصل مصادرة الأراضي وتوسعة الاستيطان وانتهاك حرمة المقدسات ما يستوجب موقفاً برلمانياً عربياً، رافضاً لكل هذه الممارسات ومخاطبة البرلمانات الإسلامية والدولية لتعرية الاحتلال في مختلف المحافل وبالحديث عن فلسطين، فإن دماء شهداء الجيش الأردني امتزجت بدماء شهداء الجيش العراقي في شتى معارك الدفاع عن أرض فلسطين الطاهرة، وما زالت مقابر الشهداء العراقيين في محافظة المفرق في بلدي شاهدة على وحدة الدم والمصير.

السيدات والسادة الكرام

هذه هي المحددات التي أرى فيها طريقاً واضحاً للوقوف بجانب العراق العظيم، والذي يقدم في كل يوم قادة في الفكر والسياسة برهنوا أنهم بمستوى المسؤولية والتحديات.

وهنا دعوني أقدم الشكر والتقدير وعظيم الثناء على الجهود الجبارة، التي يقدمها معالي رئيس مجلس النواب العراقي في إيجاد بيئة عربية تضامنية، هدفاً ومقصداً في تحقيق صالح شعوب أمتنا، فتحية من القلب إلى القلب لأخي معالي محمد الحلبوسي.

قبل الختام

تهتز أوتار القلب فرحاً ونحن نرى أبناء أمتنا في الشام والخليج والمغرب العربي يلتقون هنا في بغداد المجد والتاريخ، فتجري في العروق محبة العراق وهو الذي يحمل في فاتحة دستوره.

أن هذا الشعب العظيم: هو ابن الرافدين موطن الرسل والأنبياء ومثوى الائمة الأطهار،
ومهد الحضارة وصُناع الكتابة ورواد الزراعة،
واضعي الترقيم، فعلى أرض العراق سُنّ أولُ قانونٍ وضعه الإنسان،
وفيه خُطَّ أعرقُ العهود العادلة لسياسة الأوطان، وفوق ترابه صلى الصحابةُ والأولياء
ونَظَّرَ الفلاسفةُ والعلماء، وأبدعَ الأدباء والشعراء،،،
فالله الله ما أعظم العراق وكيف تعجز الكلمات عن وصف بديع هذا الشعب العروبي الأصيل.
في العراق يا بني قومي
شعب اتعظ لغده بأمسه، وسوف تتعانق بالسكينة المآذن والأجراس
وسوف يتحد العراقيون كما اتحدوا في ثورة العشرين
وسوف يقفون جميعاً بإجلال ومحبة وإخلاص أمام قيم وتضحيات الإمام علي وسيدنا الحسين
والإمام الكاظم والإمام أبي حنيفة النعمان، والإمام أحمد بن حنبل
فالسلام عليهم جميعاً، والسلام على العراق من الأنبار فصلاح الدين والمثنى
والنجف وكربلاء والبصرة والديوانية وديالى وبابل
وميسان وذي قار وواسط وكركوك ونينوى
واربيل السليمانية ودهوك،
ولبغداد مهبط هوى القلب ألف تحية وسلام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

وطلب معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، الكلمة حيث قدم المداخلة الآتية:

إيضاح للآية الكريمة ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ ﴾ هذه الآية وردت في سورة البقرة في الآية رقم ﴿١٢٦﴾

ووردت أيضاً في سورة إبراهيم قول الله تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنا وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴾ [ابراهيم: ٣٥]

والمقصود بالبلاد هي "مكة المكرمة".

الآية الأخرى ﴿ رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ ﴾ ووردت أيضاً في سورة إبراهيم هو كلها يعني مقصود بها أنها "مكة المكرمة"

فقط مجرد للإيضاح

شكراً

****

2– ألقى معالي الأستاذ صقر غباش، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة كلمة جاء فيها:

معالي الأخ /محمد ريكان الحلبوسي –رئيسَ الاتحادِ البرلماني العربي،
رئيسَ مجلسِ النوابِ في جمهورية العراق الشقيق
أصحابَ المعالي والسعادة، رؤساءَ وأعضاءَ الوفودِ البرلمانيةِ العربية
سعادةَ فايز الشوابكة –الأمينَ العامَ للاتحادِ البرلماني العربي
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يُشرفني، أولاً، أنْ أنقلَ أصدقَ مشاعرِ الأخوةِ والمحبةِ من دولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدة، من شعبِ الإمارات وقيادتِه الرشيدةِ وعلى رأسِها صاحبِ السموِ الشيخِ محمد بن زايد آل نهيان – رئيسِ الدولة – (حفظه الله) للعراقِ الشقيقِ وهو يحتضنُ، بعد طولِ غيابٍ، اجتماعَنا الرابعِ والثلاثين بكلِّ ما عهدناهُ وخبرناهُ عن شعبِ العراقِ من كرمِ الضيافةِ وحفاوةِ الاستقبالِ العربيين. ومنْ أرض مهدِ الحضاراتِ وعاصمةِ الرشيد،
يطيبُ لي أنْ أتوجهَ بالشكرِ والتقديرِ للاتحادِ البرلماني العربي، رئاسةً وأمانةً، على حسنِ التنظيمِ والإدارةِ لهذا الملتقى.
وأودُ قبلَ كلِّ شيءٍ أنْ أنقلَ تعازيَ دولةَ الإماراتِ العربيةِ المتحدة، قيادةً وشعباً، لسوريا الشقيقةِ بفاجعةِ الزلزالِ الذي تعرضتْ له قبل أسبوعين تقريباً، سائلاً اللهَ تعالىْ أنْ يحفظَ سوريا الشقيقةِ مِنْ كلِّ مكروه، وأنْ يُلهمَ ذوي الضحايا الصبرَ والسلوانَ، وأنْ يَمنَّ على الجرحى بالشِفاءِ العاجل.

أصحابَ المعالي والسعادة

آثرتُ اليومَ أنْ أبدأَ كلمتي معكم، ونحنُ الممثلونَ لشعوبِنا العربيةِ والمعبرونَ عن أصواتِهم، باستذكارٍ واستلهامٍ لبعضِ قيمِنا وإنجازاتِنا العربيةِ التي تركتْ بصماتِها على كلِّ شعوبِ الأرض عِبرَ حُقبِ التاريخِ المختلفة. فمِنْ أرضِنا العربيةِ انطلقت مساراتُ الحضارةِ والثقافةِ والعلوم، ومن أرضِنا العربيةِ تأسستْ وانتشرتْ قيمُ التسامحِ والعدلِ والمساواة. ولربما يكفي القولُ هنا أننا أوصلْنا من هذهِ الأرضِ التي نجتمعُ عليها اليومَ إلى البشريةِ جمعاءْ أولَ حرفٍ وكلمةٍ، وأولَ قانونٍ وتشريعٍ.

أخواتي وإخواني الكرام

نلتقي اليومَ وشعوبُنا العربيةِ تتطلعُ إلينا لعلَّنا نخرجُ بمواقف موحدة ترتقي إلى مستوى طموحاتِها وتطلعاتِها حيالَ قضاياها المصيرية، وعلى رأسِها القضيةِ الفلسطينيةِ التي شكلتْ، وستظلُّ، بوصلةَ السياسةِ الخارجيةِ لدولةِ الإماراتِ العربيةِ المتحدةِ منذُ تأسيسِها عام 1971، فتصدرتْ اهتمامَ ودعمَ القيادةِ الإماراتيةِ منذ عهدِ الشيخِ زايد بن سلطان آل نهيان (طيب الله ثراه) وصولاً إلى يومِنا هذا تحتَ قيادةِ رئيسِ الدولةِ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان (حفظه الله) الذي لم يألُ يوماً جهداً، ولم يدخرْ وسعاً لنُصرةِ الشعبِ الفلسطيني وقضيتِهِ العادلةِ، حتى يتمكنَ من إقامةِ دولتِه الفلسطينيةِ المستقلةِ وعاصمتِها القدسِ الشرقية.

وفي سياقِ استعراضِنا لتلكَ التحدياتِ، فإننا وأمام مسؤوليتنا التاريخية، تُحتمُ علينا القول أنَّ كثيراً من الدولِ العربيةِ لمّ تزلْ تواجهُ وتعاني من آفتي الإرهابِ والتطرفِ العابرتينِ للحدودِ بكلِّ ما تحملانَه وتتسببانِه من تهديدٍ للسلمِ والأمنِ القومي العربي والدولي، ونحنُ جميعاً الأكثرُ عرضةً اليومَ مِنْ غيرِنا للتدخلاتِ الإقليمية الخارجيةِ بكلِّ ما تحمِلُه علينا من تداعياتٍ سياسيةٍ وعدمَ استقرارٍ واستنزافٍ للمواردِ البشريةِ والمالية.

أصحاب المعالي، السيدات والسادة الأكارم،

من أجلِ كلِّ ذلك، فإننا مطالبونَ اليومَ أكثرَ من أي وقتٍ مضى بتنسيقِ عملِنا البرلماني، وتوحيدِ مواقفِنا حيالَ جميعِ القضايا المشتركة، ونحن مطالبونَ بتفعيلِ دورِ الدبلوماسيةِ البرلمانيةِ، وفتحِ أبوابِ التعاونِ والتكاتفِ من أجل تحقيقِ التكاملِ الذي تطمحُ إليه شعوبُنا، وأنْ نساهمَ أيضاً في تفعيلِ دورِ الاتحادِ البرلماني العربي باعتبارِه المظلةَ الجامعةَ للبرلماناتِ العربية.

معالي الرئيس

أتوجه لمعاليكم مرّة أخرى بالشكرِ والتقديرِ لجهودِكم الخيرةِ في إنجاح العملِ البرلماني العربي، وأتقدمُ مرّة أخرى بالشكرِ الجزيل لجمهوريةِ العراقِ الشقيقِ الذي ستظلُّ أبوابُه بإذن الله مشرعةً أمامَ جميعِ أشقائِه العرب، وأتمنّى لنا جميعاً التوفيقَ والنجاحَ لما فيه مِنْ خيرٍ لبلدانِنا وشعوبِنا.

والله الموفقُ والمعينُ

والسّلامُ عليكُم ورَحمة اللهُ وبَركاته

****

3- وتحدث معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أصحاب السمو والمعالي؛

السيدات والسادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود؛

معالي رئيس الاتحاد البرلماني العربي؛

السيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي؛

أيها الجمع الموقر؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي بداية أن أعرب عن اعتزازنا بانعقاد مؤتمرنا هذا على أرض العراق الأشم، ولا يسعني إلا أن أتوجّه بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى جمهورية العراق الشقيقة برلماناً حكومةً وشعباً على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وأتقدم بجزيل الشكر إلى كل القائمين على التنظيم، لما أحاطونا به من عناية وما وفّروه من إمكانيات قصد نجاح أشغالنا.

وأخص بالذكر معالي الرئيس محمد ريكان الحلبوسي، وأمانتنا العامة على جهودهم وأدائهم المتميز تحقيقاً للغايات النبيلة التي تجمعنا اليوم.

أيتها السيدات والسادة

إن حجم الكارثة التي ألمت بالشعبين الشقيقين في سوريا وتركيا جراء الزلزال المدمر الذي خلف عدداً رهيباً من الضحايا والجرحى والمفقودين، ما زالت تشغلنا وأجدد تعازينا وكامل تضامننا، وكذا أملنا في أن يستمر المد التضامني المشرف للدول العربية إلى حين تجاوز هذا الامتحان العصيب.

زملائي الأعزاء

ها نحن في بغداد رمز عراق ينهض ويقاوم وينتصر ويبني، وفي ضيافة شعبٍ يأبى ألا أن يقف في عزة وكرامة وشموخ.

الجزائر كانت وستبقى دوماً إلى جانب العراق لاستعادة عافيته والحفاظ على وحدته وتحقيق استقراره وسيادته.

وما انعقاد هذا المؤتمر ببغداد إلا علامة أخرى لعودة العراق الشقيق إلى دوره العربي والإقليمي والدولي المعهود.

أيها الجمع الكريم؛

نسجّل باعتزاز مكاسب العمل العربي المشترك، منذ انعقاد دورتنا الماضية وخاصة نجاح القمة العربية، التي التأمت بالجزائر في فاتح نوفمبر المنصرم، وما تمخّض عنها من قرارات لدعم القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، تأكيداً لأحقية مسار التوافق ولمّ الشمل وتوحيد المواقف بما يخدم المصالح العليا لأمتنا العربية.

إن لقاءنا اليوم، في ظل التقلبات والأحداث المتسارعة التي يمر بها العالم، هو فرصة سانحة لِنُرَكِّز جهودنا وطاقاتنا على الأهداف الاستراتيجية التي تَفْرِضُها تطلعات الشعوب العربية للسلام والأمن والتنمية والتميُّز بين الأمم.

والجزائر تؤكد دعمها الثابت للقضايا العادلة ووقوفها إلى جانب الأشقاء في سوريا وليبيا ولبنان والسودان والصومال، لتجاوز الظروف الصعبة الآنية التي تثقل كاهل شعوبها وكلّنا أمل في أن يسترجعوا أمنهم ووحدتهم وكامل السيادة على أراضيهم وثرواتهم في أقرب الآجال.

نحن بكل تأكيد نتطلع إلى نظام دولي أكثر عدالة وبعيداً عن سياسة الكيل بمكيالين، نظام دولي يكون لنا فيه، كعرب، كلمتنا وهبتنا، وهو أمر ممكن إذا وظَّفْنَا ثرواتنا الهائلة وَوَحَّدْنا كلمتنا.

وتبقى قضية الشعب الفلسطيني قضيتنا العادلة التي وجب مواصلة الالتفاف حولها ومساندتها حتى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس. وكما أوصت القمة العربية بالجزائر علينا العمل على تبنّي ودعم توجّه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. بالتأكيد ستكون هذه الأهداف سهلة المنال إذا توحّد الأشقاء الفلسطينيين ونبذوا الفرقة لتحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني. ولهم في إعلان الجزائر أداة أمينة، إن طبقت للوصول إلى المبتغى.

أيتها السيدات، أيها السادة

حيثما وجّهنا أنظارنا وجدنا تحديات جسيمة ومعقّدة تنتظرنا من استفحال الأزمات وتأخّر حلولها نتيجة تعدّد التدخّلات من استمرار خطر الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات من استهداف أمننا الفكري والاجتماعي نتيجة الانتشار اللامسبوق وغير المتحكم فيه لتكنولوجيات الأنترنت والتواصل الاجتماعي إلى جانب آثار التغيرات المناخية التي نشهدها اليوم في مستوى مياه دجلة والفرات هنا في بغداد.

وأخيراً، الحرب الطاحنة التي تجري في أوروبا والتي ستعيد حتماً ترتيب المنظومة العالمية للأمن والسّلم. كل ذلك يفرض علينا ترتيب أولوياتنا في اتحاد البرلمانات العربية بواقعية وتبصّر حتى نكون عند حسن ظن شعوبنا.

لا شك أن بغداد ستلهمنا في اعتماد قرارات تتوافق مع هذا المسعى وسيكون الوفد الجزائري سنداً لكم السيد الرئيس طيلة أعمالنا.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله.

****

4- وتحدث معالي الأستاذ حموده صباغ، رئيس مجلس الشعب – الجمهورية العربية السورية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

معالي السيد محمد ريكان الحلبوسي المحترم، رئيس الاتحاد البرلماني العربي – رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق.

معالي السادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية المحترمين.....

معالي السيد دوارتي باتشيكو المحترم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.....

سعادة السادة رؤساء الوفود المحترمين....

سعادة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي المحترم....

سعادة السيدات والسادة أعضاء الوفود المحترمين .....الحضور الكريم.....

نلتقي هنا اليوم في بغداد؛ حاضرة بلاد الرافدين؛ إحدى أهم وأقدم الحضارات الإنسانية في الوجود، التوأم الحقيقي والصادق لشام العروبة وقلبها النابض؛ في اجتماعٍ مع الأشقاء الأعزاء في اتحادنا البرلماني العربي الموقر.

وإنني أتمنى أن يكون اجتماعنا هذا مفصلاً رئيسا في تعزيز وترسيخ مسيرة التعاون والتضامن العربي، لجهة تفعيل العمل العربي المشترك، ومنطلقاً لتعميق روابط الأخوة العربية، والوقوف صفاً واحداً في مواجهة الأخطار والتحديات التي تواجه أمتنا العربية الواحدة.

الحضور الكريم.....

إن بلادنا العربية على مر التاريخ تمتاز عن سواها بأن أهلها شعوب خلاقة ومبدعة في المجالات كافة، وتمتلك ما يكفي من المقومات والإمكانات المادية والبشرية لضمان مستقبلٍ أفضل لشعوبنا التي نفخر بتمثيلها ويتحتم علينا أن نسعى إلى تحقيق تطلعاتها وأهدافها وفق رؤيةٍ شاملةٍ تقيم الواقع الحقيقي، وتنطلق نحو المستقبل لمواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة بثقةٍ أكبر وقوةٍ أكثر تأثيراً.

فالصراع في منطقتنا صراع وجود، وإن شعوبنا هي محور وجودنا، ونحن كممثلين لها نؤكد ضرورة استمرار تنسيق علاقاتنا البرلمانية العربية، وتوطيدها والبناء عليها للتصدي معاً لقوى الهيمنة والاحتلال والإرهاب؛ فنحن شعب أثبت أنه قادر على خوض الامتحانات الصعبة، "وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم".

فلغتنا واحدة وتاريخنا واحد وعدونا واحد ومعركتنا واحدة ومصيرنا واحد.

وإن مؤتمرنا الرابع والثلاثين الذي ينعقد اليوم على أرض العراق الشقيق، هو تأكيد واضح وترسيخ جلي لهذه الرغبة فينا، وهذا هو التوجه الذي نؤيده جميعاً؛ لا سيما أنه ينعقد تحت شعار (الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته).

وانطلاقاً من هذا الشعار فإنني أؤكد لكم أيها الأشقاء في العراق الحبيب؛ أن سورية كانت وستبقى معكم على الدوام؛ فسلامتكم من سلامتنا ونجاحكم من نجاحنا وأخوتنا متينة صلبة، مهما زادت الملمات واشتدت الخطوب والتحديات.

المشاركون الكرام.....

بمناسبة لقائنا اليوم، يطيب لي أن أتقدم باسم مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، بالشكر الجزيل إلى كل الأخوة والأشقاء العرب والأصدقاء؛ الذين عبروا خلال الأيام القليلة التي مضت، عن عميق شعورهم بالانتماء الحقيقي للعروبة الحقة، وبالأخوة المتجذرة في نفوسهم الأصيلة من خلال اتخاذ المواقف المشرفة والاتصالات الهاتفية والرسائل والبرقيات والحضور إلى سورية ليعبروا عن مساندتهم ومواساتهم وتعازيهم الصادقة للشعب السوري جراء الزلزال المدمر الذي ضرب عدداً من المحافظات السورية وأدى إلى حدوث كارثةٍ إنسانيةٍ كبيرة، وخلف وراءه آلاف الضحايا والمصابين والمكلومين، وخسائر ماديةً هائلة؛ فضلاً عن تشريد آلاف العائلات المنكوبة والمفجوعة من منازلهم، وأماكن سكنهم التي تضررت كلياً أو جزئياً بفعل هذا الزلزال.

نشكرهم على كل ما قدموه منذ اللحظات الأولى لهذه الكارثة، من خلال إرسال طواقم الإنقاذ وشاركوا بإخلاصٍ واندفاعٍ زملاءهم من السوريين وقدموا المساعدات بأشكالها كافة؛ المادية والعينية والغذائية والطبية، في سباقٍ عروبيٍ أخوي حماسيٍ لافت، لإثبات القيم الإنسانية النبيلة؛ الحية في ضمائرهم وقلوبهم، والتي تمثل أساس قاعدة ثقافتنا العربية والإسلامية السمحة الجامعة، فكانوا أخوةً حقيقيين ولهم نوجه باسم كل سوري، تحيةً وشكراً وعرفاناً وامتناناً.

أخوتي الكرام كل منكم باسمه الكبير وبصفته المحترمة....

لا يخفى عليكم أن ما عمق من مأساة أشقائكم، في سورية وأدى إلى نقصٍ في المعدات والتجهيزات اللازمة لعمليات الإغاثة والإنقاذ والتصدي لآثار الزلزال؛ ما فرض على شعبها زوراً وعدواناً من حصارٍ جائرٍ وعقوباتٍ اقتصاديةٍ ظالمة فرضتها الدول الغربية؛ والتي شملت جميع مناحي حياة المواطن السوري اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وصحياً بما فيها متطلبات مواجهة الأوبئة والأمراض التي اجتاحت سورية كغيرها من دول العالم كجائحة كورونا ووباء الكوليرا محاولةً أن تمنع عنه أدنى مقومات العيش الكريم، في تحد صريحٍ لميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، وفي انتهاكٍ صارخٍ لكل الأعراف والقوانين الدولية وشرعة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت الذي كانت فيه سورية تلملم جراحها وتدفن شهداءها وتتلقى التعازي والتعاطف والدعم الإنساني العربي والدولي في مواجهة المأساة الإنسانية التي تعرضت لها، شن كيان الاحتلال الإسرائيلي الغاشم عدواناً جوياً فجر الأحد الماضي روع المدنيين الآمنين ضمن الأحياء السكنية في قلب العاصمة دمشق، وأدى إلى سقوط العديد من الشهداء والجرحى، وتدمير عددٍ من المنازل وإلحاق أضرارٍ ماديةٍ بالغةٍ بالبنى التحتية والمنشآت الحيويةٍ والتعليمية والأثرية.

وعليه فإن مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، يدعو من خلالكم جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وجميع الاتحادات والهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، إلى تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وشرعة حقوق الإنسان وما نصت عليه مواد القانون الدولي الإنساني، وإدانة الاعتداءات الصهيونية الإسرائيلية المتكررة، وممارسة كل أشكال الضغوطات على حكومات الدول التي تقوم وتساهم بفرض الحصارات والإجراءات الأحادية الظالمة على الشعب السوري، ودعوتها لرفعها فوراً، ودعم الجهود التي تقوم بها الحكومة السورية في الحد من آثار هذه الكارثة، والتحرك الفوري والعاجل والفعال لمد يد العون والمساعدة وكسر الحصار الجائر المفروض على الشعب السوري؛ لتجاوز آثار هذه المأساة الإنسانية وبالسرعة القصوى.

السيدات والسادة الحضور الكريم....

إن ما مررنا به في سورية، على مدار السنوات الماضية من حروبٍ وحصاراتٍ وعقوباتٍ ظالمة، لن يثنينا عن مواقفنا وثوابتنا المبدئية، في استعادة حقوقنا المغتصبة، وفي مقدمتها عودة الجولان العربي السوري المحتل، وأؤكد لكم أن فلسطين المغتصبة، ستبقى قضيتنا المركزية، حتى تحرير ترابها بالكامل، وإقامة دولتها المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام..... لا يسعني إلا أن أتقدم من معالي السيد محمد ريكان الحلبوسي رئيس الاتحاد البرلماني العربي – رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق، ومن الشعب العراقي الشقيق عموماً؛ بأسمى آيات الشكر والتقدير على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم، مع أجمل الأمنيات للعراق الحبيب، ولكل الدول العربية الشقيقة، بالمزيد من الرفاه والتقدم والازدهار والاستقرار.

ولا يفوتني أيضاً؛ أن أتقدم بالشكر والتقدير لرئاسة الاتحاد البرلماني العربي السابقة، ممثلةً برئاسة مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة؛ على جهودهم المبذولة خلال فترة الولاية المنقضية.

أحييكم وأحيي جميع السادة الزملاء رؤساء المجالس والوفود، والسادة أعضاء الوفود في مؤتمرنا، وأدعو الله العلي القدير، أن يوفقنا بالعمل دائماً لما فيه خير ومصلحة شعوبنا ومجالسنا وبلداننا العربية الشقيقة.

على أمل اللقاء القريب بكم جميعاً في دمشق سياج العروبة، وحاضنة العمل العربي المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

5– وتحدث معالي السيد الشيخ آدم محمد نور (مدوبي)، رئيس مجلس الشّعب – جمهوريّة الصّومال الفيدرالية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

- معالى السَّيّد مُحَمَّدٌ رِيكَان الحَلبُوسِي، رَئِيس الِاتِّحَاد البرلماني الْعَرَبِيّ وَرَئِيس مَجْلِسِ النُّوابِ فِي جُمْهُورِيَّة الْعِرَاق.
- معالى الْأُسْتَاذ أَحْمَدَ أَبُو الغيط، أمِين عَام جَامِعَةِ الدُّوَلِ العَرَبِيَّةُ.
- إخواني رُؤَسَاء البرلمانات وَالْمَجَالِس الشُّورَى الْعَرَبِيَّة وَرُؤَسَاء الْوُفُود المحترمون.
- أصحاب الْمَعَالِي وَالسَّعَادَة، الْحُضُور الْكَرِيم.

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

أَوَدّ فِي الْبِدَايَةِ أَنْ أَتَقَدَّمَ بِخَالِص الشُّكْر وَالتَّقْدِير إِلَى جُمْهورِيَّةِ العِراقِ الشَّقِيقَة قِيادَةً وَشِعْبًا، وَبالأَخَصّ مَعَالِي السَّيّد مُحَمَّد رِيكَان الحَلبُوسِي عَلَى حُسْنِ الِاسْتِقْبَال وَكَرَم الضِّيَافَة.

كَمَا يَطِيب لِي أَنْ أُعَبّر عَن خَالِصٌ تَقْدِيرِي لِلْأَمَانَةِ الْعَامَّة وَالْأَمِين الْعَامّ لِلِاتِّحَاد عَلَى حُسْنِ تَنْظِيم هَذَا الْمُؤْتَمَر الَّذِي يَنْعَقِدُ فِي هَذِهِ اللَّحَظَات الدَّقِيقَة وَالْمُهِمَّة الَّتِي تَمُرُّ بِهَا الشُّعُوب الْعَرَبِيَّة والإسلامية، كَمَا أقَدّم أَحَرّ تَحِيَّاتِي إِلَى جَمِيع إِخْوَانِي واخواتي رُؤَسَاء البرلمانات الْعَرَبِيَّةِ عَلَى حُضُورِهِمْ الْمَسْؤُول فِي هَذِهِ الْجِلْسَةِ الْمُهِمَّةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِشَأْن بَيْتِنَا الْعَرَبِيّ الْكَبِير.

أَصْحَاب الْمَعَالِي وَالسَّعَادَة

يُمَثِّل اجتماعنا فُرْصَة لِتَبَادُل وِجْهَاتِ النَّظَرِ، واستكشاف آفَاق جَدِيدَة، للتنسيق وَالتَّعَاوُن بَيْن بلادنا فِي ظِلّ متغيرات إِقْلِيمِيَّة ودولية متسارعة، وأوضاع وظروف سِيَاسِيَّةٌ وَاقْتِصَادِيَّةٌ وَاجْتِماعِيَّة وَثَقَافِيَّةٌ بَالِغَة الدِّقَّة والحساسية، تَسْتَوْجَب عَلَيْنَا تَكْثِيفَ التَّعَاوُن وَمُوَاجَهَة التحديات وَبَذْل كَافَّة الجُهُودِ لِتَحْقِيقِ رَغَبَات وطموحات شعوبنا، وَالْحِرْصِ عَلَى الْعَمَلِ عَلَى كُلِّ مَا يَلْزَمُ لتعزيز وَتَقْوِيَة الْعَمَل الْعَرَبِيّ الْمُشْتَرَك.

أَيُّهَا الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ

الْعِرَاق الشَّقِيق بِلَاد الرَّافِدين أَصْحَاب الحَضَارَة الْعَرِيقَة التي أسهمت في تَشْكِيل تَارِيخ الْإِنْسَانِيَّة، إِحْدَى قِلَاع الْعُرُوبَة، وَمَن أَهَمّ مَرَاكِز الحَضَارَة في الْعَالَمَينَ العربي والإِسْلامِيّ. فَأَمَن وَاسْتِقْرَار الْعِرَاق هُوَ مِنْ أمننا واستقرارنا جَمِيعًا، وازدهاره مِن ازدهارنا، لِأَنّ الْعِرَاق الْقَوِيّ يُشْكِل مَرْكَزًا للتكامل الاقْتِصَادِيّ الإِقْلِيمِيّ والتنسيق الأمني وَالتَّعَاوُن بَيْن دُوَل الْمِنْطَقَة.

فَادْعُوا إِلَى دَعْم مَساعي الْعِرَاق الشَّقِيق فِي إِعَادَةِ الْإِعْمَار وتعزيز وَحْدَتِه وَصَوْن وَحْدَة نسيجه الوَطَنِيّ وَمَسِيرَتُهُ نَحْوُ الِاسْتِقْرَار وتعزيز قُدُرَاتِه في مُوَاجِهَة التحديات السِّيَاسِيَّة، ودعم جُهُود الْحُكُومَة الْعِرَاقِيّة فِي مُكافَحَة التَّطَرُّف.

كَمَا اودّ أَن أُشِيرَ إِلَى أنّ هُنَاكَ بَعْضُ مِنْ بُلدانِنا الْعَرَبِيَّة تُوَاجَه ايضاً تحديات تَمُسّ وَحْدَة وَسَلَامُه أَرَاضِيهَا واستقلالها السِّيَاسِيّ، فَارْجُوَا مِنْ الْأُخْوَةِ الْأَشِقَّاءِ إِلَى الْوُقُوفِ بجانبهم فِي صَوْن وَحِدّتَهُم وَسَلَامُه أَرَاضِيهِم.

أَصْحَاب الْمَعَالِي وَالسَّعَادَة

تَعْمَل الْحُكُومَة الصومالية الْقَضَاءِ عَلَى تَهْدِيدَاتِ حَرَكَة الشَّبَاب الإرهابية حَيْث حرّر الْجَيْش الوَطَنِيّ الصومالية مَنَاطِق شَاسِعَة فِي وَسَطِ الْبِلَاد أَهَمّهَا مَدِينَة حررطيري الساحلية التي كانت يَستخدِمُها الارهابيون منفذاً بحرياً لَها لاستِيرادِ الْأَسْلِحَة وَاسْتِقْبَال الارهابيين الفارين مِنْ بِلَادِهِمْ.

وَعَلَى صَعيدِ المصالحة الوَطَنِيَّة دَعَت رِئَاسَة مَجْلِس الشَّعْب الصومالي إِلَى تَنْظِيم مَصَالِحِه الوَطَنِيَّةٌ فِي الْبِلَادِ وبشكل خَاصٌّ وِلَايَة جُنُوب غَربِ الصُومال لِحَثّ الْأَطْرَاف السياسيةِ وشُيوخ العشائر على التَّفَاهُم وتعزيز التَّعَايُش السِلميّ.

السَّيِّدَات وَالسَّادَة

إن شَعبنا فِي الصومال يُجَدِّد الشُّكْر وَالْعِرْفَان لِأَمَتِه الْعَرَبِيَّةِ عَلَى دَوْرِهَا فِي التَّطَوُّرَات الْإِيجَابِيَّة الَّتِي تَحَقَّقَت عَلَى الأصعِدة السِّيَاسِيَّة والاقتصادية والاجْتِماعِيَّة، كَمَا نأمل مِن أشقائنا فِي الدُّوَلِ العَرَبِيَّةُ مُوَاصَلَة دَعْم جُهُودٌ الْحُكُومَة الصومالية الرامية إِلَى تَعْزِيز قدراتها وتطوير مؤسساتها الْأُمْنِيَّة وأنظمتها العَدلِية وَالْمَالِيَّة وَتَقْدِيم مُساعَداتٌ فَنِيَّة وتقنية لاستِكمَال الْمَشْرُوع الإصلاحي الشَّامِل. كَما لا يَفوتَنِي أن أُعبّر عن خَالِصِ شُكرِي للحُكُومَةِ والشَّعبِ العَراقِي على شَطبِ واعفَاءِ الدُيُونِ المستَحَقَّةِ على الصُّومال.

وَخِتَامًا أُدْعُوا اللَّهَ أَنْ يُوَفِّقَنَا فِي مداولاتنا وتشاورنا الأخوي والإيجابي بِالتَّوَصُّل لقرارات عَمَلِيَّة تَدْفَع بالتكامل الْعَرَبِيّ إِلَى الْأَمَامِ وَتُؤَكِّد وَحْدَة الْكَلِمَة والتضامن لِمُوَاجَهَة التحديات الْجِسَامِ الَّتِي تواجهنا، وَفَّقَكُمْ اللَّهُ وَسَدَّد عَلَى طَرِيقِ الْخَيْرِ خُطاكم.

وشُكراً لكم عَلى حُسنِ استِمَاعِكم

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

****

6- وتحدث معالي الشيخ خالد بن هلال بن ناصر المعولي، رئيس مجلس الشورى – سلطنة عمان الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ومن سار علا إلى نهجهم إلى يوم الدين.

معالي الأخ العزيز محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق،

معالي الأخ فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي،

أصحاب المعالي والسعادة أعضاء الوفود المشاركة،

السيدات الزميلات، والسادة الزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تلقينا بكل فخر واعتزاز دعوتكم الكريمة للمشاركة في أعمال المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي تلتحم بوحدة هذه الدعوة في هذا البلد العزيز، وأود أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لمعالي الأخ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس النواب بجمهورية العراق الشقيق على الدعوة الكريمة لنا بالمشاركة في أعمال هذا مؤتمر تحت شعار "الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته".

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر والتقدير إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي على حسن الإعداد والتنظيم لأعمال هذا المؤتمر والذي سيكون بمشيئة الله عملاً متواصلاً لخدمة أمتنا العربية لتقوية صفوفها، وتماسك وحدتها وإنه ليحدونا الأمل في أن يحقق هذا المؤتمر ما يتطلّع له واقعنا العربي من تكاتفٍ في الجهود وتضامن شامل في كافة الجوانب والأصعدة خدمةً للمصالح العليا لشعوب دولنا.

أصحاب المعالي والسعادة الكرام...

يمر عالمنا اليوم بمتغيرات وظواهر كونية وهي آيات من الله الخالق سبحانه لا محالة. وعلينا التدبر والتفكر في هذه الأحوال، ففي السنوات القليلة الماضية نرى قد تضاعف أعدادها بين أمواج وأعاصير وفيضانات وزلازل وأوبئة وأمراض، وأن في ذلك لآيات للموقنين، وهي آيات الله ومقاديره يقدرها متى يشاء ويرسلها كيف يشاء ويمسكها كما يشاء، فلله الأمر من قبل ومن بعد. وفي هذا المقام أود أن أعرب عن خالص التعازي والمواساة لأسر ضحايا الزلازل والهزات الأرضية المتتابعة بالجمهورية العربية السورية الشقيقة، وجمهورية تركيا داعياً الله تعالى أن يتغمد المتوفين بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته وأن يلهم أهليهم وذويهم الصبر والسلوان، وللمصابين الشفاء العاجل، إنه سميع مجيب الدعاء.

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الكرام

إن واقع عالمنا العربي محاط بمجموعة من الظروف والتحديات والعقبات، فالقضية الفلسطينية لا زالت تراوح مكانها. وما زال بعض من أجزاء دول العالم العربي تنشد الاستقرار والعيش الكريم، ولا يمكننا أن نغفل الأهمية الاستراتيجية لتبعات الأمن الغذائي العربي، ومشكلة تغير المناخ وارتباطها بالبيئة. فهي أولية قصوى وجب التوقف عندها حيث أن الحفاظ على البيئة مسؤولية جماعية.

وعلى الإنسان أينما كان أن يحافظ على البيئة، وأطرها الطبيعية. ولا بد من الموازنة بين التنمية المنشودة والحفاظ على بيئةٍ نقية. فهذه العوامل بلا استثناء تخل بمنظومة الأمن والأمان والاستقرار، وإننا من خلال هذا المنبر، ندعو إلى توحيد الآراء والأفكار والمقترحات بما يعم على دولنا بالحياة الهادئة وينعم على أبناء أمتنا العربية بالنعيم والاستقرار المنشود الذي يكفل حقوقهم في جميع الجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

لذلك فإن الأمر يتطلب جهوداً مخلصة، صادقة، وقرارات وتوصياتٍ واضحة، وأننا جميعاً مطالبون وأكثر من أي وقت مضى إلى التكامل الاقتصادي العربي ومد آفاق التعاون والتآزر المنشود بيننا وأن يكون هدفنا مصلحة أبناء هذه الأمة العربية وبقاء تماسكها وتعاضد أبناؤها.

أصحاب المعالي والسعادة أيها الحضور الكريم...

إننا نأكد على مسيرة التعاون القائم بين بلدينا الشقيقين وأن حكومة سلطنة عُمان دائماً وأبداً تسعى إلى كل ما من شأنه المساهمة في تنمية العراق واستقراره ونحن ماضون في تعزيز مسيرة التعاون القائمة مع الشعب العراقي الشقيق ليبقى مصاناً أبياً.

وفّقنا الله وإياكم لما فيه خيرُ ومصلحة البشرية جمعاء والله سبحانه نسأل أن يسدد خطانا على طريق الأخاء والتعاون ويشمل جهودنا بكامل عنايته ويمدنا بكل العون والتوفيق إنه سميع مجيب الدعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

****

7- وتحدث معالي السيد روحي فتوح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني- دولة فلسطين الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ/ محمد الحلبوسي المحترم
رئيس المؤتمر،
الأخوات والأخوة رؤساء البرلمانات العربية ورؤساء الوفود، المحترمين
الأخوات والأخوة الكرام أعضاء المؤتمر،

في البداية أتقدم بالشكر والتقدير والاحترام للاتحاد البرلماني العربي لمواقفه الشجاعة والداعمة لنضال الشعب الفلسطيني الذين هم أبناؤكم وإخوانكم وجزء أصيل من الأمة العربية والإسلامية، والشكر موصول إلى الأخ محمد الحلبوسي رئيس الاتحاد البرلماني العربي على استضافته لمؤتمرنا هذا، وعلى مواقفه العروبية الشجاعة في نصرة قضايا أمتنا العربية كافة، ولا أنسى الشكر والتقدير للأخت فوزية زينل رئيسة الاتحاد الأسبق التي استجابت ولبّت طلب المجلس الوطني الفلسطيني لعقد دورة طارئة للاتحاد لمناقشة الأوضاع في مدينة القدس، وبالتأكيد الشكر للأخ أحمد سلمان المسلم رئيس الاتحاد السابق

وأيضاً الشكر موصول للأخوة رؤساء البرلمانات ومجالس الشورى العرب الذين لبّوا النداء وأكرمونا بمشاركتهم المؤتمر الطارئ المنعقد في القاهرة العام الماضي، كما أشكر الأخ الأمين العام فايز الشوابكة على مثابرته بالتواصل ووضع المجالس العربية بالمراسلات كافة.

ينعقد مؤتمرنا تحت شعار "الدعم العربي لتعزيز واستقرار العراق وسلامته" فإنني أعلن باسم المجلس الوطني الفلسطيني برلمان الكل الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد، أعلن أننا في فلسطين في الوطن والمهجر، موقفنا الداعم وبلا حدود مع العراق أرض الحضارات والضمانة العربية الشرقية لحماية أمتنا العربية.

والمجد كل المجد للعراق، وحماه الله من كل الشرور والمؤامرات. العراق أقوى وعبر التاريخ من كل المؤامرات والمكائد التي تعرض لها، المجد للعراق فنحن معه، مع العراق المتطور والموحد الذي يسعى للحداثة والاستقرار والأمن والأمان.

نجدد ونكرر تضامننا ومؤازرتنا للأخوة والأهل في سوريا النابجة عن الزلزال المدمر، وكذلك للجارة تركيا وشعبها الذي تضرر أيضاً متمنين الشفاء العاجل للجرحى، والرحمة والغفران لضحايا الزلزال المدمر، ولا حول ولا قوة الا بالله.

نطالب الى كل العرب بتقديم الدعم المادي الكافي لعلاج جراح أهلنا في سوريا.

كما نطالب بضرورة عودة سوريا لأخذ مكانتها الطبيعية في الوضع العربي والعمل على رفع الحصار عنها.

الأخوات والأخوة ...

تمر مواجهتنا مع العدو الصهيوني بمنعطف خطير، وهو ليس جديداً علينا، ولكن اتخذ شكلاً مباشراً أشد وضوحاً وخطورة من المواجهات السابقة. فالحكومة اليمينية الفاشية الإسرائيلية القائمة حالياً ليست الأولى التي يترأسها سيء السمعة والصيت نتنياهو، بل ربما تكون الخامسة التي يشكلها منذ عام 1996 وهو يتردد على تشكيل حكومات برئاسته، وهو يعتبر أطول رئيس وزراء يستمر في الموقع في تاريخ دولة الفصل العنصري (الأبارتهايد) إسرائيل. لكن حكومته الجديدة تكمن خطورتها ليس فقط بالأحزاب اليمينية المتطرفة المشاركة فيها وقادتها مثل بن غفير أو سموتريتش فالأخطر منها هو نتنياهو نفسه وهو ابن أبيه الفاشي العنصري الذي شارك في طرد وقتل الفلسطينيين أثناء حرب 1948. فهذا الحاقد العنصري الذي يدفع باتجاه التطهير العرقي وطرد شعبنا من أرضه وتوسيع المستوطنات، وهو الذي يستخدم أدواته القذرة مثل بن غفير وسموتريتش ظناً منه أنه سيفلت من العقاب. لقد تمادت الحكومة الفاشية في القتل وهدم البيوت، وشاهد على ذلك مجزرة نابلس يوم 22 من هذا الشهر فبراير/ شباط لتضاف إلى السجل الحافل لحكومات الاحتلال الإسرائيلي في ارتكابه المجازر ضد أهلنا وشعبنا التي تزيد عن أكثر من خمسين مجزرة، وبالرغم من الوعودات التي قطعتها الإدارة الأمريكية إلى الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وللقيادة الفلسطينية بأنها طلبت من حكومة نتنياهو التوقف عن الأعمال الأحادية الجانب، وعلى رأسها التوقف الاستيطاني وعدم إقامة مستوطنات جديدة أو توسعة المستوطنات القائمة وكذلك التوقف عن الاعتداءات واستباحة المدن والقرى والريف الفلسطيني والتوقف عن القتل والتدمير وهدم البيوت وتخريب ونسف المعامل وتجريف المزارع والأراضي، لكن بكل صلف وعنجهية، ها هي دولة الفصل العنصري يزداد تماديها بدعم من هذه الإدارة الأمريكية التي تبيعنا الأوهام بكل صفاقة وبدون خجل. لقد آن الأوان للمجتمع الدولي أن يتحرك للجم هذا العدوان ووضع حد لاستهتار إسرائيل بالقانون الدولي والتوقف عن الكيل بمكيالين. وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن توفي بتعهداتها وإجبار إسرائيل التوقف الفوري عن ممارساتها العدوانية كما على المجتمع الدولي أن يكون عادلاً ومنصفاً ولو لمرة واحدة إلى جانب الحق الفلسطيني واتخاذ أشد العقوبات الدولية ضد دولة إسرائيل الفاشية العنصرية.

وبالرغم من ذلك نحن لهم بالمرصاد وعبر مقاومتنا الوطنية، وصمودنا وتمسّكنا بأرضنا، ولن نسمح بتكرار نكبة 1948، نحن منزرعون في أرضنا كجبال الخليل والجليل ونابلس، وباقون فيها كأشجار الزيتون والنخيل. نحن نجابه أسوأ أنواع الاستعمار والفصل العنصري.

أيتها الأخوات أيها الأخوة ....

اليوم نحن أكثر قناعة من أي وقت مضى، أن فلسطين سوف تتحرر وتأخذ مكانتها بين الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة فوق أرض فلسطين وعاصمتها القدس. لأن دولة إسرائيل تحمل بذرة فنائها في داخلها. فانظروا اليوم للانقسام العمودي داخل المجتمع الإسرائيلي بين أقطاب دولة الكيان وصراعها على الحكم. ونحن ندرك أنهما لا يختلفان بنظرتهم العدائية إلينا نحن العرب، ولكن منهم من يستخدم لغة مخادعة يضلل بها المجتمع الدولي تحت عناوين مختلفة ومسميات كاذبة كأحزاب معتدلة وتقدمية وغيرها. فكلّهم نفس الطبعة والعقلية تجاهنا نحن الفلسطينيين. بل بالعكس، نرى أن حكومة اليمين المتطرفة أكثر وضوحاً ومباشرة في صراعها ضدنا ولكنها لا تختلف في خطورة عمليات الإعدام والقتل لأبنائنا وأطفالنا ودأبت الحكومات الإسرائيلية أن تصدر أزماتها الداخلية في تكرار عدوانها ضد شعبنا وضد دول الطوق العربية خاصة سوريا ولبنان. وحكومة نتنياهو المحاصرة داخلياً تُصدّر أزماتها بمزيد من العدوان والقتل والتهديد في دولة فلسطين.

أيتها الأخوات أيها الأخوة ...

لا شك أن الانقسام البغيض بين قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية ساهم كثيراً في تغول دولة الاحتلال الإسرائيلى وساعد في إضعاف المقاومة والمواجهة الفلسطينية للعدو الغاصب، وبالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها الشقيقة مصر وبذلتها من أجل إنهاء الانقسام ولمّ الشمل الفلسطيني وكذلك الشقيقة المملكة العربية السعودية والشقيقة دولة قطر، للأسف لم يتحقق لها النجاح. وهنا نراهن على نجاح مبادرة الرئيس عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية في لمّ الشمل واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية عبر وثيقة الجزائر التي وقعّت عليها كل القوى الفلسطينية.

فالتحية كل التحية والتقدير للأخوة في مصر والسعودية وقطر، ونراهن على إتمام وإنجاز وثيقة الجزائر وهذا يدفعنا إلى اعتبارها شاملة لكل ما سبقتها من وثائق تم التوافق عليها، ونكرر التحية والتقدير للأخوة في الجزائر.

أيتها الأخوات أيها الأخوة ..

اسمحوا لي أن أكون صريحاً ومباشراً في طرح بعض القضايا التي نحن بأمس الحاجة إليها متمنياً منكم تقبلها وهي:

أولاً:

نؤكد على موقفنا الثابت في تقدير واحترام دولنا العربية جميعها التي لم تتوانَ أو تقصّر في دعم نضالنا العادل، وفي كل مؤتمراتنا العربية من مؤتمرات القمة حتى المؤتمرات البرلمانية والفرعية وغيرها يتم التأكيد في البند الأول أن القضية المركزية لأمتنا العربية هي القضية الفلسطينية وهذا يعكس نفسه على المواقف في المحافل الدولية.

ثانياً:

لم تتأخر دولنا العربية فى تقديم الدعم المادي والمعنوي والإنساني للشعب الفلسطيني عبر عشرات السنيين الماضية، ولها منا كل التقدير والشكر والاحترام.

ثالثاً:

نواجه في هذه المرحلة حصار وتجفيف مواردنا المالية من قِبَل حكومة إسرائيل وكذلك من الإدارة الأمريكية عبر ضغوطاتها على الدول المانحة بتقليص أو التوقف عن تقديم الدعم لدولة فلسطين، هذا الأمر يضعف قدرتنا على المواجهة والصمود في وجه العدوان الإسرائيلي المستمر.

فأموال المقاصة التي تجبيها إسرائيل لمصلحة فلسطين تخصم منها شهرياً حوالي 400 مليون شيكل وكذلك تخصم رواتب أسر الأسرى والشهداء وهذا يكلف الحكومة الفلسطينية أن تدفعها مضاعفة، الأولى من المصادرة من إسرائيل والثانية تتحملها الخزينة العامة، الأمر الذي يجبر حكومة فلسطين أن تصرف الرواتب الشهرية بنسبة ما بين 50% إلى 80% التي استمرت أشهر طويلة، وتراكمات لفلسطين أموال محجوزة، أو مصادرة من قبل إسرائيل أكثر من ملياري دولار أمريكي.

رابعاً:

أتقدم لكم باسم المجلس الوطني الفلسطيني بالشكر للأخوة العرب في مشاركتهم في المؤتمر الخاص بشأن القدس الذي عقد في القاهرة يوم 2023/02/12 في مقر الجامعة العربية بمشاركة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن رئيس دولة فلسطين، وجميع الدول العربية عبر وفود رفيعة المستوى عالية التمثيل نصرة للقدس وتلبية لقرار القمة العربية الأخير في الجزائر.

وانطلاقاً من هذا، نكرّر الطلب من الأشقاء العرب تنفيذ قرار القمة العربية وقرار منظمة التعاون الإسلامي بفرض إضافة أصغر عملة وطنية في كل دولة على فاتورة الهاتف الأرضي والهاتف المحمول شهرياً لدعم القدس وصمود أهلها المرابطين فيها إلى يوم الدين.

خامساً:

في ظل التمادي الخطير للاحتلال الصهيوني، ونسفه لكل الاتفاقيات والتفاهمات نحو إقامة السلام، وتراجعه عن حل الدولتين واستمراره في بناء المستوطنات، وانتهاكه لكل الأعراف والقوانين الدولية لعقود طوال.. بات من المستحيل الحديث عن أي سلام مع استمرار هذا الظلم الواقع علينا. لم يعد هناك أفق سياسي لبناء سلام عادل وإنهاء الاحتلال. لذلك توجهت دولة فلسطين بقيادة الرئيس محمود عباس نحو الأمم المتحدة لطلب عضوية كاملة لدولة فلسطين، وتم التوجه للأمم المتحدة بالطلب من محكمة العدل الدولية الرأي الاستشاري بالتعريف بما هية الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، الذي أقر وحدّدت محكمة العدل الدولية الخامس والعشرون من تموز/ يوليو القادم موعداً نهائياً لاستلام المرافعات المكتوبة من الدول.

وهنا، كلنا ثقة بدعم أشقائنا العرب في مساعينا الدولية وحشد الدعم والرأي العام باتجاه إحقاق العدل وإنهاء الظلم التاريخي الذي وقع على فلسطين. وندعوا الأشقاء إلى التواصل مع الدول والبرلمانات لدعم مطالبنا المشروعة التي ينص عليها القانون الدولي والشرعية الدولية.

سادساً:

يرافقنا في وفدنا هذا المؤتمر الأخ قدري أبو بكر عضو المجلس الوطني الفلسطيني رئيس هيئة شؤون الأسرى في سجون الاحتلال من أجل نقل معاناة أسرانا البواسل الذين ضحّوا بحريتهم من أجل فلسطين لذلك نأمل من مؤتمرنا هذا أن يساعدنا في معالجة رواتب الأسرى التي تصادرها إسرائيل من أموالنا، ولوقف هذه المصادرة، مطلوب أن نبحث نحن عن ألية نستخدمها بصرف رواتب الأسرى ووقف مصادرة قيمة رواتبهم من قِبل حكومة الاحتلال. نحن جاهزون اذا ما قررتم ذلك أن نبدأ طواقم فنية بوضع الآليات المطلوبة لانجاز هذا الأمر.

أيتها الأخوات أيها الأخوة ..

معركتنا مع الاحتلال الإسرائيلي طويلة ومستمرة بالرغم من شكلها الجديد والخطير، إلا أننا سنواجه الاحتلال بكل قوة وصلابة عبر المقاومة الشعبية الفلسطينية، وموعدنا نحن وأنتم بالنصر والتحرير والدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

****

8- وتحدث معالي السيد حسن بن عبد الله الغانم، رئيس مجلس الشورى – دولة قطر الشقيقة، كلمة جاء فيها:

معالي الأخ الفاضل محمد ريكان الحلبوسي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب العراقي،
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس والبرلمانات العربية
ورؤساء الوفود المشاركة في هذا المؤتمر،
الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن وفد مجلس الشورى المشارك في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي أن أحيي جمعكم الكريم، وأن أتوجّه بالشكر العميق للعراق الشقيق حكومةً وشعباً، ولمجلس النواب العراقي برئاسة معالي الأخ محمد ريكان الحلبوسي على استضافة هذا المؤتمر، وعلى الدعوة الكريمة للمشاركة فيه، وحسن الاستقبال وكرم الوفادة.

الإخوة والأخوات،،،

نحن سعداء بلقائنا اليوم في بلاد الرافدين في إطار أعمال هذا المؤتمر لدعم وتعزيز استقرار العراق وسيادته، ولمناقشة قضايا وهموم عالمنا العربي.

نلمس جميعنا، سعي العراق الدؤوب للقيام بدوره الفاعل في إرساء الأمن والسلم في المنطقة، ونحن على ثقة بأن هذا البلد الشقيق يعمل على توظيف مصادر قوته وأهمها الإنسان في تحقيق هذا الهدف.

وبلا شك فإننا نُثمّن الجهود التي بُذلت خلال السنوات الماضية لتحقيق تطلعات الشعب العراقي: وترسيخ الأمن وتعزيز السيادة الوطنية. كما يشهد هذا البلد الشقيق توافقًا والتزاماً بالحوار كمبدأ لحسم الخلافات وتقريب وجهات النظر.

الإخوة والأخوات،،،

انطلاقاً من واقع أن الحوار والتعاون بين دول الإقليم يعدّ ضرورة ملحّة وليس خياراً ، فإنه يتوجب على دول المنطقة مساعدة بعضها البعض في تحقيق الاستقرار والأمن المائي لبلداننا التي تتقاسم مواردها مع دول الجوار، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض.

وإقراراً لأهمية العراق في استقرار وأمن المنطقة وما يربطها جميعاً من علاقات راسخة تحرص دول الخليج العربية، على تعزيز التعاون مع العراق في شتى المجالات، ومنها التعاون الاستثماري. ويأتي مشروع الربط الكهربائي الخليجي مع وزارة الكهرباء العراقية، كأحد المشاريع المهمة في هذا السياق.

الإخوة والأخوات،،،

يرتبط شعبينا القطري والعراقي بعلاقات أخوية متميزة، مبنية على أواصر التقارب والقواسم المشتركة، كما تشهد العلاقات على المستوى الرسمي نمواً مطرداً في المجالات الاستثمارية والاقتصادية والثقافية، انطلاقاً من المصالح المشتركة والثابتة بين البلدين الشقيقين، والتي تزداد رسوخاً على مرّ الأيام.

الإخوة والأخوات،،،

في مستهل هذا العام، استضاف العراق الشقيق في البصرة الفيحاء كأس الخليج لكرة القدم (خليجي 25) بعد أكثر من أربعين عامًا على استضافته للبطولة، وقد شكّلت تلك الاستضافة فرصة للعديد من أبناء المنطقة لزيارة هذا البلد الشقيق لأول مرة والتعرّف على ثقافته عن قرب.

لقد لمس كل من زار العراق كرم الضيافة ومشاعر الوحدة العربية بين الجميع، والتي عكست كرم وأصالة الشعب العراقي واندماجه مع محيطه الخليجي والعربي، كما أن تلك الاستضافة أسهمت في تغيير الصورة النمطية السائدة، مما يعزّز فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي، وتنمية علاقاته مع جيرانه ومختلف دول العالم في شتى المجالات.

الإخوة والأخوات،،،

تشهد المنطقة العربية أوضاع مضطربة وعدم استقرار في العديد من دولها، وتتعرض الأراضي المحتلة في فلسطين الشقيقة إلى جرائم متكررة من سلطات الاحتلال بمشاركة مليشيات المستوطنين تمثّلت فى قتل أشقائنا الفلسطينيين، وتدمير منازلهم وممتلكاتهم، وانتهاك مقدساتهم، واغتصاب أراضيهم، وإجلاءهم من الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس، في إطار مساعيهم لخلق وقائع جديدة على الأرض لتوسيع الاحتلال وتكريس التطهير العرقي والاستيطان.

ويوم الأربعاء الماضي، ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة جديدة عندما اقتحمت مدينة نابلس وشنّت على أهلها العزّل هجوماً بربرياً شرساً استخدمت فيه الرصاص الحي بكثافة والصواريخ ممّا أدى إلى استشهاد 11 فلسطينياً وإصابة العشرات بينهم حالات خطيرة.

وما تجرّأ الكيان المحتل في ارتكاب هذه الجرائم الوحشية ضد المدنيين العزّل، وأمام أعين العالم أجمع، إلا نتيجة صمت الدول الكبرى، وتهاون المجتمع الدولي دون أن يحرك ساكناً.

وأمام هذا الواقع المرير، فإننا في دولة قطر نؤكّد أن الصمت على هذه الإجراءات العقابية الجماعية التي ينفذها الكيان المحتل، تجعله يمعن في تجاهل المجتمع الدولي، ويُسهل في إفلاته من العقاب، كما أنه سيؤدي لا محالة إلى أن تصبح مساعي السلام جهوداً بلا معنى، ومن قيام دولة فلسطينية مستقلة في حدود الرابع من يونيو عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، أمراً مستحيلاً. ومن هذا المنبر فإننا ندعو لاستشعار خطر حكومة الاحتلال المتطرفة، وتقديم أقصى دعم ممكن للشعب الفلسطيني، الذي يعاني من التضييق الاقتصادي والعقوبات المالية، التي يفرضها الكيان المحتل عقوبةً على أسر الشهداء والسجناء، وعقوبةً على السلطة الفلسطينية للجوئها إلى طلب استشارة قانونية من محكمة العدل الدولية.

كما نؤكد على أهمية التنسيق بين البرلمانات العربية لخدمة قضايانا، وتوحيد مواقفنا، في جميع المحافل البرلمانية، والاستعداد الأمثل للمشاركة الفعّالة في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعقد في مملكة البحرين.

وفي هذا الصدد نشدّد على جدوى عقد الاجتماعات التنسيقية التي تسبق المؤتمرات والاجتماعات في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، إسوةً بالاجتماعات التنسيقية للمجموعة العربية التي تعقد قبل اجتماعات الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وإسوةً بالاجتماعات التشاورية الخليجية والعربية التي تعقد قبل مؤتمرات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ونرى أن عقد الاجتماعات التنسيقية بانتظام يعزّز من الدور البرلماني العربي الفاعل، الذي يتوافق مع تطلعات شعوبنا ومواقف دولنا من نتائج المسائل المدرجة في جداول أعمال الفعاليات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، ومن شأن عقد مثل هذه الاجتماعات أن تهيئ لنا أيضاً فرصة التوافق حول إدراج بنود طارئة.

وفي هذا السياق، نشيد بتوجه البرلمانات العربية نحو الدعوة لسن تشريعات دولية تمنع ازدراء الأديان وتجرّم الإساءة لمشاعر الملايين من البشر، وذلك على خلفية الإعتداءات المتكررة على مقدساتنا ورموزنا الدينية.

وعلى جدول أعمالنا اليوم في بند ما يستجد من أعمال طلب إدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المقدّم باسم المجموعة البرلمانية العربية من مجلس الشورى فى دولة قطر حول تجريم ازدراء الأديان.

وفي الختام ننتهز هذه الفرصة لنثمّن الجهود التي بذلتها الدول العربية كافة في مساعدة وإغاثة شعبيهما الشقيقين سوريا وتركيا جراء الزلازل المدمر الذي ضرب البلدين .. كما نرجو أن نتوفق جميعاً في تقديم الدعم الضروري لأشقائنا في العراق وفي فلسطين وفي بقية الدول العربية التي نسعى لضمان استقرارها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

****

9- وتحدث معالي المستشار عقيلة صالح عيسى، رئيس مجلس النواب – دولة ليبيا الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

معالي السيد محمد ريكان الحلبوسي، رئيس مجلس النواب العراقي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود المشاركة

معالي الأمين العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بدايةً، أتوجّه بالشكر الجزيل، لمعالي السيد الرئيس والسيد الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، على الدعوة الكريمة، وحسن الاستقبال والضيافة، وأعرب لزملائي رؤساء البرلمانات والمجالس عن خالص تقديري واحترامي.

كما أنتهز الفرصة، لتحية العراق شعباً وقيادةً وتاريخاً مشرفاً وأعبّر عن سعادتي والوفد المرافق لي بزيارة العراق العظيم، ولقاء أبناء الشعب العراقي الشقيق العزيز الذي طالما كان في المقدمة، بتاريخه النضالي وعزيمته وإرثه الحضاري العظيم، رغم ما تعرض له من مؤامرات وواجهته من ظروفٍ وصعوبات.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة والمعالي...

إن الاتحاد البرلماني العربي الذي نتشرف بعضويته، إطار من أطر التضامن والعمل والتعاون العربي المشترك، ومسار برلماني يقود إلى توحيد المواقف العربية من قضايا الأمة، وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات التي تستهدف أمن وسلامة أمتنا العربية، خاصة في هذه الظروف الصعبة، التي يمر بها العالم من حولنا، على المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

مجموعة البرلمانات العربية الممثلة بالاتحاد البرلماني العربي من حيث الشكل والمضمون والمهام، تعكس إرادة الشعوب العربية رغبتها في تحقيق الأمن والسلام والحرية. ونحن في أمس الحاجة اليوم لحل الأزمات ووقف الصراعات في أكثر من بلد عربي، لنتمكن من العمل جميعاً، لتحقيق مصالح شعوبنا.

أيها السادة

في ليبيا حققنا نجاحاً كبيراً في وقف الاقتتال بين الليبيين وتوجهنا بكل جدية وصدق نحو صياغة اتفاقات سياسية وتوافقات اجتماعية من شأنها حل الأزمات وإنهاء الصراعات، وأطلقنا مسار عسكري وآمن بغية المحافظة على وقف الاقتتال ووضع خريطة الطريق، هدفها توحيد المؤسسات العسكرية، لقد اطلع مجلس النواب الليبي، بمهامه وصلاحياته بموجب الإعلان الدستوري، وبنود الاتفاق السياسي، وأصدر القوانين اللازمة للانتخابات وقانون الاستفتاء على الدستور، وأجرى التعديل الدستوري المطلوب للانطلاق نحو تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب الآجال.

لم نقصر لكننا لا نتبع الأهواء والأمزجة، ومصلحة الليبيين بالنسبة لنا فوق كل اعتبار تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في ليبيا يستوجب تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المتزامنة تحت رقابة ورعاية دولية، ونسعى حالياً إلى صياغة القوانين توافقية بين الأطراف تنال قبول الجميع، من خلال منح حق الترشح لكل الليبيين، دون إقصاء أو تهميش، تحقيقاً لما تم الاتفاق عليه كمبدأ للحل. وهو أن تذهب كل أطراف النزاع إلى صندوق الاقتراع ليقرر الشعب الليبي من يحكمه، ويخدمه في انتخابات نزيهة.

في المسار السياسي نعمل على تشكيل سلطة تنفيذية موحدة قادرة على دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ومساندتها أمنياً ولوجستياً وتوفير حياة كريمة لليبيين وتيسير سبل الحياة، وتحقيق المصالحة الوطنية وترعى حقوق الأقاليم التاريخية في المشاركة السياسية وإدارة البلاد والثروة. والأهم إخراج القوات الأجنبية بمختلف جنسياتها من البلاد ووقف التدخل الأجنبي.

أيها السادة...

مجلس النواب الليبي، هو الجسم التشريعي المنتخب الوحيد، المعترف به دولياً، ويملك دون غيره صلاحية إصدار القوانين والتشريعات، ومنح الثقة وسحبها من السلطة التنفيذية، وكذلك التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وإن أي محاولة للقفز على هذه الصلاحيات والاختصاصات أو تعطيل عمل مجلس النواب من أي جهةٍ كانت، يعد اعتداء على صلاحيات واختصاصات أي برلماناً منتخب. لذلك يتطلب الأمر موقفاً موحداً من البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي لمساندة مجلس النواب الليبي ودعمه في ممارسة حقه التشريعي والدستوري وحقه كممثلٍ وحيد للشعب الليبي والمعبّر عن إرادته الحرة.

وفي الختام،

أتقدم إلى الشعب السوري الشقيق، وإلى السيد رئيس مجلس الشعب السوري، بواجب العزاء في ضحايا ومصابين الزلزال المدمر، الذي أصاب عدد من المدن والقرى، وتسبب بهدم وتصدع آلاف المنازل، وتشريد عددٍ كبير من العائلات.

أدعو أصحاب المعالي الزملاء رؤساء البرلمانات والمجالس أعضاء الاتحاد البرلماني العربي، الإعلان عن تضامنهم ووقوفهم إلى جانب الشعب السوري الشقيق، في محنته والمطالبة برفع الحصار ووقف العقوبات التي فاقمت من المحنة وأعاقت عملية الإنقاذ والإغاثة في المناطق المنكوبة، لأؤكد من خلال هذا التضامن على احترامنا لإرادة ورغبات الشعب السوري الشقيق، الممثلة في مجلس نوابه بصفته الجسم التشريعي المنتخب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

10- وتحدث معالي المستشار الدكتور حنفي جبالي، رئيس مجلس النوّاب – جمهورية مصر العربية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

معالي الأخ العزيز/ محمد ريكان الحلبوسي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب العراقي ،،،

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود البرلمانية العربية ،،،

السيدات والسادة الحضور ،،،

اسمحوا لي في البداية أن أحمل من مصر حكومة وشعباً رسالة حب وتقدير ودعم إلى العراق الشقيق وشعبه العربي الكريم الذي كان ولا زال يضرب أروع الأمثلة في التضحية والفداء، ليظل العراق كما كان عبر التاريخ بوابة الأمة العربية وحصنها الشرقي المنيع، وإنه لمن حُسن الطالع أن تحتضن بغداد العروبة أعمال مؤتمرنا في دورته الحالية، والتي أثق تمام الثقة في أنها ستكون تاريخية في أعمالها ونتائجها، وفي هذا الإطار، أود أن أُعرب عن بالغ تقديري للجهود الدؤوبة التي بذلها ويبذلها الأشقاء في مجلس النواب العراقي برئاسة معالي الأخ العزيز/ محمد ريكان الحلبوسي من أجل أن يظهر مؤتمرنا بأبهى صورة تليق بالعراق العظيم وحضارته العريقة.

الأشقاء الأعزاء ،،،

لعلكم تتفقون معي أن بلادنا العربية تمر منذ فترة بأمواج متلاطمة من التحديات الجسام، هددت أمن واستقرار مجتمعاتنا، حتى كادت أن تودي تماماً بأمتنا العربية، فما بين تقويض لتماسك وبنية الدول الوطنية ومؤسساتها مروراً بموجات ارهابية شديدة الشراسة بالتزامن مع أزمات اقتصادية واجتماعية مُزمنة وتدخلات خارجية في الشئون الداخلية لدولنا العربية، جاءت هذه المعضلات لتُظهر بما لا يدع مجالاً للشك الحاجة الماسة لصياغة مُقاربة عربية مُشتركة لمواجهة تلك التحديات غير النمطية وحفظ الأمن القومي العربي امتثالاً لعوامل الوحدة التي تربط نسيجنا العربي برباط متين أحكمته مسيرة التاريخ ووحدة المصير والمستقبل.

لم يكن عراقنا الشقيق ببعيد عن التحديات والأخطار غير النمطية التي داهمت منطقتنا العربية، بل نستطيع القول أن العراق وعلى مدار سنوات طويلة مضت تحمل ما لا يطيق في مواجهة جملة مُعقدة من المهددات، أثقلت

كاهله، لكن الشعب العراقي العظيم ببسالته المعهودة واجه تلك التحديات، واستطاع أن يُحقق انتصاراً تلو الآخر، وبذل الغالي والنفيس في تلك المواجهة، ولم يكتف العراق بما حققه من نجاحات في مواجهة تلك التهديدات، بل عملت الدولة العراقية الشقيقة على ترميم آثار تلك المواجهة الباسلة، فأطلقت العنان لمشاريع إعادة الإعمار، والتي تُعد تمهيداً لإحداث طفرة تنموية شاملة يستحقها المواطن العراقي، وهو ما يجعلنا ننظر إلى النموذج العراقي العربي بفخر شديد، ويُلزمنا كأشقاء أن نمد له يد العون والدعم بكافة أشكاله، تعزيزاً لقيم التضامن العربي وإيماناً صادقاً وراسخاً بأهمية عودة عراق آمن ومستقر وقوي لمكانه الطبيعي في معادلة القوة العربية.

السيدات والسادة الحضور ،،،

لم تكن الدولة المصرية بعيدة عن الأخطار الجسيمة التي أحاطت بمنطقتنا العربية، فما إن خرجت مصر منتصرة في معركتها ضد قوى الفوضى والإرهاب والظلام، حتى صاغت مقاربتها الشاملة لإنقاذ الدول العربية الشقيقة من براثن الفوضى والسقوط والتي تستند على جملة من الأمور أبرزها الحفاظ على بنية وتماسك ووحدة الدول الوطنية العربية ومؤسساتها والرفض التام لأية تدخلات خارجية في الشئون الداخلية للدول العربية ترسيخاً لمفهوم الوطن المستقر والآمن.

وعلى صعيد العراق الشقيق الذي لطالما رأت فيه مصر أحد ركائز الاستقرار والأمن العربي، وهو ما حدا بالدولة المصرية إلى دعم العراق على عدة مستويات، **فعلى الصعيد الأمني**، ساندت مصر العراق في حربه ضد قوى الارهاب والظلام والتي انتهت بانتصار عراقي مبين أثلج صدورنا جميعاً، **وعلى الصعيد السياسي**، تدعم مصر ما يقوم به العراق من إجراءات لتقوية وبناء مؤسسات الدولة، وفي هذا الإطار، ترحب مصر باستكمال العراق مراحل الاستحقاق الدستورية مؤخراً، وهو ما يصب في صالح تدعيم استقرار الدولة العراقية ومؤسساتها، كما نود التأكيد على رفض مصر القاطع والتام لأية تدخلات خارجية في الشأن العراقي تهدف لإذكاء النعرات الطائفية باعتبارها معول هدم وتخريب لبنية وتماسك المجتمع العراقي، الذي يُعد تنوعه مصدر إثراء وقوة.

على الصعيد الاقتصادي، سعت مصر بكل إرادة صادقة لترجمة رؤيتها لعراق مستقر وآمن إلى واقع فعلي، بحيث انتقلت خطط التعاون الثنائي من مرحلة النوايا والتشاور إلى مرحلة الاتفاق على الشروع في اتخاذ خطوات تنفيذية غير تقليدية تكفل ترسيخ التعاون الاقتصادي الثنائي بين البلدين، وتُزيل العقبات التي تعترض طريقه، خاصة

في مشروعات إعادة الإعمار والبنية التحتية في العراق الشقيق، كما انضمت إلينا المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة لتصبح آلية التعاون الثلاثية المصرية – العراقية – الأردنية مثالاً يُحتذى به لما يجب أن تكون عليه العلاقات العربية – العربية.

الحضور الكريم ،،،

إن عراقاً مستقر وقوي يُعد إضافة محورية لا غنى عنها لمنظومة الأمن القومي العربي، ومن منبرنا البرلماني العربي المرموق، فإنني أدعو الدول العربية إلى دعم العراق الشقيق، كما أدعو برلماناتنا العربية لبلورة رؤية برلمانية العربية لتعزيز التضامن العربي مع الشعب العراقي الشقيق في إطار الضرورة الملحة لإعلاء قيم التكامل العربي انطلاقاً من وحدة المصير والمستقبل لأمتنا العربية.

وختاماً، أتوجه بحديثي إلى الشعب العراقي الشقيق بالقول **"بأننا على ثقة تامة بعودة العراق الشقيق إلى مكانته المعهودة عبر التاريخ، وأنكم قادرون بعون الله وإرادتكم الصُلبة على المُضي قُدماً بخُطى ثابتة نحو مُستقبل واعد مزدهر تستعيدون فيه زمام المجد والحضارة العراقية الضاربة في جذور التاريخ، حافظوا على بلدكم العظيم ووحدته وسيادته فهو أمانة في أعناقكم"**

أشكركم على حسن الاستماع وأتمني لأعمال مؤتمرنا التوفيق والسداد.

****

11- وتحدث معالي الشيخ سلطان البركاني، رئيس مجلس النواب – الجمهورية اليمنية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

السادة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود...
السادة الحضور جميعًا...
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

بداية أتوجه بأصدق آيات الشكر والتقدير لأشقائنا في عراق المجد ولبرلمانه ورئيسه الأخ العزيز محمد الحلبوسي على الدعوة وكرم الضيافة وحسن الاستقبال، متمنياً لهذا اللقاء الخروج بنتائج تخدم الأمة العربية وقضاياها المصيرية.

الإخوة والأخوات:

أقرئكم السلام من شعب اليمن العظيم الذي يكافح من أجل استعادة مؤسساته الدستورية وعاصمة دولته صنعاء التي اجتاحتها مليشيات الحوثي الإرهابية، في سبتمبر عام ٢٠١٤م، وأباحت لنفسها كل شيئ تملكه الدولة اليمنية واستباحت كل شيئ يملكه الشعب بالنهب وبالمصادرة، ومارست كل أشكال الإرهاب النفسي والمادي على المواطنين وحوّلت المدن التي اغتصبتها بقوة السلاح إلى تجمعات للسجون وللمليشيات والسلاح والفوضى، فالمدارس صارت مخازن وثكنات للسلاح والجامعات معسكرات والمساجد تصدح بصوتها ومذهبها هي، والإعلام لا يقول إلا صوتها هي، أغلقت الصحف وحبست الصحفيين وأصدرت أحكاماً بإعدام المئات من بينهم 44 عضواً من أعضاء البرلمان واستحلت منازلهم وأخلت أسرهم منها.

كما فرضت منهجها المذهبي منهجاً للتعليم الدراسي في كل المستويات التعليمية وفرضت التسليم بولاية زعيمها عبد الملك الحوثي شرطاً لتولي الوظيفة العامة، وهي مستمرة في استدراج الأطفال من مدارسهم وملاعبهم وانتهاك حقوقهم وحقوق أهاليهم بالزج بأبنائهم إلى جبهات القتال.

الإخوة والأخوات:

لقد قامت مليشيات الحوثي باتباع سياسة تجويع الشعب وامتصاص مدخراته عبر سلسلة من الإجراءات فأوقفت المرتبات منذ سبع سنوات وأرغمت الموظفين على العمل بالسخرة بينما تجبي الأموال من التجار والمواطنين والمزارعين وأصحاب الحِرَف والعمّال وتجارة السوق السوداء وبيع المساعدات الغذائية الأممية والخليجية، وتخصصها لتمويل شراء الأسلحة والألغام الأرضية واستثمارات قياداتها.

إننا نواجه جماعة منفلتة من مواثيق الحرب وأخلاقياتها وقوانينها الدولية وتتكئ على دعم عسكري ومالي خارجي من قِبَل إيران فمن الطائرات المسيرة إلى الصواريخ الباليستية إلى مختلف الأسلحة وأدوات الدمار تزود بها من قبل إيران.

جماعة منفلتة لا تتورّع عن استخدام تلك الأسلحة في قتل المدنيين وقصف المنشآت المدنية والاقتصادية مثلما أقدمت على قصف مطار عدن الدولي بإرادة إرهابية غايتها تفجير الطائرة التي تقل رئيس وأعضاء الحكومة ومواطنين بصاروخين إيرانيين فضلاً عن قيامها بقصف موانئ المخا وشبوة وحضرموت بصواريخ ومسيرات.. علماً أنها موانئ مدنية مخصصة لنقل وإفراغ البضائع والسلع.

كما أنها تحاصر مدينة تعز منذ ما يزيد على الثمان سنوات وتغلق الطرق المؤدية إليها وتدكها بمختلف الأسلحة باستمرار وتقتل النساء والأطفال دون وازع من ضمير أو دين كما أنها لم تتورّع فتمارس الإرهاب العابر للحدود بضرب المنشآت الاقتصادية والأعيان المدنية بالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وتهدّد الملاحة الدولية في البحر الأحمر وتمارس القرصنة وعلى سبيل المثال السفينة الإماراتية روابي وغيرها من عمليات القرصنة البحرية.

ونحن هنا لا نرجم بالغيب ولا نتكئ على التكهنات عندما نشير إلى المشاركين الخارجيين في قتل شعبنا ولكن على أدلة وبراهين، ومنها أخر شحنة طائرات مسيرة إيرانية الصنع تم ضبطها في المنفذ الجمركي بشحن بمحافظة المهرة وما أعلنته الإدارة الأمريكية عن نيتها توجيه كافة الأسلحة الإيرانية التي ضبطتها وهي متجهة إلى الحوثيين وتحويلها إلى أوكرانيا وأعطت بعض التفاصيل لأنواعها كما هو الحال ما أعلنه البريطانيون مؤخراً عن ضبطهم شحنات أسلحة إيرانية متجهة إلى اليمن. أما على مستوى السنوات السابقة حدّث ولا حرج وهو أمر لا أعتقد أن أشقائنا وأصدقائنا في العالم يقبلونه .. وإني لأدعوكم إلى إدانة هذه الأفعال وتجريمها.

الإخوة والأخوات،

وفي هذا المقام أعود إلى العنوان الذي اجتمعنا من أجله وأدلي بما تيسّر في الذهن حول موضوع هذا اللقاء..

فأقول سلامٌ سلامٌ يا للرصافة والجسر والرشيد وكربلاء والمأمون وكل حضارة الدنيا التي مرّت من هنا، سلامٌ يا عراق الصمود والحب والرافدين وبلد القانون الأول في تاريخ الإنسانية، سلامٌ يا بلد النهرين وبابل وسامراء ونينوى ودجلة وآشور والنمرود وحمورابي،،، سلامٌ عليكم أيها العراقيون أينما كنتم وفي أي مدينة من مدن العراق العظيم الذي أشدد على دوره المحوري في المنطقة وأهمية أن نستعيد هذا الدور الذي خسرت المنطقة بغيابه الكثير من مصالحها..

على أن انعقاد هذا اللقاء يؤكد تصميم الجميع على العمل مع العراق من أجل مزيد من الازدهار والتكامل والمضي في التعاون مع هذا البلد العربي الخارج من تحت الرماد دعمًا لأمنه واستقراره وسيادته وسلامة أراضيه ومسيرته

الديمقراطيه وعمليته الدستورية وجهوده لتكريس الحوار سبيلاً لحل الخلافات الإقليمية وإننا لنعلم جميعاً أن بناء الاستقرار لأي أمة خرجت من غمار حرب وعاصفة دامية هوجاء كالتي شهدها العراق ليست بالشئ اليسير والهيّن.

ولهذا فإن العراق يحتاج بصورة ملحّة إلى دعم كافة أشقائه في هذه المعركة التى تتشابك فيها الخطط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية مع الإرادة الصلبة والكفاءات الوطنية..

ولكي يتحقق ذلك فإن الطريق يبدأ من إعادة إعمار النسيج الوطني والاجتماعي الذي يشكّل الأساس المتين لبناء الاستقرار الدائم والشامل وعودة العراق إلى مربّعه العربي الفاعل في المنطقة وتعزيز مداميك التعاون والشراكة مع دول الجوار والدول الصديقة وتطوير وتيرتها بالشكل الذي يُسهم في إرساء قواعد الاستقرار والتنمية في المنطقة، ويفتح المجال أمام سبل الحوار والنقاش لتبادل الآراء وتعميق المفاهيم، فضلاً عن إقامة المشروعات الاستراتيجية التكاملية وبناء شراكات إقليمية ودولية.

لقد حبى الله هذا البلد بالموارد والخيرات والعقول والتي يمكن لاستثمارها الاستثمار الأمثل أن ينهض بتحديات العراق الجديد الآمن والمستقر وبما يمكّن شعبه من تعويض سنوات العذاب والحرمان والخوف، وفوق كل ذلك يمتلك العراق من الخبرات والكفاءات والكوادر المؤهلة لقيادة المرحلة ورسم خارطة الطريق الآمن إلى الغد الأفضل .. ولديه المعرفة الكافية بأن الأفكار الإجرائية والإدارية لا تلبي وحدها متطلبات الأهداف، ما لم يلتحم المجتمع على قاعدة العراق الكبير ومعالجة جروحه العميقة،،

ولايفوتني هنا العبور على قضيتنا العربية المركزية قضية فلسطين التي تدمي الممارسات الإسرائيلية فيها القلوب يوماً بعد يوم ويتسع حجم الظلم والصمت العالمي والأخلاقيات التي يدعيها الغرب وأطفال فلسطين ورجالها ونسائها يقتلون، وأراضيهم تجرف ومقدساتهم تنتهك، يقتلون يومياً على مرأى ومسمع من العالم فلم يحرك ساكنًا، ففي كل عائلة فلسطينية ثكالى وأيتام ومعتقلون، وسبل العيش تضيق بهم ومن إرهابي يولي يأتي إلى الحكم إرهابي جديد في إسرائيل، هكذا حال الفلسطينين منذ النكبة في 48 وحتى اليوم منذ دير ياسين إلى قانا إلى وحشية العدوان على غزة ومحاولة التهويد للقدس وطمس المعالم الإسلامية والثقافة الاسلامية والمسيحية معاً...

وأسواء ما في المعادلة المقلوبة لدى الأمريكان والغرب، إن المدافع الفلسطيني بالحجارة إرهابي بامتياز، والقاتل بالمدفع والدبابة والطائرة والصاروخ مدافع وحمامة سلام..

وعلى طريقة قتل أمر في غابة جريمة لا تغتفر،،

وقتل شعب ظاهر مسألة فيها نظر.

أيها الإخوة والأخوات وختامًا..

لقد شبّ حريق هائل في خيمتنا العربية وانشغل كل شعب بإطفاء خيمته دون أن يبادر إلى مساعدة الآخر في إخماد نيرانه وهذا التقاعس مكّن الطامعون من الانفراد ببلداننا واحداً واحداً، تارة يقصفنا بالإرهاب وتنظيماته المتوحشة وتارة بملشنة المجتمع، وطوراً بإذكاء وتسعير التنوعات المذهبية والاجتماعية والثقافية والعرقية وتفتيت جسده المتماسك.. الخطر يتسع وتتسع روافده والمؤامرة على شعوبنا وبلداننا باتت تنتج في جوارنا وهي الأخطر لأننا شركاء وإياها في عملية روحية لا تحترم قدسيتها ولكننا لن ننهزم ولن نستسلم وماضون بالحفاظ على كرامتنا والذود عن حياض أوطاننا.

والحق أقول، إننا في اليمن قد أكرمنا الله بأشقائنا بالمملكة العربية السعودية الذين لم يطفوا الخيمة معنا عن بعد ولكنهم ذهبوا إلى قلب النار ليطفوا معنا تلك الحريق وقدموا الغالي والنفيس، ومعهم الأشقاء في الإمارات العربية المتحدة، فلهم منا كل الشكر والتقدير والثناء والعرفان على هذا الموقف الأخوي الصادق.

ولا ينسينا ما يحدث في بلداننا عما حدث وجرى لأشقائنا في سوريا من كارثة إنسانية عصفت به وأصابته في مقتل وشردته ويعيش أسواء حالات إنسانية اليوم، لا يفوتني هنا أن نترحم على الشهداء وندعوا بالشفاء للجرحى ونقدم خالص التعازي القلبية وندعوا القادرون دولاً ورجال مال، لنصرة إخوانهم ودعمهم لأن الحديث والبيانات لا تكفي أمام المأساة التي تعرّض لها أشقاؤنا جراء الزلزال المدمّر والذي عبث بهم وهم اليوم أمام مصير مجهول. كما لا يفوتني أن أدين التصرفات الرعناء للبعض في الغرب أفراد وحكومات لإساءتهم للأديان السماوية وتعمدهم النيل من الرسول الأعظم محمد ابن عبد الله الرسول الأممي الداعي إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة.

وبالمناسبة فإنه من واجبنا القومي يدعونا الوقوف مع إخواننا في مصر والسودان ودعم حقهم في موضوع سد النهضة ورفض التسويف والمماطلة التي تمارس وعدم القبول بالجدل والمساومة على ذلك الحق التاريخي الذي لا يقبل أن يظل يراوح مكانه في الأدراج في المؤسسات الدولية أو الوساطات ونحن كعرب نتفرج ماذا ستقدم عليه مصر أو السودان، لأن الأمر في غاية الخطورة ومياهنا العربية في كثير من البلدان العربية تستنزف وتصادر وتهدر...

وفق الله الجميع والسلام عليكم ورحمة الله ...

****

12- وتحدث سعادة السيد عبدالنبي سلمان احمد ناصر، النائب الأول لرئيس مجلس النواب – مملكة البحرين الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

معالي السيد محمد ريكان الحلبوسي رئيس المؤتمر، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق ،،،
أصحاب المعالي والسعادة رؤساء المجالس التشريعية العربية،،،

بداية يطيب لي أن أنقل لكم تحيات معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وتمنياته لاجتماعنا هذا بالتوفيق والسداد، تحقيقاً للأهداف البرلمانية العربية المشتركة.

كما أهنئ دولة الكويت الشقيقة قيادة وحكومة وشعباً بمناسبة الذكرى السنوية لعيدها الوطني، مستذكرينَ فيه، ما تقوم به الكويت في ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، من دورٍ محوريٍ، في تحقيق التوازن للمنطقة والعالم، وصون الحقوق العربية المشروعة، وإشاعة روح التقارب والتعاون الإنساني، انطلاقاً من القيم الإنسانية الرفيعة، والمبادئ المنبثقة من الدين الإسلامي الحنيف، متمنين للكويت وشعبها الشقيق المزيد من التقدم والنماء والازدهار.

أصحاب المعالي والسعادة

إنه لمن دواعي السرور أن نلتقي معاً، على أرضِ الطيبةِ والحضارة والتاريخ المتجذر، العراق الشقيق، لنضع عتبةً جديدة في سُلمِ التعاون البرلماني العربي المشترك، ونعبّد الدرب نحو تسريع مسيرة التنسيق والتقارب، ونفتح الأبواب لنعبرَ بها نحو آفاق أرحبَ من العطاء لصالح دولنا وشعوبنا، مستندين على منطلقاتٍ تستوعب متطلبات المرحلة وتحدياتها.

وإن مدار حديثنا في هذا المؤتمر التي ينطلق من عنوان "الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته"، يعبّرُ عن أهمية التضامن العربي، ووحدة المسار، من خلال النهوض بالجهود البرلمانية العربية، مؤكدين الموقف الراسخ الذي تتبناه مملكة البحرين في مساندة جهود الجمهورية العراقية، ضمن مسيرتها التنموية، في سبيل تعزيز خطى الازدهار، والأمن والاستقرار والسيادة.

وإننا نجدد التأكيد على دعم العراق في تكريس مسار القانون، ودولة المؤسسات الدستورية، وتسريع عجلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار، والمضي قدماً في محاربة الإرهاب والتطرف، ونبذ التعصب والكراهية، ورفض

التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية، والتصدي لأي انتهاك لسيادة الأراضي العراقية، مؤكدين أهمية آليات التعاون التي تمت خلال الفترة الماضية، بين العراق والدول الخليجية والعربية، لتنفيذ مشاريع تنموية كبرى تتصل بمجال الطاقة والربط الكهربائي والنقل.

ولا يفوتني في هذه المناسبة، أن أبارك لجمهورية العراق النجاح المتميز في تنظيم بطولة كأس الخليج العربي لكرة القدم الخامسة والعشرين، وفوز المنتخب العراقي بكأس البطولة، متمنين للعراق وشعبه العزيز المزيد من التقدم والازدهار، معربين عن إعجابنا بما أظهره الشعب العراقي من سجايا النبل والكرم والعطاء، في سبيل إبراز الصورة المشرفة لوطنه.

أصحاب المعالي والسعادة ،،

إن مؤتمرنا ينعقد في ظل ظروف استثنائية، ومستجدات حساسة في العديد من الأقطار العربية، إذ لا يمكن الحديث عن التضامن العربي، من دون إيجاد وقفة جادة لاحتواء الأوضاع الصعبة التي يمر بها الأشقاء في الجمهورية العربية السورية، جراء الزلازل التي ضربت الأراضي التركية والسورية، وخلّفت أضراراً هائلة، وخسائر بشرية فاقت الـ 46 ألف قتيل، وأضحى الملايين من الناس في البلدين بلا مأوى، وإن التداعي على كافة المستويات الحكومية والبرلمانية في دعم المنكوبين، مسؤولية مبدئية، وواجب إنساني، فلا ينبغي أن يتوسد العالم الراحة بينما الملايين يرزحون تحت وطأة الافتقار للأكل والشرب والمأوى.

كما أنه من المؤكد لدينا، أن القضية الفلسطينية تظلُ القضية المركزية للأمة العربية، وموقفنا ثابت في التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولتهِ المستقلة، حيث تؤمن مملكة البحرين إيماناً راسخاً، بأن تثبيتُ أركان السلام الشامل في المنطقة يعتمد على تفعيل المبادرة العربية للسلام وطبقاً لقرارات الشرعية الدولية، ولطالما وضعت مملكة البحرين دعم القضية الفلسطينية في مقدمة اهتماماتها، إذ لا يكاد يخلو أي خطابٍ لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه من تأكيد الموقف الثابت للمملكة من القضية الفلسطينية.

السيدات والسادة ،،،

في ظل الأزمات المتعددة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، والتحديات المتكاثرة في المجال الصحي والأمن الغذائي والمائي، والتغير المناخي، وغيرها من التحديات، نجد الحاجة الماسة لتعميق روح التضامن العربي المشترك، والسعي من أجل نهضة هذه الأمة عبر تدعيم أواصر التعاون والتكاتف ما بين دولها، حيث يستلزم لذلك التصدي لها بنهج موحد وسياسات مشتركة، وهو يجعلنا كبرلمانيين أمام مسؤولية السعي نحو مراحل أكثر تقدماً في مجال التعاون.

ومما لا شك فيه أن تعزيز التكاتف بين الدول العربية، حكومات وبرلمانات، هي القوة الأبرز للحفاظ على المقدرات والمصالح، وتجاوز الصعوبات والتحديات، في ظل واقع عالمي، تزداد فيه أهمية التكتلات، ونحن ننظر بعين التفاؤل للارتقاء بمستوى فاعلية العمل البرلماني العربي المشترك، من خلال الاتحاد البرلماني العربي.

وفي الختام، أجدد الشكر والتقدير لجمهورية العراق الشقيق، على استضافة مؤتمرنا هذا، وما لقيناه من حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كما أتقدم بالشكر لسعادة الأخ فايز الشوابكة أمين عام الاتحاد، لحرصه على مواصلةِ سير العمل، والسعي للحفاظ على دور الاتحاد في تعزيز أواصر التعاون بين البرلمانات العربية، والارتقاء بفاعلية دورها وحضورها المؤثر، وتنسيق مواقفها في المحافل الإقليمية والدولية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

****

13- وتحدث معالي السيد محسن علي أكبر المندلاوي، النائب الأول لرئيس مجلس النواب – جمهورية العراق الشقيق، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}

صدق الله العلي العظيم

السيد رئيس الاتحاد البرلماني العربي،

الأستاذ محمد الحلبوسي المحترم،

السادة أصحاب المعالي، رؤساء المجالس النيابية العربية،

ورؤساء الوفود المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تغمرنا السعادة في هذا اليوم المبارك بإذن الله، أن نستضيف أشقاءنا العرب في بغداد السلام عاصمة العراق الحضارة والتاريخ والمستقبل في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، ننتهز هذه الفرصة لتأكيد مبادئ الأخوة والصداقة العميقة التي تجمع بيننا وبين أشقائنا العرب مع الرغبة الصادقة والحقيقية لتعاون العراق مع أشقائه.

نشكر حضوركم الكريم في هذه الدورة التي تحمل عنواناً يؤكد عمق أواصر العلاقة والمشتركات الجامعة بيننا، ونأمل التأكيد من خلال قرارات فاعلة يمكن اتخاذها منطلقاً للعمل والتعاون المشترك في المجالات كافة، لقد قطع العراق شوطاً كبيراً في النصر على الإرهاب عسكرياً وأمنياً، إذ نشهد حالة الاستقرار الأمني الكبير بحمد الله وبفضل دماء الشهداء والتضحيات الكبيرة التي قدمتها قواتنا الأمنية البطلة وأبناء شعبنا طوال السنوات الماضية، وإحدى آيات ذلك نجاح العراق في تنظيم بطولة خليجي 25 في محافظة البصرة واحتضان الوفود والجماهير، الجماهير العربية الشقيقة.

أيها السيدات والسادة،،

ندعو جميع الأشقاء وعبر مجالسنا النيابية إلى تبنّي التشريعات الضرورية واللازمة ومصادقة الاتفاقات المتعلقة بتعزيز وتسيير التجارة البينية وتحسين بيئة الاستثمار وتوحيد المواقف في المحافل الدولية المتعلقة بالتجارة والطاقة.

إن العراق في إطار عملية البناء والإعمار وسعيه الحثيث لتوفير البيئة الملائمة للمستثمرين، يدعوا جميع الأشقاء العرب للمساهمة الفعالة في استغلال الفرص الحقيقية للاستثمار في المجالات المطروحة كافة. وفيما يتعلق بملف البيئة والتغير المناخي والأمن المائي والغذائي، فإن بلداننا من أكثر الدول تأثيراً بالظروف والمتغيرات البيئية، نظراً لموقعها الجغرافي، الأمر الذي يتطلب موقفاً عربياً موحداً، وتوحيد الجهود وتفعيلها تجاه هذه التحديات،

وخصوصاً ما يتعلق بالأمن المائي، وحقوق البلدان العربية، في حماية حصصها المائية من مياه الأنهار إذْ يعاني العراق من هذه المسألة مع دول المنبع منذ عقود.

الأخوات والأخوة الأفاضل،،،

إن بلادنا العربية مرّت وما زالت تمر بظروف أقل ما يقال عنها أنها صعبة، إذ غاب الاستقرار عن الكثير منها لأسباب عديدة، أبرزها الصراعات السياسية الداخلية، والتدخلات الخارجية التي تغذيها وتسعى لاستمرارها، لذا فإننا مطالبون اليوم باتخاذ موقف واضح تجاه هذه الأوضاع وصولاً إلى أوضاع أكثر استقراراً للنهوض بالبلاد العربية جميعاً، لما تمتلكه من أسباب للنهوض، ومن هذا المبدأ نؤكد موقف العراق الداعم لأشقائه العرب جميعاً، ولا سيما الأخوة في سوريا العزيزة وما تمر به هذه الأيام من ظروف إنسانية عصيبة، نتيجة الزلزال المدمر الذي حدث مؤخراً مما يتطلب منا وقفة داعمة ومساندة بالقول والفعل، وإذ لم يدخر العراق وأشقائه من الدول العربية الأخرى في أداء واجبهم تجاه أشقائهم ومن خلال تقديم الإغاثة وعمليات البحث والإنقاذ، ومساندة المنكوبين في هذا الحدث المؤلم، إلا أننا مطالبون جميعاً بموقف أكثر دعماً لهذا البلد العريق والغالي على قلوبنا جميعاً عبر إعادته إلى وضعه الطبيعي ومكانته بين أشقائه العرب.

الأعزاء جميعاً،،

يؤكد العراق موقفه الثابت والداعم للقضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب الأولى ولن تثنينا عن موقفنا هذا أي متغيرات أو مغريات، كونه موقف نابع من صميم ضمير شعب العراق جيلاً بعد جيل، وسنسعى معكم بكل ما نملك من مصادر قوة في كافة المحافل إلى تأكيد هذا الموقف الداعم لأشقائنا الفلسطينيين بحقوقهم في إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريفة.

ختاماً..

نجدد ترحيبنا بالأشقاء العرب جميعاً، ونتمنى أن تكون هذه الدورة الاستثنائية ناجحة في اتخاذ القرارات والمواقف التي تصب في مصلحة شعوبنا.

وأهلاً وسهلاً بكم جميعاً في بغداد المحبة والسلام،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

14- وتحدث سعادة السيد حسن بن عمر ، نائب رئيس مجلس النواب – المملكة المغربية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام

السادة الرؤساء ورؤساء الوفود البرلمانية العربية الشقيقة،

أيها الحضور الكرام،

يقتضي المقامُ أولاً أن أتوجّه بالشكر والامتنان لأشقائنا الأعزاء في مجلس النواب في الجمهورية العراقية الشقيقة على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، ولاستضافة المؤتمر الرابع والثلاثين لاتحادنا، الاتحاد البرلماني العربي، في دَوْرَةٍ جئنا جميعًا لنُعَبِّرَ من خلالها عن **الدَّعْمِ العربي لتعزيزِ اسْتقرارِ العراقِ وسيادَتِهِ**. والمناسبة شرط لأتوجّه بالشكر والتحية والاعتبار لمعالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي الأسبق، رئيسة مجلس النواب السابق في مملكة البحرين الشقيقة. كما أتوجّه بالشكر إلى معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب الحالي في الشقيقة مملكة البحرين على جهودهما الكريمة وإسهامهما الخَيّر في خدمة الفضاء البرلماني العربي وتقوية أداءِ وحضور اتحادنا في الفترة الأخيرة. وكذا معالي السيد الرئيس محمد ريكان الحلبوسي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيقة الذي قام في الفترة الأخيرة بتصريف شؤون رئاسة الاتحاد البرلماني العربي طبقاً لميثاق اتحادنا ويتسلمها رسمياً خلال هذا المؤتمر. والشكر موصولٌ إلى السيد الأمين العام للاتحاد السيد فايز شوابكة ومساعديه داخل هذه المؤسسة العربية الموقرة على كُلّ ما بذلوه ويبذلونه في الأداء المؤسسي والإداري النشيط الفاعل والمثمر.

وإنها لمَنَاسَبَةٌ سَانِحَةٌ كذلك لِنَقِف مَعًا مَوْقِفَ الأُخُوَّةِ، موقف الالتزام، موقف الانخراطِ الجِدّي الصادق في الأُفُقِ العراقي رَاهِنًا ومستقبلًا، وإلى جانب العراقيين أَمَاجِدَ وماجداتٍ، في مُخْتَلَفِ اللحظات التي يحتاجون فيها الدَّعْمَ والإسناد لحمايةِ استقرار هذا البلد الشقيق الأمين، وصيانة وحدتِهِ، وتَمْنِيع سيادته، وتقوية حضوره ونفوذه وامتداداتِهِ في الفضاء العربي، وإعادةِ تَجْسير علاقاته على جميع المستويات بدءًا من المستوى البرلماني إلى المستويات الأخرى السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والتربوية.

لقد مَرَّ العراقُ العظيم خلال العقود الأخيرة بأكثَرِ المراحِلِ والتجارب وُعُورَةً وتعقيدًا، واختبارًا، ونَجَحَ إخواننا في العراق – والحمد لله – في تَخطّي المِحَن، وامْتِصَاص الضَّرَبَات وتلافي المخَطَّطَاتِ التي استهدفَتْ سيادةً ووحدَةَ وتَماسُكَ البلادِ ومُكوّناتها.

وعاش العراقُ مَرَاحِلَ انتقاليةً لم تكن سَهْلَةً، واسْتُهْدِفَ العراق بِأَسْوَأ الظواهِرِ الإرهابيةِ التي عَرَفَتْها منطقتنا العربية بَلْ وعَرَفَها العَالَمُ المعَاصِر بِأَسْرِه. والحَمدُ لِلَّهِ، فقد نَجَحَ العراقُ في دَحْرِ الغُلاة والغُزَاةِ، وتَوَفَّقَ – بِفَضلٍ من اللهِ وإرادتِهِ وعِنَايَتِهِ – في الانتباه إلى المخاطِرِ والمخَطَّطَاتِ والمؤامرات المختلفة، وانتصر العراقيون كذلك على أَنْفُسِهم، فَحَافَظُوا إلى حَدٍّ كبير على تَمَاسُكهم المجتمعي ووحدتهم الوطنية، وتَوافَقُوا على الحَدِّ الأدْنَى الذي يَصُونُ الوحدة الوطنية العراقية للحاضر وللمستقبل. هذا هو الأهم، وهذا هو ما يثير إعجابنا وتقديرنا لإخوتنا في هذا البلد الشقيق، قيادةً وبرلمانًا وشعبًا ومكوناتٍ حية. وربما هذا هو ما يثير حَنَقَ الحَانِقين الذين لا يريدون للعراق، وللأمة العربية كلّها، المزيد من النجاح في مشاريع التنمية السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية.

والعراق – لكي أكونَ صادِقًا مُنْصِفًا – الذي نجتمعُ اليوم فوق أرضِهِ وفي ضيافتِهِ وبين أهله وشعبه، وتَنَادَيْنا للتعبير عن الدَّعْمِ العَرَبِي لاستقراره وسيادته ووحدته ورفاهِهِ وعِزَّتِهِ، إنما نَرُدُّ إليه فقط بعضًا مِمَّا نحن مدينون به للعراق والعراقيين نحنُ كعرب ونحنُ كمغاربة بالخصوص ولا أبالغ أبدًا إنْ قلتُ إن العالمَ المتَحضّرَ مدين للعراق.

فمنذ خمسة آلاف سنة، كانت هذه الأرض الطيبة، أرض العراق، أرضُ بلادِ الرّافدَيْن مركزًا حَيَوِيًّا لإشعاع حضاري وثقافي وفكري وعلمي أسْهَمَ في بناء وتطور الحضارة الكونية. والكُتُبُ ودراسات المؤرخين والمتخصصين تَحْفَلُ بإسهام هذه الأرض وشَعْبِها الرائد منذ العُهُودِ الأَكَادِيَّةِ والبَابِلِيَّةِ والآشُورِيَّةِ في إنجاز طَفْرَةٍ بشرية هائلة في حقول العُمرانِ والزراعةِ والرَّيِّ، وفي ابتكار فَنّ الكتابةِ وسَنّ القوانين الإنسانية الأولى. هذا فَضْلًا عن إسهام دولة الخلافة العباسية في بغداد في تطور العلوم والمعارف وتنظيم الدُّوَلِ والمجتمعات على مستوى التشريع والعطاء الحضاري والثقافي وترجمة العلوم الدقيقة والإنسانية وغيرها مما امتد إشعاعه في العصر الوسيط في أرجاء آسيا وأوروبا وإفريقيا، عَبْرَ المحيط الهندي والمحيط الهادي وبالأخص المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط.

ومن هناك، كان للمغرب نصيب من هناك انطلقت أولى العلاقات المغربية العراقية عَبْرَ جسور حضارية وثقافية ولغوية. ولم تَكُن المسافةُ الجغرافيةُ البعيدة بين العراق في أقصى الشرق العربي والمملكة المغربية في أقصى المغرب العربي لتحول دون تواصل البلدين والشعبين، وتجاور التاريخَيْن، وتكامل الإرادتين؛ فلم تنقطع سُبُلُ الحوار والتخاطب والتعاون أبدًا، خصوصًا منذ القرن السابع الميلادي رغم تَقَلُّبات الزمن وتبدلات الأحوال والظروف، اللهم الجُمُود الذي شَهِدَتْهُ المراحل المغُولِيَّة، والعثمانية والمرحلة الاستعمارية الحديثة ما بين 1917 و1958، استؤنفت هذه التعاملات وبقوة منذ منتصف القرن العشرين، سواء على المستوى السياسي والاقتصادي أو الثقافي والاجتماعي.

وقد لا تَذْكُرُ أجيال اليوم في العراق والمغرب معًا، أن العراق دَعَمَ كفاحَ المغرب من أجل استقلالِهِ الوطني في أروقة الأمم المتحدة إلى جانب أشقائنا في الباكستان ومصر. وأكثر من ذلك، كان أهَمُّ دعمٍ تَلَقَّتْهُ المقاومة المسلحة المغربية ضد الاستعمار الأجنبي في مُنْتَصَفِ الخمسينيات تحديدًا من الأشقاء في العراق، وفي ومصر.

وكان العراقُ سَبَّاقًا – ونحنُ لا ننسى، ونَصُون دائما الفَضْلَ لأهلِهِ – إلى فَتْحِ مركز لتكوين المعَلِّمين في مدينة الدار البيضاء سنة 1957 مباشرةً بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956، وذلك لتخريج أولى الدفعات من مُدَرِّسِي وأساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي في المدارس المغربية. وزَوَّدَ العراقُ وزارة التعليم في المغرب ببعثاتٍ من المدرسين العراقيين لسَدِّ الخَصَاص الذي كان آنذاك إلى الأطر التعليمية. كما تعززت الجامعات المغربية بأساتذة عراقيين طَبَعُوا وأثْرَوْا الدرس الجامعي في المغرب بكفاءاتهم وإنتاجاتهم العلمية والمعرفية، وأسهموا في إرْسَاءِ الجامعة المغربية المعاصرة.

ومنذ اتفاقات سنة 1976، تواصلت مختلف أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري والفلاحي، وتَمَّ سَنُّ عدة بروتوكولات لتسهيل وإعفاءِ تَنَقُّلِ البضائع من الرسوم الجمركية. وفي فترةٍ ما استقبل العراق عددًا من الفلاحين المغاربة الذين تمَّ توطينُهم وتشغيلهم في الحقل الزراعي، واندمجوا في البِنْية الشعبية والاجتماعية العراقية.

والواقع أن البِنْيَة الديموغرافية المغربية في بُعْدِها العَرَبي (لأَنَّ هناك بُعْدًا ديموغرافياً أمازيغيًّا يميز شعبَنا وبلادنا وتاريخَنا، ويُمَثِّلُ مصدراً من مصادر قُوَّتِنَا وتَعَدُّدِنا الاجتماعي والثقافي واللغوي الذي نعتزُّ به) بينها عدة مكوناتٍ إثنيةٍ وقَبَلية قَدِمَت من العراق، وظَلَّت تُشَكِّلُ إلى اليوم أَحَدَ الأدلّة الملموسة على أُخُوَّةِ العِرْق والدَّم، فضلًا عن أُخُوَّةِ اللغةِ والثقافة والتاريخ والدين والقيم والأعراف العربية الفُضْلَى المشتركة.

وإذن، فإنَّ للعراقِ علينا حقًّا ودَيْنًا واجبًا فِي دَعْمِهِ وإسْنادِ حُضُورِهِ ونفوذه وسيادته. وهذا ليس شعارَ مُؤْتَمَر، وإنما هو إحساسٌ عربيٌّ واحد بأن العراق ينبغي أن يستعيد عافيتَهُ ومكانَتَهُ وممكناتِهِ. ويمكن لإخواننا هنا في العراق العظيم أن يُعَوِّلُوا على أشقائهم المغاربة، ملكًا وحكومةً وبرلمانًا وشعبًا. وإننا على العهد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

****

15- وتحدث سعادة السيد ثامر سعد الظفيري، عضو مجلس الأمة – دولة الكويت الشقيقة، كلمة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

معالي الأخ الفاضل محمد الحلبوسي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب بالجمهورية العراقية الشقيقة
أصحاب المعالي رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية ،،
الحضور الكرام ،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أتقدم بداية بأحر التعازي وصادق المواساة إلى الشعب السوري الشقيق والشعب التركي الصديق، بضحايا الزلزال المدمر، الذي خلف آلاف القتلى والمصابين..

وإننا إذ نشاطرهم أحزانهم وآلامهم بهذا المصاب الجلل ، فإننا نؤكدُ تضامن الشعب الكويتي ووقوفه إلى جانب شعبي البلدين في مواجهة آثار هذه الكارثة، وفي مد يد العون والمساندة بكل الإمكانيات المتاحة، للتخفيف من وطأة هذه الفاجعة وتجاوزها.

سائلين المولى عز وجل أن يمنّ على المصابين بالشفاء العاجل، وأن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ومغفرته.

السيدات والسادة ،، الحضور الكرام..

نجتمع اليوم في العراق، عراق الحضارات والعلوم والثقافة والأدب، العراق الذي نراهن به ومعه اليوم على مستقبل أفضل لأمتنا العربية..

مستقبل أساسه التواصل والتعاون والتكامل، مستقبل يهدف إلى التنمية الشاملة المنشودة تحقيقاً لرخاء شعوبنا وتلبية طموحاتهم..

وفي هذا المقام يطيب لي أن أهنّئ جمهورية العراق، على نجاحه في استضافة دورة كأس الخليج العربي الـ25 في شهر يناير الماضي في مدينة البصرة..

وأن نبارك بتتويج المنتخب العراقي بطلاً للدورة، مشيدين في هذا الصدد بالتحضيرات والجهوزية، والتنظيم رفيع المستوى في هذه البطولة التي حظيت باهتمام رسمي وشعبي لافت، فضلاً عن التسهيلات التي وفرها العراق للمنتخبات المشاركة وجماهيرها المساندة.

وبعد نحو أربعة وأربعين عاماً من استضافته الأولى لهذه البطولة، جاء العراق ليعيد لمّ شمل أبناء الخليج في البصرة الفيحاء، في بطولة كان عنوانها الحفاوة والسخاء وكرم الضيافة العراقية..

فهذه الدورة الكروية، لم تكن حدثاً رياضياً عادياً أو عابراً..

إنما كان لها دلالاتها وعلاماتها، على تعافي العراق من حالة عدم الاستقرار، وإصرار أبنائه على تعزيز حضورهم في محيطهم الخليجي والعربي، ومتابعة مسيرة النهوض وإعادة الإعمار..

فبرغم التحديات الأمنية الجسيمة والأوضاع الصعبة التي مر بها العراق، إلا أنه استطاع بإرادة وعزيمة قوية، تحقيق عدة انتصارات أمنية وسياسية واقتصادية.. تتطلب منا كأشقاء، دعمه ومساندته في ترسيخ مقومات سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية..

وإننا إذ نجدد إدانتنا كافة الأعمال الإرهابية التي تسعى للنيل من أمن العراق واستقراره، فإننا نشدد على أن أمن العراق واستقراره كل لا يتجزأ من الأمن القومي الخليجي والعربي في هذه المنطقة.. وهو ما تدركه دول الجوار.. كما ندرك أهمية تفويت الفرصة والتصدي لمثيري الفتن، الساعين للتأثير على مسار العلاقات بين العراق ومحيطه العربي..

السيدات والسادة ،، الحضور الكرام..

إن العراق جزء مهم من وطننا العربي، وله مكانته ودوره الفاعل في محيطه الإقليمي والدولي، وأحد الركائز الأمنية والاقتصادية المهمة في منطقتنا..

وفي هذا الصدد فإننا نرحب بتوقيع هيئة الربط الكهربائي لدول الخليج، يوم السابع من فبراير الجاري خمسة عقود مع الشركة المنفذة لمشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس والعراق..

ويحدونا الأمل أن يواكب نجاح تدشين هذه المشاريع الحيوية بين بلداننا، نجاحاً مماثلاً يشمل الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والنقل وتعزيز القدرات الصناعية المشتركة والأمن الغذائي بغية تحقيق المصالح المشتركة لدولنا ورفاهية شعوبنا.

معالي الأخ الرئيس ،، أصحاب المعالي ،، الحضور الكرام ..

ثمة ما لا يجب تجاوزه أبداً بخصوص الاستقرار وتعزيز السيادة للعراق ودولنا جميعاً بلا استثناء، إن انتهاك وتهديد سيادة الدول كان دائماً هو عنصر الهدم وغرس التوتر في هذا الجسد العربي المعتل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز ما شهدناه جميعاً في العام 1990 من احتلال الكويت وإحداث الشرخ الكبير في العالم العربي الذي أضر بالجميع بلا استثناء، وإن كنا تجاوزنا جميعاً آثار تلك الأحداث، فإن من الواجب العمل وبكل قوة على ضمان إزالة جميع بؤر التوتر، والتأسيس لثقافة جديدة في العلاقات العربية تؤسس للوحدة والتضامن والعمل المشترك، بما

يحمي مصالح وسيادة الجميع. وكلنا ثقة بالقيادة العراقية والنخبة البرلمانية في الدفع بهذا الاتجاه، وفي هذا الإطار فإننا ندعو الأشقاء في البرلمان العراقي للسعي لدى الجهات المختصة في جمهورية العراق للإسراع في حسم القضايا العالقة مع الدول المجاورة ومنها استمرار التفاوض مع الجانب الكويتي للتوصل لاتفاق نهائي بشأن استكمال ترسيم الحدود البحرية بعد النقطة (162) وذلك تحصيناً لعلاقات الأخوة التي تربط البلدين الشقيقين، والنأي بهذه العلاقات عن الحملات الإعلامية التي تتناول الأحداث بشكل سلبي يؤدي إلى تصاعد خطاب الكراهية بين الشعوب في ظل غياب هذه الاتفاقيات.

معالي الأخ الرئيس ،، أصحاب المعالي ،، الحضور الكرام ..

لا يمكن ان يلتئم شملٌ عربي دون أن تحضر القضية الفلسطينية بكل أبعادها وجراحها ومآسيها.. ودون أن نستذكر بطولات شعبها وصموده ونضالاته، فهي جوهر اتحادنا، وقضيتنا المركزية، ومسؤوليتنا القومية..

وانطلاقاً من إيماننا المطلق بعدالة وشرعية القضية الفلسطينية، فإننا نؤكد دعمنا لكافة خيارات الشعب الفلسطيني الشقيق لنيل حقوقه المشروعة.

مطالبين المجتمع الدولي بالتحرك السريع لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وتوفير الحماية الكاملة للشعب الفلسطيني، وحماية مدينة القدس من الممارسات الأحادية غير القانونية، التي يمارسها الكيان الصهيوني ومحاولات طمس هويتها.

الأخوة الحضور..

لقد حرصت دولة الكويت منذ استقلالها، الذي نحتفل بذكراه الثانية والستين اليوم، على انتهاج سياسة خارجية معتدلة انطلاقاً من ثوابتها الوطنية والشرعية والدستورية.

سياسة أساسها احترام سيادة الدول، والالتزام بحسن الجوار، والتمسك بالشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي.

كما سعت سياستها كذلك إلى دعم مبدأ التضامن العربي ورعايته في كل محفل عربي دولي، ليحظى بمزيد من التفعيل والتعزيز بين دولنا.

وعليه؛ فإننا نجدد الدعوة اليوم لتوثيق العلاقات البينية العربية والنأي بها عن أي خلاف أو نزاع كان.

دعوة لا بد لنا من الاستجابة لها، وسط ما تفرضه علينا الظروف المحيطة من مخاطر وتحديات، لترسيخ علاقات يكون أساسها الاحترام المتبادل لحقوق ومصالح شعوب المنطقة جميعاً.

ولعل المسؤولية التي تقع على عاتقنا كبرلمانيين اليوم أصبحت أكثر شدة وثقلاً، ونحن ندرك في خضم هذه الأحداث العالمية وتطوراتها المتسارعة، أن في التضامن العربي قوة لدولنا وشعوبنا نحن أحوج ما نكون لها اليوم.

وهذا ما يدفعنا إلى تفعيل أدوارنا التشريعية والرقابية التي تكفل لنا متابعة اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي وآليات منظومة العمل العربي المشترك، وحث الحكومات على إصلاحها وتطويرها وتنفيذها.

السيدات والسادة، الحضور الكرام..

لا يسعني في الختام إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لمعالي / محمد الحلبوسي رئيس الاتحاد، رئيس البرلمان العراقي، على الدعوة وكرم الضيافة وحسن الوفادة..

سائلاً المولى عز وجل أن يسدد خطانا وأن تكلل أعمال مؤتمرنا هذا بالنجاح والتوفيق..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

16- وتحدث معالي الدكتور أيوب حميد ، عضـو مجلس النواب – الجمهورية اللبنانية الشـقيقة، كلمة جاء فيها:

بسمه تعالى

دولة رئيس مجلس النواب العراقي، رئيس المؤتمر، الأستاذ محمد الحلبوسي المحترم
أصحاب الدولة رؤساء المجالس النيابية والوفود المرافقة،
السادة رؤساء مجالس الشورى وممثليها وأعضائها المحترمين
الأخوة أعضاء الأمانة لاتحاد البرلمانات العربية
السادة ممثل وسائل الإعلام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي ونحن في غرة شعبان، شهر رسول الله الأكرم عليه أفضل الصلاة والسلام، وشهر الولادات أقمار الأئمة الميامين، أن أتوجّه بالتبريك لكم جميعاً هذه المناسبات الكريمة التي تجسد المنارات لهذه الأمة في طريق الإنسانية جمعاء.

ويشرّفني والأخوة أعضاء وفد لبنان إلى اجتماعكم هذا أن أنقل تحيات أخيكم دولة الرئيس نبيه بري وأمنياته القلبية بأن يكون هذا اللقاء وفي ظل الظروف القاسية المحيطة بأمتنا ولا سيما منها وفي الطليعة قضية فلسطين الحبيبة، كما بقية أقطارنا العربية التي عانت ولا تزال خلافات الإحتراب فيها وعليها، ناهيك الزلزال الأخير الذي ضرب الشقيقة سوريا، وانطلاقاً من تركيا وما أصابها جراؤه وما خلفه من دمار وضحايا تحت الأنقاض وفوق الأرض، كما والاعتداءات الإسرائيلية الدورية والمتكررة والدائمة على سيادة سوريا ووحدتها، والمدانة بكل المعايير والعبارات، والتي تتجاوز إسرائيل من خلالها على العالم غير آبهةٍ بما يقال أو يتخذ من قرارات ومواقف. ويدعو لكم دولة الرئيس بري بالسداد والتوفيق للم شمل الأمة على الخير وأن تكون مقررات مؤتمركم الكريم هذا حافزاً إيجابياً لمزيد من اللحمة والتعاون على كافة المجالات.

كما الشكر العميق لمقام مجلس الوزراء العراقي ورئيسه السيد محمد شياع السوداني لإتاحته المجال لانعقاد هذا المؤتمر في إحدى قاعات مقرات مجلس الوزراء العراقي.

التقدير والشكر العميقين لكل الأخوة الذين غمرونا بعاطفتهم النبيلة وأدائهم المميز وحسن التحضير والاستقبال منذ انطلاق التحضير لهذا اللقاء، فريق الأمانة العامة، وفريق المجلس النيابي العراقي وفريق وزارة الخارجية

العراقية، كما القوى الأمنية والعسكرية وكل ذلك في عين وتوجيهات رئيس المجلس النيابي العراقي دولة الرئيس محمد الحلبوسي وفريق عمله النيابي، حفظهم الله وسدّد خطاهم أجمعين.

السادة والسيدات، الحضور الكريم

من لبنانكم المهيض الجناح والمأزوم والمهدد بالتحلل إنفاذاً لرغبات خارجية خبيثة، ومن مجلسه النيابي ورئيسه المجاهد الصابر والذي يرأس المؤسسة التشريعية الوحيدة المتبقية والمعوّل عليها لاسيما بعد شغور موقع رئاسة الجمهورية وتعذَر التوافق على شخصية تحظى بالأغلبية لتبوّأ هذا الموقع الأساسي في الاستقرار وانتظام عمل المؤسسات وتلمس الخطى في مشوار طويل للإنقاذ، والأنكى من كل ذلك الدعوات الصريحة في رفض حتى اللقاء والحوار، للتفاهم على من يمكن أن يكون بدايةً للخلاص في وطني.

كل ذلك أدى إلى تفاقم الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتحلل الإدارات والمؤسسات العامة، كما ضرب القطاع الخاص بكل تشعباته في ظل فقد العملة الوطنية قيمتها الشرائية أمام العملات الأجنبية، ناهيك أثقال وأعباء النزوح القسري للأشقاء السوريين ومنع حتى عودتهم الكريمة إلى بلدهم وموارد أرزاقهم بفعل الضغوطات الغربية والأمريكية على حد سواء، بل الاستثمار على دمهم وحياتهم خدمة للمآرب الخارجية، وما قانون قيصر الجائر على سوريا والذي حط رحاله في لبنان حتى أنه منع تنفيذ الاتفاق الذي تم بين لبنان واشقائه في مصر العروبة والأردن الشقيق وسوريا الشقيقة لاستجرار بعض ساعات من الكهرباء، ولا يزال الوضع اليوم يستمر دون الوصول، رغم الأحاديث الكاذبة التي سمعها لبنان عن تسهيل تنفيذ هذا الاتفاق بين هذه الدول العربية الشقيقة.

ولولا المكرمة العراقية في تغذية معامل الإنتاج بالوقود لعاش لبنان في ظلمة دامسة، فللعراق كل الشكر والامتنان والشكر موصول إلى كل الأشقاء الذين لا يزالون يقفون إلى جانب لبنان في محنته، لا سيما الأشقاء في دولة الكويت جيراني، والذي لي شرف أن أكون رئيس لجنة الصداقة البرلمانية مع الأشقاء في دولة الكويت، وأنتهز بالمناسبة للتبريك لكم عيدكم الوطني، ودائماً إلى مزيدٍ من التقدم للكويت ولأهلها ولكل أشقائنا على مستوى العالم العربي.

الأخوة الحضور،

ما ذكرته ليس إلا توصيفاً لواقع وواقع معلوم ورغم قساوة هذا الواقع، إلا أن الثقة بأبدية لبنان وتعاون أبنائه وأشقائه وأصدقائه إنما سيعيد لبنان إلى التعافي من جديد، بإذن الله.

السادة الأخوة والأخوات الحضور الكريم،

لا شك أن هذا المؤتمر الذي تحتضنه بلاد الرافدين، الضاربة في عمق التاريخ والحضارة الإنسانية ومهبط ديانات السماء، رغم ما مرّ عليها من محن واضطرابات وغزوات التكفير الأخيرة المشوهة لديانات السماء السمحاء المدمرة للإنسان كما الحجر، مع ذلك يعود العراق ليستعيد ألقه وإشعاعه كحجر الرحى في سعيه للربط بين الأشقاء على مستوى جيرانه كما بقية العالم وتنقية العلاقات من الشوائب التي علقت بها لعقود خلت، وهي في ذلك إنما توصل إلى نتيجة ما يسمى رابح – رابح للجميع، وعافية خير للجميع ودعاؤنا بالسداد والنجاح وإلى المزيد من السعي والله الموفق، ولبنان سيكون دائماً إلى جانب العراق الشقيق، في استقراره، وسيادته، وتطوره.

الأخوة الحضور والأخوات،

دأبت قرارات المؤتمرات البرلمانية العربية السابقة على اعتماد الدبلوماسية البرلمانية التي أثبتت جدواها في فتح قنوات التواصل الإيجابي بين دولنا، ومؤتمرنا اليوم مدعو أكثر من أي وقت مضى إلى تفعيل هذه الدبلوماسية البرلمانية لما في ذلك من تحقيق أماني شعوبنا وتطلعات شبابنا إلى غد أفضل.

كما العمل على إيجاد فعلي للسوق الاقتصادية العربية المشتركة بين أقطارنا والتشبّه أقلّه بمن سبقنا من أصحاب التجارب المشابهة.

أيها الأحبة،

إن الهجمة على قيمنا وتراثنا وعاداتنا المستقاة من تعاليم السماء والتي تستهدف عقول الناشئة وتدفعهم للتحلل من المفاهيم السامية لديانات السماء، تستوجب من الجميع التنبّه والسعي إلى المواجهة بكل السبل العلمية والثقافية والتوجيهية والتعاون مع الحكومات الرشيدة في بلداننا وإداراتها المختصة لحجب ومواجهة هذه الردة الخلقية التي تستهدف الجميع دون استثناء.

إن لبنان الذي استضاف مؤقتاً الأمانة العامة لاتحاد البرلمانات العربية على أتم الاستعداد لإعادة الأمانة إلى أصحابها الأشقاء في سوريا، واستناداً إلى قراركم الكريم، كما استعداد لبنان للبحث في الآليات الممكنة لاستنقاذ الاعتمادات المخصصة للأمانة والتي أصابها ما أصاب كل أصحاب الحقوق وإيداعاتهم من لبنانيين وسواهم نتيجة تعثّر المصارف وعدم إيفائها لحقوق المودعين، وذلك تعزيزاً لدور الأمانة العامة وما تقوم به من خدمة تطلعات اتحاد البرلمانات العربية وأهدافها.

إن التطور العلمي والتقنيات الذكية الحديثة هي فرصة كبيرة أمامنا لاعتمادها سبيلاً لتبادل التجارب والتشريعات بين مجالسنا لما في ذلك من إيجابيات في آداء المؤسسات البرلمانية ومجالس الشورى، ولبنان كان ولا يزال على أتمّ الاستعداد لوضع خبراته وموارده البشرية بأبعادها العالمية، للمساهمة في هذا الاتجاه.

الحضور الكريم،

إن الجرح النازف في سوريا والدمار الهائل الذي أصابها بفعل الزلزال الأخير، خفف من وطأته غيرتكم وهبّتكم الأخلاقية والإنسانية، وهو في الاتجاه الصحيح، وهو بحاجة إلى مزيد من دفء الأخوة التي تبلسم الجراحات وتعيد للتضامن العربي حياته وتعيد لسوريا حضورها ودورها بين أشقائها وفي محيطها.

أما جرحنا الثائر في فلسطين في الضفة وغزه في أراضي عام 1948 في قدسنا الشريف ومسرى نبينا وكنيسة القيامة، في المعتقلات والسجون الصهيونية، في التغول بدماء الأطفال والنساء وقتل الأبرياء وهدم الدور واقتلاع أصحاب الأرض، وبناء المستوطنات، كما ارتكاب المذابح اليومية كما حصل وشهدنا أخيراً وسياسة التهجير والعمل على إقامة الدولة اليهودية، نقيض الإنسانية، من الفرات إلى النيل، تذكّروا دائماً هذه المقولة الصهيونية، التي لا تزال إسرائيل تعمل على أن تطبق ولو مداورة في كل حين، ليستكمل المشروع الاستعماري والصهيوني على هذه البقعة المباركة من أرضنا العربية والإسلامية، مهبط ديانات السماء، سياسة التهجير والعمل على إقامة الدولة اليهودية، من الفرات إلى النيل، وما يشكله ذلك من خطر على وجودنا جميعاً، يقتضي من الجميع الوقوف، ولكن كيف الوقوف وما أدوات المواجهة لكم وحدكم أن تقرروا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

17- وتحدث معالي السيد دوارتي باتشيكو – رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، كلمة جاء فيها:

الحضور الكرام، السيد رئيس مجلس النواب العراقي،

الزملاء أعضاء البرلمان

السادة الكرام

كلمتي الأولى حقيقةً هي أن أقول شكراً لكم على المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، أشكرك على دعوتكم حقيقةً، بالنسبة لي شرف كبير أن أكون معكم مرة أخرى، وأعتقد أن هذا يعني لي الكثير.

هذا الوقت حقيقةً، أنا جزء من هذه العائلة أيضاً لكوني كنت كثيراً أو وقت طويل أمضيته معكم في هذا المؤتمر، وخصوصاً، في هذه الفقرة، دعم العراق لتعزيز الاستقرار والأمن العراقي وسيادته هي العنوان، العراق هو بلد خاص حقيقة، وثقافة خاصة، وتاريخ كبير وعريق وحضارة كبيرة، ومرات عديدة الآخرين يحاولون أن يدمروا هذه الحضارة، لكن لم ينجحوا ولم يفلحوا، لذلك علينا أن نتذكر بأن ما حدث، في آخر 15 سنة، وعندما دمرت المكتبة المركزية في هذا الوقت، في بغداد في ذلك الوقت الكثير من الإرهابيين اعتقدوا أنهم دمروا ثقافة البلاد، هذا المغول عفواً في ذلك الوقت، لكن لم ينجحوا، ذلك أعتقد أنه شرف لي أن أكون معكم في هذا البلد الكبير، وأتكلم عن هذه الخاصية بالذات، أعيدها أعتقد بأن العراق يحتاج أن يدعم وأن يضمن استقراره وسيادته ونحن جميعاً كلنا يجب أن نلتزم بهذا الدعم ليس فقط بالكلمات، لكن بالأفعال، وأنا أعتقد أن بعد هذا المؤتمر السيد الرئيس، سوف يكون لديه، سوف يقوم بدعمكم بشكل كبير على استقرار وسيادة العراق، لأن الاستقرار حقيقة استقرار العراق هو مهم للشعب العراقي أولاً، وأيضاً للمنطقة وللعالم جمعاء، لذلك علينا أن نلتزم بتقديم الدعم للعراق.

كلمتي الثانية، هي بالطبع أن أرسل إليكم تعازينا إلى البرلمان السوري، الحاضر معنا والممثل معنا بسبب الزلزال الذي قتل العديد من الأشخاص في تركيا وسوريا، وكان حقيقةً مروع هذا الزلزال، ويحتاج تضامن الجميع، تضامن معظم الدول.

هذا هو المجتمع الدولي، هذا يبين عندما يكون هناك حروب قائمة سوف تقسمنا هذه الحروب. وكما رأينا الآن بين أوكرانيا وبين روسيا حربٌ قائمة، لكن إذا كانت هنالك كارثة طبيعية فسوف تجمعنا مع تضامن بتضامن لأننا نحتاج نحن كبلدان ندعم بعضنا البعض، ودون التفكير، بشأن الاعتقاد الثقافي والسياسي، لذلك هؤلاء شعوب ويجب أن يتم دعمهم وهم أصدقاؤنا وجيراننا ونعزي الشعب السوري أيضاً دون أي قيود واسمحوا لي بالقول، لذلك في هذا المؤتمر، البرلمان الدولي يعمل على وضع أسس، أسس الاستقرار بصورة عامة لذلك نحن ثبتنا في جمعيتنا السابقة لكي نفتح مكتباً إقليمياً في القاهرة لكي نكون على مقربة بالمنطقة العربية من خلال البرلمانات، وهذا الطريق حقيقة، استلمنا من خلاله جميعكم عما بإمكاننا أن نقوم به بشكل أمثل، لذلك سوف لن نقرر بشكل جيد إذا كنا بعيدين، فيجب أن نكون بالقرب من الناس وبالقرب من البرلمانات التي نحن نعمل معها. لذلك أنا

آمل بحقيقة إكمال عملية فتح المكتب مع مصر في القاهرة ونكون قريبين من البرلمان العربي، قررنا خلال السنة الماضية لكن خلال هذه السنة كان هناك كثير من الأنشطة في معظم البلدان، دون أي تمييز دائماً ما نتذكر أنه نحن كنا في مصر، وأيضاً حضرنا المؤتمر العربي، واجتمعنا فيما يتعلق في البلدان في قطر، فنحن نحضر الآن ونهيئ اجتماعاً فيما يتعلق باجتماع ثاني في الأسبوع القادم. لذلك سوف يكون لدينا أيضاً في المغرب اجتماع آخر سوف يشترك به متحدثي البرلمان وقادة البرلمانات لمعظم العالم. وحقيقةً في الإمارات سنجتمع معهم في مؤتمر الأطراف (Cop 28) لذلك نحن نقوم بإجراء أنشطة في معظم البلدان نحن فقط نحتاج إلى موافقتكم وبعد الموافقة سوف نستمر ونضعها عملية. وأخيراً أود أن أتكلم عن 3 قضايا هي مهمة بالنسبة لي:

الأولى:

القضية الفلسطينية، هو الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو بالطبع، فإن هذا المؤتمر الدولي أو البرلمان الدولي والأمم المتحدة يحقق ويدافع في هذا الأمر يجب أن نعمل سوية على إرساء السلام والاستقرار وفقاً إلى القوانين الدولية، وبعد هذا الأمر، نحن ندين السياسة المستخدمة أو المستوطنات التي دمرت والدولة الفلسطينية. لذلك هذا الأمر يجب أن ندينه بشكل صريح، دون أن نتحيز أن نقول هذا الأمر ممكن. وعلينا أن نتكلم أيضاً عن اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن وفي لبنان وفي سوريا، وهم يعيشون هناك بمساعدة الأمم المتحدة وجمعية إغاثة اللاجئين، والأمم المتحدة حقيقة "وعملها الإداري يحتاج إلى تمويل لكي يستمر، لكي يعطي المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين لكي يستغيثوا. كذلك أعتقد أن الدور العربي في هذا المجال.

النقطة الثانية: التي أود أن أطرحها هي ليبيا.

هي قضية ليبيا هي نحن أيضاً مع الليبيين ندعو إلى إجراء حوار دون تقسيم بيننا، لأننا إذا تم تقسيمنا فسوف يكون هناك أشخاص قاصرين في ليبيا يجب أن تكون وحدة، وحدة مشتركة لكي تقاتل لكي يدافعوا عن الممثلين القانونيين عن ليبيا. وعلينا أن نضع نهاية في التدخلات في ليبيا، في التدخلات أو الحروب الداخلية، وأن نصنع تقدم في هذا الأمر.

النقطة الثالثة: هي قضية اليمن

الحرب الضروس التي أجريت لأكثر من سنوات هي قسمت هذا الشعب العظيم لذلك علينا أن نشكر الله أنه تم إيقاف إطلاق النار، هذا لا يكفي، فعلينا أن نعمل بشكل مستمر، من أجل أن نخرج بحل نهائي لهذه المشكلة وبهذه الطريقة فنرسي الاستقرار والاستقرار الاقتصادي لبلدان اليمن.

الزملاء الأعزاء،

نعم، نحن هنا لدينا سويةً كي نقول بأننا في العراق ندعم العراق ودعم استقراره ودعم أيضاً سيادته، وبالطبع لكن لدينا قضايا أخرى علينا أن نعالجها أيضاً، فأنا أعتقد أن التزامكم بهذا الأمر سوف يحقق نجاح هذا الاجتماع والمؤتمر.

شكراً جزيلاً

****

18- وتحدث معالي الأستاذ عادل عبد الرحمن العسومي رئيس البرلمان العربي، كلمة جاء فيها:

صاحب المعالي الأخ العزيز الأستاذ/ محمد الحلبوسي
رئيس مجلس النواب بجمهورية العراق
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود البرلمانية
السيدات والسادة... الحضور الكريم،،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ويشرفني/ أن أشارك في المؤتمر الرابع والثلاثين/ للاتحاد البرلماني العربي،/ معرباً عن خالص والشكر وعظيم التقدير/ إلى أخي العزيز صاحب المعالي الأستاذ/ محمد الحلبوسي،/ رئيس مجلس النواب بجمهورية العراق/، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة،/ وحسن تنظيم أعمال هذا المؤتمر،/ مثمناً ما بذله الأشقاء في برلمان جمهورية العراق/ من جهود مُقدرة في هذا الشأن/.

واسمحوا لي/ أن أنقل تحيات أعضاء البرلمان العربي/ إلى شعب بلاد الرافدين العظيم،/ صاحب الحضارة العريقة/، التي أسهمت في تشكيل الإنسانية جمعاء/ منذ فجر التاريخ./ كما أثني على اختيار موضوع المؤتمر،/ والذي تم تخصيصه حول/ "الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته"،/ وهذا أقل ما يمكن أن نقدمه،/ نحن البرلمانيين،/ إلى أشقائنا في العراق،/ لا سيَّما في هذه المرحلة المهمة التي يمر بها،/ والتي تحتاج إلى كل دعم عربي في المقام الأول والأخير/.

أصحاب المعالي والسعادة... الحضور الكريم،،

إن البرلمان العربي/ يُقدر ويثمن التضحيات الكبيرة/ التي تَحملها الشعب العراقي العظيم،/ من أجل التغلب على ما واجهه من تحديات شديدة التعقيد/ على مدار السنوات الماضية،/ من إرهاب،/ وأزمات سياسية واقتصادية،/ وتدخلات خارجية في شئونه الداخلية،/ حتى تمكن، بفضل من الله تعالى،/ ثم بجهود أبنائه البواسل،/ من استرجاع مؤسسات الدولة،/ وترسيخ دولة الدستور والقانون والمؤسسات،/ وصون وحدة نسيجها الوطني،/ فضلاً عن القضاء على أخطر تنظيم إرهابي/ عرفه العالم المعاصر/.

وإن إقامة مؤتمرنا اليوم/ على أرض جمهورية العراق/ لهو خير دليل/ على ما تحقق من أمن واستقرار،/ ندعو الله أن يديمه على شعب العراق العزيز./ والحقيقة أن اجتياز العراق هذه المرحلة الصعبة،/ أثبت للعالم أجمع،/ أن العراق القوي والموحَد،/ قادر رغم كل الظروف،/ أن يتغلب على كل التحديات،/ بسواعد أبنائه المخلصين/.

ولا شك في أن كل هذه النجاحات،/ وهذا النصر الذي حققه العراق في محاربة الإرهاب،/ ما كان ليكتمل إلا بتلاحم الشعب العراقي/ بكل مكوناته وطوائفه،/ في إطار الوحدة الوطنية/ التي ندعمها وندعو إلى تعزيزها وترسيخها،/ كما نؤكد دعم البرلمان العربي التام لسيادة العراق/ ورفض وإدانة أي اعتداءات/ أو تدخلات خارجية في الشأن العراقي الداخلي،/ لأن أمن واستقرار العراق،/ هو ما يصبو إليه الشعب العربي،/ المتطلع إلى عودة العراق لدوره الفاعل،/ على المستوى العربي والإقليمي والدولي/.

الحضور الكريم،،

إن مؤتمرنا اليوم،/ يمثل فرصة مهمة لحشد الدعم العربي لأشقائنا في العراق،/ حكومةً وشعبًا،/ ومساندتهم في جهودهم الحثيثة نحو تثبيت أمن واستقرار العراق،/ وحفظ سيادته،/ واستعادة مكانته التاريخية،/ انطلاقاً من حقيقة راسخة مُفادها،/ أن أمن واستقرار العراق،/ يعد من أهم المرتكزات/ التي يستند عليها الأمن القومي العربي./ وإننا على يقين تام، بأن العراق القوي والموحد،/ يُمثِل إضافة نوعية إلى منظومة العمل العربي المشترك على كافة المستويات/.

ولعلكم تتفقون معي/ أن العراق يحتاج في هذه المرحلة،/ أكثر من أي وقت مضى،/ إلى تعزيز حاضنته العربية،/ ومساعدته بكل السبل من أجل استكمال مسيرته/ على طريق البناء والتنمية والتطوير،/ وهو ما يتطلب الانخراط العربي بكثافة/ في مشروعات إعادة البناء والإعمار،/ على نحو يساهم في تحقيق نقلة تنموية كبيرة،/ تحقق للشعب العراقي العزيز/ تطلعاته نحو التنمية والتقدم/، وتوفير سبل الحياة الكريمة/.

وفي هذا السياق،/ لا يفوتني أن أُثمِن آلية التعاون الثلاثي/ بين كلٍ من جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية،/ والتي تمثل أحد أشكال العمل العربي المشترك،/ كما تعد نواة حقيقية،/ للبناء عليها من أجل تعزيز كافة أشكال التكاتف العربي/ لدعم العراق والتعاون معه في كافة المجالات/.

الحضور الكريم،،،

إذا كنا نجتمع اليوم تحت عنوان/ "الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته"،/ فإن التحديات الراهنة التي تواجهها أمتنا العربية،/ تتطلب تكثيف التضامن العربي وتعزيز آليات العمل العربي المشترك/ على كافة المستويات،/ لا سيَّما وأن التحديات التي تواجهنا كثيرة وتزداد تعقيداً،/ وبعض هذه التحديات،/ هي بطبيعتها مُلِحة ولا تحتمل التأجيل في مواجهتها أو التصدي لها،/ ويأتي في مقدمتها أزمة الأمن الغذائي العربي/.

وفي هذا السياق،/ فقد عقد البرلمان العربي/ في الحادي عشر من شهر فبراير الجاري بالقاهرة،/ مؤتمره الخامس مع رؤساء المجالس والبرلمانات العربية./ وقد تصدى المؤتمر لقضية الأمن الغذائي العربي،/ وتمخضت عنه خريطة عمل برلمانية،/ لكيفية التعامل مع هذا التحدي،/ وتم بلورتها في وثيقة تحت عنوان/ "رؤية برلمانية لتعزيز الأمن الغذائي العربي"،/ وهي الوثيقة التي نتطلع إلى رفعها إلى القادة العرب/ في قمتهم المقبلة،/ للمساهمة في تعزيز الجهود البرلمانية المشتركة/ في التعامل مع هذا التحدي المصيري/.

في الختام،/ أؤكد أن العراق يحتل مكانة خاصة/ في قلب ووجدان كل عربي من المحيط إلى الخليج،/ ونتطلع إلى أن يشكل هذا المؤتمر/ خطوة جديدة نحو ترسيخ الدعم العربي لاستقرار العراق وسيادته،/ الذي يعد ضمانة رئيسية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل/.

أشكركم على حسن الاستماع،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

****

19– وتحدث معالي السيد بيدرو روك – رئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، كلمة جاء فيها:

أصحاب المعالي رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود،

والحضور وأصدقائنا

السلام عليكم،

من دواعي سروري وأنه لشرف عظيم لي، أن أتكلم معكم بالنيابة عن برلمان البحر المتوسط، في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، وأيضاً أعبّر عن شكري للدعوة السخية وكرم الضيافة هنا في بغداد.

إن برلمان البحر الأبيض المتوسط والاتحاد البرلماني العربي لديه استراتيجية للتنظيمات وتشترك بكثير من الأمور، أبدأ من الغرب: المغرب، الجزائر، موريتانيا، تونس، ليبيا، مصر، لبنان، سورية، الأردن، والأعضاء الجدد. وقطر والإمارات العربية المتحدة، نحن نواجه تحديات متشابهة لتطور الاقتصاد، الاقتصاد الاجتماعي، والتغير المناخي وكذلك الكثير من التحديات الأخرى، ونحن نسعى جاهدين لمساعدة الشعوب من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، فرص العيش الرغيد والكريم، وخلق أفضل الظروف لتسهيل الاستثمار، وكذلك التجارة بين دولنا وبلداننا.

إخواني الأعزاء،،

نحن على دراية من الأهمية تقوية أمن العراق وأهمية دعم العملية الدستورية والديمقراطية في العراق. العراق يجب أن يستمر في لعب دور إيجابي على مستوى الإقليم مثلما كان عبر التاريخ، العراق لا يمكن أن يكون ساحة حرب... وأصبح لفترة من الزمن الماضي ساحة حرب. وهو الآن يمد جسور السلام وأن يتمتع بدوره الإيجابي الكامل، إضافة إلى ذلك كثير من البلدان ترى مشكلة بالبرنامج النووي الإيراني – تخصيب اليورانيوم – لذلك إن تصدير الأسلحة من إيران إلى روسيا يمثل خرق للمواثيق الدولية. في العام الماضي، الإمارات العربية المتحدة وقطر أصبحتا دولتين كاملتي العضوية ودول مجلس التعاون الخليجي عبرت عن رغبتها في الانضمام، وفي هذا السياق الـ PAM برلمان البحر الأبيض المتوسط مستعد لمساعدة المنطقة لكي يكون هناك حوار وطني وسياسي يعتمد على المصالح المشتركة وكذلك يعزز الاندماج الاقتصادي، وبناء القدرات للتصدي سوية للتحديات الأمنية المشتركة.

أصدقائي الأعزاء،

ذكرت بعض الأمثلة عن كيف برلماننا سيشارك أو يسهم كجزء من المجتمع الدولي لتعزيز الاستقرار في المنطقة، في العام الماضي أقام البرلمان منتدى ما يسمى منتدى الطاقة والاقتصاد، البرلمان قام بهذه المبادرة بسبب المعوقات الاقتصادية والاجتماعية، بسبب التدخل أو الاحتلال الروسي الغير قانوني لأوكرانيا. هذه المآسي التي تستمر سببت في أزمة الطاقة في جميع الدول على الأخص في دول البحر المتوسط والهدف من هذه المبادرة هو أن يكون لدينا سوق مشتركة توازن الاندماج الاقتصادي في المنطقة، وكذلك تعزز الاستقلال في مجال الطاقة.

النقطة الأخرى، سيتم تركيزنا على الاستقلال في مجال الطاقة، وكذلك أن يكون تحول إيديولوجي، سوف نعطي دعوة رسمية للزملاء العراقيين وكذلك البرلمانات الأخرى لكي تأتي وتساهم.

وكذلك نقطة أخرى، في الشهر التاسع برلماننا سيعقد أول مؤتمر خاص لضحايا الإرهاب برعاية أمين عام الأمم المتحدة على أن يدعم مواجهة داعش والإرهاب، وهذا التأهيل وإعادة الاندماج، لجميع ضحايا الإرهاب لا بد من أن نشير إلى الكثير من القرارات التي تبناها برلماننا وضمنها:

- التوصيات التشريعية لتناغم جميع الجهود وأن يتم بالتزامن العمل مع استراتيجية تتابع التطورات العالمية. وكذلك الندوات الدولية لدعم ضحايا الإرهاب.

وهذا يشمل الاستفادة من إطار عمل الأمم المتحدة في إدارة هذه الظاهرة والسيطرة عليها، وكيف نتعامل مع الإرهابيين الأجانب، وكيف أن ندعوهم إلى العدالة والمساءلة.

- برلماننا ملتزم وسيستمر بتقديم خدماته البرلمانية والدبلوماسية الدولية في المنطقة الأوروبية ومنطقة المتوسط ومنطقة الخليج. تعزيز الحوارات وتعزيز الاستقرار. وكذلك التشجيع إلى تطبيع العلاقات ما بين الأمم.

وهذا الهدف الطموح يجب أن نصل إليه من خلال المشاركات وأن نفتح حوارات ونحصل على دعم البرلمان الدولي وكذلك البرلمان العربي.

شكراً جزيلاً لجهودكم جميعاً

****

6– تقرير الرئيس:

أ–وافق المؤتمر على التقرير المقدم من معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي المكلف بتصريف شؤون رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، المتضمن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية خلال الفترة من 09 كانون الثاني / يناير 2023 إلى 24 شباط / فبراير 2023.

ب– وافق المؤتمر على التقرير المقدم من معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة، المتضمن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية خلال الفترة من 12 كانون الأول / ديسمبر 2022 إلى 08 كانون الثاني / يناير 2023.

ج– وافق المؤتمر على التقرير المقدم من معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي السابق، رئيسة مجلس النواب السابق في مملكة البحرين الشقيقة، المتضمن نشاطها ونشاط اللجنة التنفيذية خلال الفترة من 18 شباط / فبراير 2022 إلى 11 كانون الأول / ديسمبر 2022.

****

7– تقرير الأمين العام:

وافق المؤتمر على التقرير المقدم من الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي للفترة من 19 شباط / فبراير 2022، ولغاية انعقاد المؤتمر الرابع والثلاثين.

****

8- تقارير الدورات التاسعة والعشرين، والثلاثين الاستثنائية، والحادية والثلاثين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها التاسعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم السبت الواقع في 07 كانون الثاني/ يناير 2023، وعلى توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها الثلاثين الاستثنائية التي انعقدت في بغداد، جمهورية العراق، يومي 24 و25 شباط/ فبراير 2023، وعلى توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها الحادية والثلاثين التي انعقدت في بغداد، جمهورية العراق، 25 شباط/ فبراير 2023.

****

9- تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها التاسعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم السبت الواقع في 07 كانون الثاني/ يناير 2023، حول محتوى تقرير اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، التي اجتمعت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم الأربعاء الواقع في 04 كانون الثاني/ يناير 2023، والمتضمنة الآتي:

09-01 – الموافقة على ميثاق الاتحاد البرلماني العربي بصيغته المعدلة:

ميثاق

الاتحاد البرلماني العربي(*)

المقدمة

نحن ممثلو المجالس البرلمانية العربية المجتمعين في دمشق خلال المدة من 06/19 إلى 1974/06/21؛

- انطلاقاً من إرادة برلمانية عربية لدعم وحدة العمل البرلماني العربي في خدمة قضـــايا المجتمع العربي، ولتحقيق التقدم، ونشر السلام القائم على العدل والتعاون الدولي؛
- وانســـجاماً مع المبادئ والأهداف الســـامية التي ورد ذكرها في ميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة؛
- وتقديراً لضرورة حشد الطاقات البرلمانية العربية لمواجهة التحديات التي تواجه أبناء الأمة العربية؛
- وتصـــميماً على تكريس الجهود البرلمانية العربية لتعميق مفاهيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنســـان، ورعاية المعرفة وتشجيع الإبداع؛
- وإسهاماً في الحفاظ على قيم الحضارة العربية؛
- واعترافاً بأن هذا الاتحاد يمثل آلية أساسية لتعميق الروابط البرلمانية، لإشاعة المفاهيم والقيم الديمقراطية في وطننا العربي؛

فقد اتفقت إرادة المجالس البرلمانية العربية على إنشاء الاتحاد البرلماني العربي في إطار ميثاقه التالي:

ميثاق الاتحاد البرلماني العربي

الفصل الأول: الاتحاد وأهدافه

المادة (1):

يتألف الاتحاد البرلماني العربي من الشُّعَب التي تمثل المجالس البرلمانية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

المادة (2):

للاتحاد البرلماني العربي شخصية اعتبارية يمثلها رئيس الاتحاد أو من ينوب عنه.

(*) تم إقرار هذا الميثاق بصيغته المعدلة في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.

المادة (3):

يهدف الاتحاد البرلماني العربي إلى تحقيق الأغراض الآتية:

أ. تعزيز التعاون البرلماني العربي باعتباره مرتكزاً جوهرياً في التضامن العربي.

ب. تمثيل الإرادة الشعبية العربية من خلال ممثلي البرلمانات العربية في التعبير عن طموحات المواطن العربي وقضاياه.

ج. التنسيق والتعاون بين البرلمانات العربية في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمن القومي العربي في مختلف مجالاته.

د. التواصل مع ممثلي السلطة التنفيذية في البلدان العربية من خلال رئيس الاتحاد ورؤساء البرلمانات العربية لتنفيذ قرارات الاتحاد المتعلقة بدعم التضامن العربي.

هـ. إبراز التعاون والتنسيق والاتفاق على القضايا والموضوعات والمشكلات والأخطار التي تهدد العالم العربي في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ولدى المنظمات الدولية التي يشارك فيها الاتحاد بصفة مراقب.

و. دعم حقوق المرأة، والشباب، والطفل، والأشخاص ذوي الاعاقة في الوطن العربي، من خلال تعزيز الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمانات العربية واستثمار ذلك في المحافل البرلمانية والحكومية إقليمياً ودولياً.

ز. تعزيز التواصل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني وجميع المؤسسات العربية الأخرى لتحقيق أغراض هذا الميثاق.

ح. تعزيز الحوار وإقامة الفعاليات البرلمانية المشتركة لتنسيق الجهود العربية في مختلف مجالات التضامن والتعاون العربي.

ط. تعميق ثقافة حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديمقراطية النيابية.

ي. دعم برامج التنمية المستدامة وتطويرها.

المادة (4):

يتكون الاتحاد من الأجهزة التالية:

أ. مؤتمرالاتحاد.

ب. رئاسة الاتحاد.

ج. اللجنة التنفيذية.

د. اللجان الدائمة.

هـ. الأمانة العامة.

الفصل الثاني: مؤتمر الاتحاد واختصاصاته

المادة (5):

يتألف المؤتمر من وفود تسميها الشُّعب البرلمانية الأعضاء.

المادة (6):

تكون رئاسة المؤتمر لشعبة الدولة المضيفة.

المادة (7):

أ. ينعقد المؤتمر في شهر آذار / مارس من كل عام في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد، حضورياً أو باستخدام المنصات الحديثة لعقد الاجتماعات الافتراضية (الإتصال المرئي) في الظروف الإستثنائية، ويجوز لأي من الشعب البرلمانية الأعضاء استضافته بناء على طلب منها وبموافقة الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بالأغلبية المطلقة.

ب. يُستثنى من تطبيق الفقرة (أ) من هذه المادة الشُّعب التي حُلّت برلماناتها، أو التي لم تستكمل أدوار تشكيلها، بحيث لا تحسب من النصاب (بصفة مؤقتة) في اجتماعات المؤتمر واللجنة التنفيذية.

ج. لرئيس الاتحاد أن يدعو المؤتمر لدورة استثنائية، أو بناءً على طلب ثلاثة شعب وبموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء الاتحاد في حال مناقشة قضايا عاجلة لا تحتمل التأجيل لحين انعقاد الدورة العادية.

المادة (8):

يتولى المؤتمر تشكيل لجان لتسيير أعماله، وفقاً لما نص عليه الميثاق.

المادة (9):

على كل برلمان السعي لدى حكومة بلده لتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر، وعليه أن يُعلِم الأمانة العامة بنتيجة مساعيه في هذا الصدد قبل انعقاد المؤتمر التالي بشهر على الأقل.

المادة (10):

يختص المؤتمر بما يلي:

أ. مناقشة أية مسألة أو قضية تدخل في نطاق هذا الميثاق أو تتصل بسلطات جهاز من الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق ويصدر بشأنها القرارات والتوصيات والبيانات الختامية، وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للاتحاد.

ب. المصادقة على تعديل الميثاق، والنظام الداخلي للاتحاد بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

ج. المصـــادقة على تعديل الأنظمة المالية والإدارية وأية أنظمة أخرى للاتحاد يراها ضـــرورية بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

د. المصادقة على مشروعي الموازنة السنوية والحساب الختامي للاتحاد بالأغلبية المطلقة للأعضاء.

هـ. المصادقة على تقارير اللجان واتخاذ اللازم بشأنها.

و. الموافقة على حضور المراقبين من المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية اجتماعات المؤتمر.

ز. تعيين الأمين العام للاتحاد، وفقاً للمادة 18 من هذا الميثاق.

الفصل الثالث: رئاسة الاتحاد

المادة (11):

أ. يرأس الاتحاد لمدة عام رئيس إحدى الشُّعب حسب الترتيب الهجائي، ويكون في الوقت نفسه، رئيساً للجنة التنفيذية، ويساعده نائب للرئيس هو رئيس الشعبة التي تلي شعبة الرئاسة في الترتيب الهجائي.

ب. يجوز للشـعبة التي يحل دورها في تسـلم رئاسـة الاتحاد أن تتنازل للشـعبة التي تليها في الترتيب الهجائي فتحل محلها في دورها، مع الاحتفاظ بحقها.

ج. إذا تعذر على رئيس الاتحاد القيام بمهامه في شـعبته الوطنية لمدة تزيد عن أربعة أشـهر، لأي سـبب، يتولى رئيس الشعبة الجديد مهامّ رئاسة الاتحاد.

د. يحق لرئيس الاتحاد، عند الضرورة، أن يكلف خطياً، ولفترة زمنية محددة، رئيس الشعبة البرلمانية التي تلي شعبته في الترتيب الهجائي بتصـريف شـؤون الاتحاد في الصـلاحيات المخولة له، فإن تعذر على هذا الأخير فالذي يليه في الترتيب الهجائي للشُّعب، وهكذا... على أن يتم إعلام الشُّعب بذلك.

و. في حال زوال أهلية الشـعبة التي تتولى الرئاسـة تنتقل الرئاسـة تلقائياً إلى الشـعبة التي تليها في الترتيب الهجائي وتخطر الأمانة العامة للاتحاد الشُّعبَ الأعضاء بذلك.

الفصل الرابع: اللجنة التنفيذية واختصاصاتها

المادة (12):

اللجنة التنفيذية هي الهيئة التي تسيّر عمل الاتحاد في الفترة ما بين مؤتمرين.

المادة (13):

تتألف اللجنة التنفيذية من عضو واحد من كل شعبة عضو في الاتحاد.

المادة (14):

رئيس الاتحاد هو ـ بحكم منصبه ـ رئيس اللجنة التنفيذية وفي حال غيابه ينوب عنه من يمثله في رئاسة اللجنة.

المادة (15):

تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعين في السنة على الأقل، حضورياً أو باستخدام المنصات الحديثة لعقد الاجتماعات الافتراضية (الإتصال المرئي) في الظروف الإستثنائية، ويمكن لرئيس الاتحاد دعوتها إلى اجتماع استثنائي عند الحاجة.

المادة (16):

في حال وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية أو استقالته أو فقدانه لمقعده في برلمان بلده تعيّن شعبته بديلاً عنه، ويكمل هذا العضو فترة سلفه.

المادة (17):

تتولى اللجنة التنفيذية الاختصاصات التالية:

أ. اقتراح جدول أعمال المؤتمر وموعد ومكان انعقاده.

ب. دراسة اقتراحات الأمانة العامة للاتحاد المتعلقة ببرنامج عمل الاتحاد ومشروع الميزانية للسنة القادمة، والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية قبل عرضهما على المؤتمر.

ج. اقتراح قائمة المنظمات الإقليمية والدولية التي ستدعى لحضور أعمال مجالس الاتحاد بصفة مراقب وعرضها على المؤتمر.

د. متابعة عمل الأمانة العامة للاتحاد ونشاطها في تنفيذ قرارات المؤتمر.

هـ. دراسة أهلية المرشحين لمنصب الأمين العام والأمين العام المساعد قبل عرضها على المؤتمر.

و. تعيين محاسب قانوني وتحديد أتعابه.

ز. إبداء الرأي في الطلبات الخاصة بإدراج بنود إضافية على جدول أعمال المؤتمر.

ح. تحديد جداول رواتب موظفي الأمانة العامة وعلاواتهم.

ط. دراسة مقترحات الشعب البرلمانية المقدمة حول تعديل الميثاق والأنظمة الأخرى للاتحاد.

ي. تقديم مقترحات تعديل الميثاق والأنظمة الأخرى للاتحاد بعد موافقة الأغلبية المطلقة لأعضائها.

ك. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.

الفصل الخامس: الأمانة العامة واختصاصاتها

المادة (18):

أ. يكون للاتحاد أمانة عامة مقرها دمشق، ويعين مؤتمر الاتحاد الأمينَ العام بالأغلبية المطلقة لأعضائه بناء على ترشيح إحدى الشُّعب وتزكية شعبة أخرى، وتوصية من اللجنة التنفيذية.

ب. يكون تعيين الأمين العام من بين الأشخاص ذوي الخبرة في الشؤون البرلمانية المشهود لهم بالكفاءة العلمية والإدارية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويحدد مؤتمرالاتحاد مرتبه ومخصصاته.

ج. يعين رئيس الاتحاد بناءً على ترشيح الأمين العام، الأمين العام المساعد لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، على أن يراعى عند اختياره الخبرة وتمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد قدر الإمكان.

د. يعين رئيس الاتحاد بناءً على ترشيح الأمين العام، المديرين ومن في حكمهم على أن يراعى عند اختيارهم الخبرة وتمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد قدر الإمكان.

هـ. لرئيس الاتحاد أن يفوِّض الأمين العام بتعيين الموظفين الإداريين اللازمين لتسيير أعمال الاتحاد وذلك في حدود الموازنة المعتمدة من مؤتمر الاتحاد والملاك الوظيفي للأمانة العامة.

المادة (19):

تتولى الأمانة العامة للاتحاد الأعمال التالية:

أ. تزويد الشُّعب بتقارير عن سير عملية تنفيذ قرارات المؤتمر، وعن الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة وتتلقى تقارير من الشُّعب حول أنشطتها والتطورات التي تجري فيها.

ب. التنسيق مع الأمانات العامة للاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية.

ج. إعداد الموضوعات التي تعرض على اللجنة التنفيذية للاتحاد وعلى المؤتمر، وإعداد التقارير والوثائق اللازمة لذلك وتنظيم المحاضر والمضابط والمراسلات.

د. إعداد مشروع برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية للاتحاد.

هـ. تولي الشؤون المالية والإدارية للاتحاد.

و. إبلاغ القرارات والتوصيات التي يتخذها المؤتمر إلى الشُّعب، والحكومات العربية وجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني الدولي والجهات الأخرى ذات العلاقة.

المادة (20):

لكل شعبة من الشُّعب الأعضاء تقديم اقتراح تعديل الميثاق أو أنظمة الاتحاد الأخرى إلى اللجنة التنفيذية على أن تقدم المقترحات إلى الأمانة العامة قبل شهر على الأقل من اجتماع اللجنة، وللجنة أن تبادر

بالاقتراح، ويُعدُّ المُــقترَح مقبولاً في الحالتين المشار اليهما بعد دراسته وموافقة الأغلبية المطلقة لأعضائها، على أن ترفع التعديلات للمؤتمر للمصادقة عليها.

الفصل السادس: الأحكام الختامية

المادة (21):

تساهم الشُّعب في موازنة الاتحاد وفقاً للنسب المبينة في النظام الداخلي وما يقرّه مؤتمر الاتحاد من تعديلات، وفي حال عدم السداد تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي للاتحاد.

المادة (22):

يصدر مؤتمر الاتحاد الأنظمة واللوائح لتنفيذ أحكام هذا الميثاق.

****

09-02 – الموافقة على النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي بصيغته المعدلة:

النظام الداخلي
للاتحاد البرلماني العربي(*)

الفصل الأول: الأحكام العامة

المادة (1):

تنفيذاً لأحكام ميثاق الاتحاد البرلماني العربي، يوضع هذا النظام موضع التنفيذ ويسمى «**النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي**».

المادة (2):

يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

- **الميثاق** : ميثاق الاتحاد البرلماني العربي.
- **الاتحاد** : الاتحاد البرلماني العربي.
- **المؤتمر** : مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي.

(*) تم إقرار هذا النظام الداخلي بصيغته المعدلة في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.

- **الرئيس** : رئيس الاتحاد البرلماني العربي.
- **الشعبة** : كل شعبة برلمانية عضو في الاتحاد.
- **اللجنة التنفيذية** : اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.
- **اللجان الدائمة** : اللجان المشكلة بموجب النظام الداخلي.
- **الأمانة العامة** : الأمانة العامة للاتحاد.
- **الأمين العام** : الأمين العام للاتحاد.
- **المقر** : مقر الاتحاد بدمشق.

الفصل الثاني: مؤتمر الاتحاد واختصاصاته

المادة (3):

أ. يشكَّل المؤتمر من وفود الشُّعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، وفي حال كون البرلمان مؤلفاً من غرفتين فيجب أن يمثل الوفد الغرفتين.

ب. لا يزيد وفد كل شعبة عن سبعة أعضاء، ويكون لكل شعبة صوت واحد، ويراعى في تشكيل الوفود تمثيل المرأة.

ج. على كل شعبة إبلاغ الأمانة العامة بأسماء مندوبيها، إلى المؤتمر وذلك قبل (15) يوماً على الأقل من موعد انعقاده.

المادة (4):

يختص المؤتمر بما يلي:

ح. مناقشة أية مسألة أو قضية تدخل في نطاق الميثاق، أو تتصل بسلطات جهاز من الأجهزة المنصوص عليها في الميثاق ويصدر بشأنها القرارات والتوصيات والبيانات الختامية، وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للاتحاد.

ط. المصادقة على تعديل الميثاق، والنظام الداخلي للاتحاد بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

ي. المصـــادقة على تعديل الأنظمة المالية والإدارية وأية أنظمة أخرى للاتحاد، يراها ضـــرورية بالأغلبية المطلقة لأعضائه.

ك. المصادقة على مشروع الموازنة السنوية والحساب الختامي للاتحاد بالأغلبية المطلقة للأعضاء.

ل. المصادقة على تقارير اللجان، واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها.

م. الموافقة على حضور المراقبين من المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية، اجتماعات المؤتمربناء على اقتراح اللجنة التنفيذية، ويحق لهم الكلام بإذن من الرئيس.

ن. دعوة أي من المسؤولين، لحضور المؤتمر بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية، أو ثلاث شعب، وللمدعوين إلقاء كلمات أو بيانات، أمام المؤتمر في شأن قضايا وأمور تخص العمل العربي المشترك، بإذن من الرئيس.

س. المصادقة على الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل اللجنة التنفيذية.

ع. تعيين الأمين العام للاتحاد، وفقاً للمادة 18 من الميثاق.

المادة (5):

أ. ينعقد المؤتمر في شهر آذار / مارس من كل عام في بلد مقر الأمانة العامة للاتحاد، حضورياً أو باستخدام المنصات الحديثة لعقد الاجتماعات الافتراضية (الإتصال المرئي) في الظروف الإستثنائية، ويجوز لأي من الشعب البرلمانية الأعضاء استضافته بناء على طلب منها وبموافقة الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد بالأغلبية المطلقة.

ب. يُستثنى من تطبيق الفقرة (أ) من هذه المادة الشُّعب التي حُلّت برلماناتها، أو التي لم تستكمل أدوار تشكيلها، بحيث لا تحسب من النصاب (بصفة مؤقتة) في اجتماعات المؤتمر واللجنة التنفيذية.

ج. للرئيس أن يدعو المؤتمر لدورة استثنائية، أو بناءً على طلب ثلاثة شعب وبموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء الاتحاد، في حال مناقشة قضايا عاجلة لا تحتمل التأخير لحين انعقاد الدورة العادية.

د. تحدد اللجنة التنفيذية تاريخ انعقاد المؤتمر وجدول أعماله.

هـ. يدعو الرئيس الشُّعَب الأعضاء قبل شهر على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاده، ما لم تقرر اللجنة التنفيذية غير ذلك في الحالات الطارئة.

المادة (6):

تكون رئاسة المؤتمر لشعبة الدولة المضيفة، ويحدد الرئيس مدة انعقاد المؤتمر مع الأمانة العامة.

المادة (7):

أ. على الشعبة المضيفة، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لانعقاد المؤتمر، بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد.

ب. للمؤتمر أن يقرر في حالات الضرورة، إشراك الاتحاد الشُّعَب الأعضاء في تغطية نفقات المؤتمر.

المادة (8):

يمثل الرئيس الاتحاد، ويشـــرف على تطبيق أحكام الميثاق والنظام الداخلي، ويحدد مواعيد جلســـاته، وله بعد أخذ رأي مكتب المؤتمر، البت في المسـائل التنظيمية غير المنصـوص عليها في النظام الداخلي، بما يتفق مع أهداف الاتحاد وفقاً لميثاقه، ويصدر البيانات باسم الاتحاد.

المادة (9):

أ. يتألف مكتب المؤتمر على النحو الآتي:

1. من الرئيس ونائبه، والأمين العام في حال انعقاد المؤتمر في بلد المقر أو بلد الرئاسة.
2. من الرئيس، ورئيس الشعبة المضيفة، والأمين العام في حال انعقاد المؤتمر خارج بلد المقر أو بلد الرئاسة.

ب. يتولى مكتب المؤتمر، مساعدة الرئيس، باتخاذ الإجراءات المناسبة، التي تكفل سير العمل، وفقاً للميثاق والنظام الداخلي.

المادة (10):

تتولى الأمانة العامة إبلاغ الشـــعب، بالوثائق المتعلقة بالمؤتمر قبل (15) يوماً على الأقل، من تاريخ انعقاد المؤتمر.

المادة (11):

جلسات المؤتمر علنية، ولا يجوز عقدها سرية، إلا بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين.

المادة (12):

أ. لكل شعبة الحق بطلب إدراج بند إضافي، في جدول أعمال المؤتمر، ويجب أن يرسل هذا الطلب إلى رئيس الاتحاد لعرضه على اللجنة التنفيذية، وأن يرفق بمذكرة توضيحية وبمشروع قرار.

ب. يقدم الطلب إلى اللجنة التنفيذية قبل شهر من انعقاد المؤتمر.

ج. يشترط لإقرار طلب الإضافة موافقة أكثرية ثلثي الأصوات، ويجري التصويت بعد سماع رأي أحد المؤيدين وأحد المعارضين.

د. تحال المواضيع التي تقرر إدراجها في جدول الأعمال إلى اللجان المشكلة بموجب النظام الداخلي، لدراستها وتقديم تقرير بشأنها.

المادة (13):

يعتبر انعقاد اجتماع المؤتمر صحيحاً، بحضور الأغلبية المطلقة للشعب، مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (7) من الميثاق.

المادة (14):

يبدأ المؤتمر أعماله بـ:

أ. المصادقة على مشروع جدول الأعمال.

ب. تقديم الرئيس تقريراً حول أنشطة الاتحاد.

ج. تقديم الأمين العام تقريراً سنوياً، متضمناً متطلبات التطوير الدورية للأمانة، وحالة القرارات الصادرة عن الاتحاد.

المادة (15):

تتولى الأمانة العامة توزيع مشاريع القرارات، والتوصيات والتعديلات المتعلقة بها، على أعضاء المؤتمر.

المادة (16):

يعرض مقررو اللجان المختصة تقاريرهم وتوصياتهم، على المؤتمر، ويمكن لأعضاء اللجان أن يقدموا إيضاحات مناسبة بإذن من الرئيس.

المادة (17):

لا يجوز لأحد الكلام إلا بإذن من الرئيس، وللرئيس أن يمنعه من الكلام ويأمر بعدم إثبات أقواله، في محضر الاجتماع بناء على موافقة المؤتمر.

المادة (18):

على كل شعبة اختيار عضوين من وفدها فقط للحديث، في الجلسات العامة في بند واحد من جدول الأعمال، على أن لا تتجاوز مدة حديثهما خمسة عشر دقيقة، وتكون عشر دقائق إذا تحدث عضو واحد. ولمقرري اللجان حق الاشتراك في المناقشة، بإذنٍ من الرئيس.

المادة (19):

أ. يُعطى من له حق الكلام بحسب تسجيل الأسماء، باستثناء المقررين والأعضاء مقدمي اقتراح التعديل.

ب. يبتُّ الرئيس، ودون أيّة مناقشة، في الاعتراض على مخالفة أحكام الميثاق أو النظام الداخلي.

المادة (20):

أ ـ للرئيس لَفْتُ نظر المتكلّم إذا:

1. تجاوز الموضوعَ المطروحَ للمناقشة.
2. الإساءة إلى أعمال المؤتمر.
3. مخالفة أحكام الميثاق أو النظام الداخلي.

ب ـ وللرئيس منع المتحدث من الإساءة إلى إحدى الشعب البرلمانية، أو الرئاسة، أو الأمين العام، وله حذف التجاوزات من محضر الجلسة، بناء على طلب أحد الوفود وموافقة المؤتمر.

ج . على الرئيس أن يعيد النظام فوراً إلى الجلسة، وله أن يتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها أن تعيد الأمور إلى نصابها.

المادة (21):

أ. تعطى الأولوية لطلب الكلام في جميع الأوقات للحالات الآتية:

- مخالفة أحكام الميثاق والنظام الداخلي.
- تأجيل مناقشة الموضوع المطروح إلى وقت آخر.
- الانتقال إلى بند آخر.
- إنهاء أو تعليق الجلسة.
- تأجيل المناقشة إلى أجل غير مسمّى.
- سحب الاقتراح المقدم حول موضوع المناقشة.
- طلب الرد على قول يمس طالب الكلام.
- طلب إحالة الموضوع إلى اللجنة المختصة، لمزيد من الدراسة ورفع القرار إلى المؤتمر بهذا الشأن.
- طلب تصحيح واقعة مدعى بها.

ب. في حال إبداء أحد هذه الطلبات، توقف المناقشة في الموضوع المطروح على البحث، حتى يبت في الطلب.

ج. على مقدم الطلب، إبداء رأيه بإيجاز.

د. لا يسمح بالكلام في الطلبات المذكورة، إلا لصاحب الطلب ولأحد من المعارضين له، ولمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق لكل منهما.

المادة (22):

للمؤتمرالموافقة بثلثي الأعضاء الحاضرين، على مشروع قرار دون مناقشته، على أن يتم توزيعه على الشُّعب البرلمانية قبل (15) يوماً، على الأقل من ميعاد انعقاد المؤتمر.

المادة (23):

أ. لا يجوز مناقشة أو إجراء تصويت على موضوع، سبق أن بحث في المؤتمر وجرى التصويت عليه.

ب. استثناء مما ورد أعلاه، يجوز للجنة التنفيذية، بناءً على اقتراح من اللجنة المختصة، عرض موضوع سبق للمؤتمر بحثه، ويلزم لمناقشته موافقة ثلثي أعضاء المؤتمر الحاضرين.

المادة (24):

لا يتم إجراء التصويت إلا بحضور أغلبية الشُّعب الأعضاء.

المادة (25):

أ. لكل ممثل شُـعبة، الحق في طلب طرح النص المعروض، على المؤتمر جملة واحدة، أو أن يُصـار إلى التصـويت عليه، بنداً بنداً أو فقرة فقرة.

ب. إذا اعترض أحد الوفود على طلب التجزئة، يعرض الموضوع على التصويت دون أية مناقشة.

ج. إذا أُقر طلب التجـزئة، يعمـد المؤتمر إلى التصويت على النص المعروض بـنداً بـنداً أو فقـرة فقـرة، وبعـد انتهـاء عملية التصـويت هذه، يطرح النص المعروض برمَّته على التصـويت، باسـتثناء البنود أو الفقرات، التي لم يوافق عليها فإذا سقطت البنود أو الفقرات كافةً، اعتبر المشروع مرفوضاً بمجمله.

المادة (26):

أ. لكل ممثّل شُــعبةٍ الحق، في تقديم تعديلات على كل مشــروع قرار، على أن يقدم تعديلاته إلى مكتب المؤتمر قبل 12 ساعة على الأقل من افتتاح الجلسة العامة.

ب. لا يمكن للتعديل أن يغير من جوهر المشروع، ويختص المؤتمر بالنظر والموافقة على التعديلات.

ج. يُطرح التعديلُ الأبعدُ أولاً للتصــويت، وفي حال اعتماده، فإن التعديلات الأخرى تكون مرفوضــة. أما إذا تم رفضــه، فإنه يتم عرض التعديل الذي يليه في الأولوية للتصــويت، وهكذا تتابعاً بالنســبة للتعديلات المتبقية، ويكون للرئيس تحديد أفضــلية عرض التعديلات، إذا حدث خلاف بشــأنها، ولمقترح التعديل أو مقرّرِ اللجنة المختصة، أو أحد المعارضين الكلام في التعديل دون غيرهم.

المادة (27):

لا يجوز التصويت إلا بعد إعلان ذلك من الرئيس، وتحدد نتائجه من قبل مراقبين يعينهم مكتب المؤتمر، ويصرح الرئيس بنتائج التصويت مباشرة وقبل الانتقال إلى بند جديد.

المادة (28):

يجري التصـويت برفع الأيدي، أو بالمناداة على أسماء الشُّعب أو بأية وسـيلة أخرى معتمدة، ويجري التصـويت بالاقتراع السري، بناء على طلب ثلاث شعب على الأقل، وتدرج وتثبت النتيجة في محضر الجلسة، وإذا تساوت الأصوات يعتبر صوت الرئيس هو الصوت المرجح.

المادة (29):

لا يجوز عرقلة أو مقاطعة عمليات التصويت، أو الكلام إلا في حالة طلب الإيضاحات، بشأن كيفية إجرائها.

المادة (30):

أ. الأكثرية المطلوبة هي:

1. النصف + 1 من الأعضاء الحاضرين في حال طلب إضافة بند، على جدول الأعمال.

2. ثلثي الأعضاء الحاضرين في حال طلب عقد جلسة سرية، أو التصويت على مشروع القرار دون مناقشة.
3. أكثرية الأصوات لأي قرار آخر.

ب. تدخلُ في حساب المقترعين الأصوات المؤيدة والمعارضة فقط.

ج. إذا تساوت الأصوات اعتبر الاقتراع مرفوضاً.

المادة (31):

يتلو الرئيس أو من ينيبه في الجلسة الختامية القرارات والتوصيات التي أقرها المؤتمر.

الفصل الثالث: رئاسة الاتحاد

المادة (32):

أ. يرأس الاتحاد لمدة عام رئيس إحدى الشُّعب حسب الترتيب الهجائي، ويكون في الوقت نفسه، رئيساً للجنة التنفيذية، ويساعده نائب للرئيس هو رئيس الشعبة التي تلي شعبة الرئاسة في الترتيب الهجائي.

ب. يجوز للشعبة التي يحل دورها في تسلم رئاسة الاتحاد، أن تتنازل للشعبة التي تليها في الترتيب الهجائي فتحل محلها في دورها، مع الاحتفاظ بحقها.

ج. إذا تعذر على الرئيس القيام بمهامه في شعبته الوطنية لمدة تزيد عن أربعة أشهر، لأي سبب، يتولى رئيس الشعبة الجديد مهامّ رئاسة الاتحاد.

د. يحق للرئيس، عند الضرورة، أن يكلف خطياً، ولفترة زمنية محددة، رئيس الشعبة البرلمانية التي تلي شعبته في الترتيب الهجائي، بتصريف شؤون الاتحاد في الصلاحيات المخولة له، فإن تعذّر على هذا الأخير فالذي يليه في الترتيب الهجائي للشُّعب، وهكذا... على أن يتم إعلام الشُّعب بذلك.

هـ. في حال زوال أهلية الشعبة، التي تتولى الرئاسة تنتقل الرئاسة تلقائياً، إلى الشعبة التي تليها في الترتيب الهجائي، وتخطر الأمانة العامة للاتحاد الشُّعبَ الأعضاء بذلك.

الفصل الرابع: اللجنة التنفيذية واختصاصاتها

المادة (33):

اللجنة التنفيذية هي الهيئة التي تسيّر عمل الاتحاد في الفترة ما بين مؤتمرين

المادة (34):

أ. تتألف اللجنة التنفيذية من عضو واحد من كل شعبة عضو في الاتحاد.

ب. إذا لم يستطع أحد أعضاء اللجنة التنفيذية حضور أحد الاجتماعات، يجوز أن يحل محله أحد أعضاء شعبته بتفويض كتابي.

المادة (35):

الرئيس هو ـ بحكم منصبه ـ رئيس اللجنة التنفيذية وفي حال غيابه ينوب عنه من يمثله في رئاسة اللجنة.

المادة (36):

أ. تجتمع اللجنة التنفيذية في دورتين عاديتين في السنة، حضورياً أو باستخدام المنصات الحديثة لعقد الاجتماعات الافتراضية (الإتصال المرئي) في الظروف الإستثنائية، ويمكن للرئيس دعوتها إلى اجتماع استثنائي عند الضرورة، أو بناء على طلب ثلاث شعب، وموافقة ثلثي الأعضاء.

ب. يحدد الرئيس موعد ومكان اجتماعات اللجنة التنفيذية ومدتها، ويضع الأمين العام بالتشاور مع الرئيس، جداول أعمال اجتماعات اللجنة التنفيذية، ويجب أن يبلغ جدول الأعمال إلى الأعضاء قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من تاريخ انعقاد الاجتماع.

المادة (37):

يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً، بحضور أغلبية الأعضاء، مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (7) من الميثاق.

المادة (38):

أ. يعاون الرئيسَ في أعمال اللجنة التنفيذية، الأمينُ العام أو الأمين العام المساعد للاتحاد.

ب. يقدم الأمين العام أو الأمين العام المساعد توضيحاً، أو معلومات في أي موضوع معروض للمناقشة.

المادة (39):

تتولى اللجنة التنفيذية الاختصاصات الآتية:

أ. اقتراح جدول أعمال المؤتمر وموعد ومكان انعقاده.

ب. دراسة اقتراحات الأمانة العامة للاتحاد، المتعلقة ببرنامج عمل الاتحاد، ومشروع الميزانية للسنة المالية القادمة، والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية قبل عرضهما على المؤتمر.

ج. اقتراح قائمة المنظمات الإقليمية والدولية، التي ستدعى لحضور أعمال مجالس الاتحاد، بصفة مراقب وعرضها على المؤتمر.

د. متابعة عمل الأمانة العامة للاتحاد، ونشاطها في تنفيذ قرارات المؤتمر.

هـ. دراسة أهلية المرشحين لمنصب الأمين العام، والأمين العام المساعد، قبل عرضها على المؤتمر.

و. تعيين محاسب قانوني وتحديد أتعابه.

ز. إبداء الرأي في الطلبات الخاصة بإدراج بنود إضافية على جدول أعمال المؤتمر.

ح. تحديد جداول رواتب موظفي الأمانة العامة وعلاواتهم.

ط. دراسة مقترحات الشعب البرلمانية، المقدمة حول تعديل الميثاق والأنظمة الأخرى للاتحاد.

ي. تقديم مقترحات تعديل الميثاق، والأنظمة الأخرى للاتحاد، بعد موافقة الأغلبية المطلقة لأعضائها.

ك. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.

المادة (40):

يفصل الرئيس في جميع الأمور، التي لم يرد بشأنها نصٌّ فيما يتعلق بعمل اللجنة التنفيذية، شريطة أن يكون قراره متماشياً مع الأحكام والقواعد الواردة في الميثاق والنظام الداخلي.

المادة (41):

أ. يكون لكل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية أو من ينوب عنه صوت واحد.

ب. تُصدر اللجنة التنفيذية قراراتها بالأغلبية المطلقة، فيما عدا الحالات التي تتطلب نصاباً خاصاً وفق الميثاق والنظام الداخلي.

ج. التصويت في اللجنة التنفيذية علني، ويجوز أن يجري التصويت سرياً إذا رأى الرئيس ضرورة لذلك، أو بناءً على طلب عضوين من أعضاء اللجنة، أو إذا تعلق الأمر باختيار أشخاص لمهام معينة.

المادة (42):

يجوز للرئيس في ما بين الدورات أن يستشير اللجنة التنفيذية عن طريق المراسلة عند الضرورة، وعن طريق الأمين العام. ولكي يكون القرار المتخذ عن طريق هذه المراسلات صحيحاً، يتعين أن يتسلم الرئيس الردود من تسعة أعضاء على الأقل من أعضاء اللجنة، خلال أسبوع من تاريخ إرسال التبليغ لاستشارتهم.

المادة (43):

في حال وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية أو استقالته أو فقدانه لمقعده في برلمان بلده، تعيّن شعبته بديلاً عنه، ويكمل هذا العضو فترة سلفه.

المادة (44):

يجوز للجنة التنفيذية تشكيل لجان مؤقتة.

الفصل الخامس: اللجان الدائمة واختصاصاتها

المادة (45):

تشكل في الاتحاد اللجان الدائمة الآتية:

1. اللجنة القانونية وحقوق الإنسان.
2. لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.
3. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
4. لجنة الشؤون الإجتماعية والمرأة والطفل والشباب.
5. لجنة فلسطين.

المادة (46):

تتولى اللجنة القانونية وحقوق الإنسان الاختصاصات الآتية:

1 . دراسة القضايا القانونية والمشاريع الاسترشادية.

2 . قضايا حقوق الإنسان.

3 . القضايا ذات الصلة التي تحال إليها من المؤتمر أو اللجنة التنفيذية.

المادة (47):

تتولى لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية الاختصاصات الآتية:

1 . دراسة القضايا السياسية.

2 . الشؤون البرلمانية وعلاقة الاتحاد بالمنظمات الأخرى.

3 . القضايا ذات الصلة التي تحال إليها من المؤتمر أو اللجنة التنفيذية.

المادة (48):

تتولى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الاختصاصات الآتية:

1 . دراسة القضايا المالية التي تحال إليها.

2 . الأمور التي تساهم في زيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء بما في ذلك قضايا التنمية المستدامة.

3 . القضايا ذات الصلة التي تحال إليها من المؤتمر أو اللجنة التنفيذية.

المادة (49):

تتولى لجنة الشؤون الإجتماعية والمرأة والطفل والشباب الاختصاصات الآتية:

1 . دراسة القضايا الاجتماعية، الفقر، البطالة.

2 . البحث في سبل التعاون بين الدول الأعضاء.

3 . قضايا المرأة.

4 . قضايا الطفل.

5 . قضايا الشباب.

6 . القضايا ذات الصلة التي تحال إليها من المؤتمر أو اللجنة التنفيذية.

المادة (50):

تتولى لجنة فلسطين الاختصاصات الآتية:

1 . متابعة كل ما له صلة بالقضية الفلسطينية، وشرح عدالتها وبذل ما من شأنه نصرة الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه المشروعة.

2 . القضايا ذات الصلة التي تحال إليها من المؤتمر أو اللجنة التنفيذية.

المادة (51):

يراعى في تشكيل هذه اللجان تمثيل كل شعبة بعضو واحد.

المادة (52):

تنتخب كل لجنة رئيساً ومقرراً من بين أعضائها.

المادة (53):

يكون اجتماع اللجان صحيحاً، بحضور أغلبية الأعضاء وتتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين، مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (7) من الميثاق.

المادة (54):

في حال ارتباط موضوع المناقشة بمجال اختصاص لجنتين أو أكثر، للرئيس دعوة اللجنتين إلى اجتماع مشترك لمناقشة الموضوع، على أن يرأس الاجتماع المشترك الرئيس الأكبر سناً من بين رؤساء اللجان وتعين مقرراً للاجتماع.

المادة (55):

أ. تجتمع اللجان الدائمة أو المؤقتة للنظر في الأمور المحالة إليها، مرتين على الأقل في السنة في المكان والزمان الذي يقرره الرئيس، على أن يتزامن أحد هذه الاجتماعات مع انعقاد المؤتمر.

ب. يكون رئيس اللجنة مسؤولاً عن متابعة توصيات اللجنة، من خلال الأمانة العامة.

المادة (56):

أ. تحال المقترحات والتقارير وغيرها، من الوثائق إلى رؤساء اللجان، من قبل الأمين العام بالاتفاق مع الرئيس، وتقدم اللجان نتائج أعمالها إلى الأمانة العامة، التي تتولى عرضها على المؤتمرللمصادقة عليها.

ب. للجان الحق في اقتراح مواضيع للدراسة في المؤتمر أو في إحدى الندوات، بعد موافقة اللجنة التنفيذية للاتحاد.

الفصل السادس: الأمانة العامة واختصاصاتها

المادة (57):

يكون للاتحاد أمانة عامة مقرها دمشق.

المادة (58):

يُعيَّن الأمين العام وفقاً لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (18) من الميثاق، ويباشر مسؤولياته تحت إشراف الرئيس وتكون مدة تعيينه أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

المادة (59):

أ. يعاون الأمين العام، أميناً عاماً مساعداً، يعيّنه الرئيس بناءً على ترشيح الأمين العام، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة،

ب. عند شغور منصب الأمين العام، يكلف الرئيس الأمين العام المساعد، بمهام الأمين العام إلى حين انعقاد المؤتمر.

المادة (60):

أ. يعين الرئيس، بناءً على ترشيح الأمين العام، المديرين ومن في حكمهم، على أن يراعى عند اختيارهم الخبرة وتمثيل الدول الأعضاء في الاتحاد.

ب. للرئيس، أن يفوّض الأمين العام بتعيين الموظفين الإداريين اللازمين، لتسيير أعمال الاتحاد، وذلك في حدود الموازنة المعتمدة من المؤتمر، والملاك الوظيفي للأمانة العامة.

المادة (61):

تتولى الأمانة العامة للاتحاد الأعمال الآتية:

أ. تزويد الشُّعب بتقارير عن سير عملية تنفيذ قرارات المؤتمر، وعن الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة، وتتلقى تقارير من الشُّعب حول أنشطتها والتطورات التي تجري فيها.

ب. التنسيق مع الأمانات العامة، للاتحادات والجمعيات البرلمانية، الإقليمية والدولية.

ج. إعداد الموضوعات، التي تعرض على اللجنة التنفيذية للاتحاد، وعلى المؤتمر، وإعداد التقارير والوثائق اللازمة لذلك، وتنظيم المحاضر والمضابط والمراسلات.

د. إعداد مشروع برنامج العمل السنوي والميزانية السنوية للاتحاد.

هـ. تولي الشؤون المالية والإدارية للاتحاد.

و. إبلاغ القرارات والتوصيات، التي يتخذها المؤتمر إلى الشُّعب، والحكومات العربية وجامعة الدول العربية، والاتحاد البرلماني الدولي، والجهات الأخرى ذات العلاقة.

ز. إصـــدار مجلة للاتحاد، وأية منشـــورات ومطبوعات أخرى، مع مراعاة التحول الإلكتروني عند القيام بهذا الأمر.

ح. تَلقّي الوثائق والتقارير ومشاريع القرارات، وتوزيعها مع محاضر جلسات المؤتمر.

ط. القيام بالأعمال التي يطلبها المؤتمر، أو اللجنة التنفيذية، وإعداد ما يلزم لتنفيذ قراراتهما.

ي. حفظ الوثائق وأرشفتها.

ك. إنشاء مكتبة إلكترونية في الاتحاد، والإشراف على الموقع الإلكتروني.

ل. توفير التدريب البرلماني للبرلمانيين وموظفي الأمانات.

م. تقديم الدعم والمشورة الفنية لأجهزة الاتحاد.

ن. تجميع وتوزيع المعلومات، المتعلقة بهيكل ومهام المؤسسات التمثيلية، وفهرستها وتكوين قاعدة معلومات، عن الشعب الأعضاء، يتم تحديثها دورياً بالمعلومات التي ترد منها.

س. عقد الأنشطة البرلمانية المختلفة، كحلقات نقاش، وورش عملٍ، وندوات ومحاضرات.

المادة (62):

أ. ينظم الأمين العام عمل مكتب المؤتمر واللجنة التنفيذية، والاجتماعات الأخرى، المتعلقة بعمل الاتحاد، ويُســـهم في أعمال مكتب المؤتمر، وله أن يســـتعين، إلى جانب جهاز الأمانة العامة، بمن يراه مناســـباً لأداء العمل في حالات الضرورة.

ب. للأمين العام أو مســـاعده، بناءً على طلب من الرئيس، التقدم بتقارير لاحقة إلى المؤتمر أو اللجنة التنفيذية، حول كل موضوع تجري مناقشته، كما يمكن للرئيس، دعوتهم إلى إلقاء بيانات شفهية بشأن موضوع مطروح للبحث.

المادة (63):

يشرف الأمين العام، على إرسال تقارير اللجان، وسائر الوثائق الأخرى، إلى الشُّعب الأعضاء، قبل (15) يوماً على الأقل من موعد انعقاد المؤتمر.

المادة (64):

تتلقى الأمانة العامة، الوثائق والتقارير ومشاريع القرارات، وتتولى توزيعها مع محاضر جلسات المؤتمر، وتحتفظ بالوثائق، وتضطلع بجميع الأعمال، التي يطلبها المؤتمر أو اللجنة التنفيذية، وتُعدّ كل ما يلزم لتنفيذ قراراتهما.

المادة (65):

يقدم الأمين العام إلى المؤتمر واللجنة التنفيذية كل سنة:

أ. بياناً بأعمال وقرارات وتوصيات المؤتمر، وبالنتائج التي وصلت إليها قرارات الاجتماعات السابقة، واقتراحاته بشأن تطوير عمل الاتحاد.

ب. برنامج عمل الاتحاد وميزانيته للسنة القادمة، على أن تتضمن مشاريع مرحلية قابلة للتنفيذ، والأنشطة التفصيلية للأمانة، ومتطلبات التطوير الدورية للاتحاد، وعوائق تنفيذ الأنشطة.

ج. بياناً بالحساب الختامي للسنة المالية المنتهية.

الفصل السابع: الأحكام الختامية

المادة (66):

يحدد المؤتمر في كل سنة، نسبة مساهمة كل شعبة في نفقات الاتحاد، وفي حال عدم السداد، تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي للاتحاد.

المادة (67):

لكل شعبة من الشُّعب الأعضاء تقديم اقتراح تعديل الميثاق أو أنظمة الاتحاد الأخرى إلى اللجنة التنفيذية على أن تقدم المقترحات إلى الأمانة العامة قبل شهر على الأقل من اجتماع اللجنة، وللجنة أن تبادر بالاقتراح، ويُعدُّ المُقتَرح مقبولاً في الحالتين المشار إليهما بعد دراسته وموافقة الأغلبية المطلقة لأعضائها، على أن ترفع التعديلات للمؤتمر للموافقة عليها.

****

10-استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي للفترة من 2023 ولغاية 2026:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها التاسعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم الأربعاء الواقع في 07 كانون الثاني/ يناير 2023، حول استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي للفترة من 2023 ولغاية 2026:

استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي[*]

(2023–2026)

المقدمة:

سعى الاتحاد البرلماني العربي، منذ ما يقارب من 48 عاماً على تأسيسه، إلى تعزيز التعاون البرلماني العربي، باعتباره مرتكزاً جوهرياً في التضامن العربي ومواجهة الأخطار والتحديات، التي تهدد الأمن القومي العربي في مختلف المجالات، كما سعى إلى تعزيز الحوار، وتنسيق الجهود في مختلف المجالات، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديموقراطية، إضافةً إلى دعم حقوق الشباب والمرأة والطفل وتعزيز الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمانات العربية.

يستند عمل الاتحاد البرلماني العربي، إلى تقوية العلاقات البرلمانية العربية وتبادل التجارب والخبرات، والتشبيك والربط مع المنظمات البرلمانية وغير البرلمانية الإقليمية والدولية وتنسيق أنشطة المجالس والبرلمانات العربية الأعضاء، وتمثيلها في الاتحاد البرلماني الدولي. ويتبنى الاتحاد البرلماني العربي، لغة الحوار والإنصات المتبادل لتجاوز مظاهر الخلاف وتعزيز ممكّنات تجاوزها، واضطلاع المجالس والبرلمانات العربية بدور ريادي وحيوي لتعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية، في التقارب وتوحيد وجهات النظر فيما يتصل بقضايا التنمية، وحقوق الإنسان والسلم ومكافحة الإرهاب والدفاع عن حقوق الشعوب العربية.

تأتي هذه الوثيقة، لتجسد وتؤطر العمل البرلماني العربي، وتشكل محاور العمل الاستراتيجي، للسنوات الأربع القادمة التي تنطلق من رؤية واضحة، تجسد طموحات الشعب العربي في التنمية والسلم وحقوق الإنسان، وهي نتاج لمسار تشاوري واسع وشامل مع أعضاء الاتحاد البرلماني العربي، والأطراف المعنية الأخرى، بناءً على تقييم الحالة الراهنة للعمل البرلماني العربي، التي جسدتها الاستراتيجية السابقة للاتحاد للأعوام (2018-2022)، وما تم تنفيذه من مكوناتها وما حققته من أثر على تفعيل العمل البرلماني العربي المشترك، في كل محور من المحاور الاستراتيجية التي تم تبنيها.

تم إنجاز هذه الاستراتيجية، تحت الإشراف المباشر للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، وبعد طيف واسع من المشاورات مع القيادات البرلمانية العربية وخبراء ومختصين في العمل البرلماني.

[*] تم إقرار هذه الاستراتيجية في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.

سيتم وضع هذه الاستراتيجية، موضع التنفيذ من خلال مصفوفة عمل تنفيذية مقترنة، بإطارين مالي وزمني لكل مرحلة من مراحلها، تشتمل هذه المصفوفة، على الأنشطة التفصيلية لتنفيذ الاستراتيجيات المطلوبة، لتحقيق الأهداف وصولاً إلى تحقيقٍ كاملٍ لرؤية الاتحاد البرلماني العربي، مع مؤشرات واضحة لكل من مدخلات العمل ومخرجاته ونتائجه، تساعد في المتابعة وقياس التقدم المحرز. وسيتم ترجمة الاستراتيجية إلى خطط عمل سنوية، تحدد كل منها النشاطات المطلوبة للتنفيذ سنوياً، ضمن إطار كل محور من محاور العمل الاستراتيجي التي تتبناها هذه الاستراتيجية.

أولاً: المبادئ والمنطلقات:

انطلاقاً من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي، يسترشد الاتحاد في معرض تبنّيه لأهدافه واستراتيجيات عمله بالمبادئ والمنطلقات التالية:

الاحترام المتبادل: حيث أن الاختلاف في وجهات النظر مصدر من مصادر الغنى والإثراء، وهو أمر طبيعي يساهم في التكامل ونهضة العمل البرلماني وتعزيز شموليته.

تكافؤ الفرص: وهو ضمان معاملة الجميع على قدر المساواة، دون تمييز بناءً على الدين أو المعتقد أو الجنس أو التوجه السياسي أو السن.

الحوكمة الرشيدة: فالمجالس والبرلمانات، مؤسسات مسؤولة تعمل بكل مصداقية وحياد، وفقاً لأفضل معايير الإدارة الرشيدة، وتحمل أمانة وثقة الشعوب العربية لتحقيق أهدافها كافة.

التجدد والإبداع: نؤمن بأن التطور والازدهار قدر المؤسسات والشعوب المبدعة النابضة بالحياة، ونؤمن بأنه علينا مواكبة مسيرة التقدم مستثمرين كافة الإمكانات المادية والبشرية والتقنية المتوفرة، وتوظيفها وتمكينها بشكل عقلاني وفعال بما فيه خير للشعوب، واستدامة تنميتها المتوازنة والشاملة (اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ومؤسسياً وبيئياً).

ثانياً – الرؤية والأهداف الاستراتيجية:

تأتي الأهداف الاستراتيجية، التي تتبناها استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي، كاستمرار لسياق العمل البرلماني العربي من جهة، واستجابة للتوجهات العربية، لعدد من القضايا ذات الأولوية التي تعبّر عن تطلعات وطموحات الشعب العربي، من جهة أخرى.

تنطلق صياغة الأهداف الاستراتيجية، من واقع الحاجة في العمل البرلماني، إلا أنها تستند إلى رؤية طويلة الأمد للعمل البرلماني العربي، في ظل غياب هذه الرؤية المؤطرة والموجهة للعمل، يتحول العمل البرلماني بأهدافه ونشاطاته إلى جملة من النشاطات المبعثرة والغير متسقة مع الأولويات والاحتياجات، ولا تخدم العمل ضمن سياق متكامل وشامل، ومن هنا فإن الأهداف الاستراتيجية التي سيتم تبنيها تستند إلى رؤية لعمل برلماني عربي تم الاتفاق عليها مسبقاً.

تتجسد رؤية الاتحاد البرلماني العربي في:

"دبلوماسية برلمانية فعالة"

نتطلع بكل أمل وطموح لدعم وحدة العمل البرلماني العربي في خدمة قضايا المجتمع العربي، لتحقيق التقدم ونشر السلام القائم على العدل والحق والمساواة، وحشد الطاقات البرلمانية العربية، لمواجهة التحديات التي تواجه أبناء الأمة العربية، وتكريس الجهود البرلمانية العربية، لتعميق وتطبيق مفاهيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان ورعاية المعرفة وتشجيع الإبداع، والحفاظ على قيم الحضارة العربية.

تتبنى استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي للفترة (2023-2026)، أربعة أهداف متجددة ومتداخلة فيما بينها، من شأنها عند تحقيقها المساهمة بفعالية وكفاءة في تحسين أثر العمل البرلماني العربي، على مجمل عملية التنمية العربية بكافة مجالاتها، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأولوياتها التي تنبثق من خصوصية وواقع مؤشرات التنمية في المنطقة العربية.

تتمثل الغاية النهائية لهذه الأهداف الاستراتيجية، في الوصول إلى دبلوماسية برلمانية عربية فعالة تساهم في تحقيق رؤية الاتحاد البرلماني العربي التي سبق ذكرها.

تنطوي منهجية إعداد هذه الاستراتيجية، وخاصةً فيما يتعلق باختيار أهدافها الاستراتيجية الأربعة وأثرها المتوقع على محاور التنمية العربية، وأولياتها على تعزيز إدماج المجالس والبرلمانات العربية، بصورة منفردة ومجتمعة في صلب عملية اتخاذ القرارات التنموية، وتوفير البيئة التشريعية المناسبة لها، بشكل يوفر بيئة تفاعل لمختلف الفاعلين والناشطين التنمويين، على المستويات الوطنية والعربية، من أحزاب وحكومات ومجتمع مدني ومنظمات حقوقية وقطاع خاص ووسائل الإعلام وغيرها.

تتجسد الأهداف الاستراتيجية الأربعة للاتحاد البرلماني العربي، الذي يسعى لتحقيقها في:

1- تعزيز الوصول إلى مجالس وبرلمانات عربية ممكَّنَة وفاعلة تعتمد المرونة والابتكار.
2- تعزيز الحوكمة الرشيدة في عمل الاتحاد البرلماني العربي.
3- تعزيز الحوار والعمل البرلماني العربي الجماعي.
4- تعزيز الحوار البرلماني العربي – الدولي.

يركز الهدفان الأول والثاني، على دعم الاتحاد البرلماني العربي لمجالس وبرلمانات الدول العربية الأعضاء، لتعزيز أدوارها وبناء قدراتها، ويتناول الهدف الثالث الدور الإقليمي، الذي سيركز عليه الاتحاد لتطوير عمله، بينما يتناول الهدف الأخير تفعيل المركز والمكانة البرلمانية العربية على الصعيد الدولي.

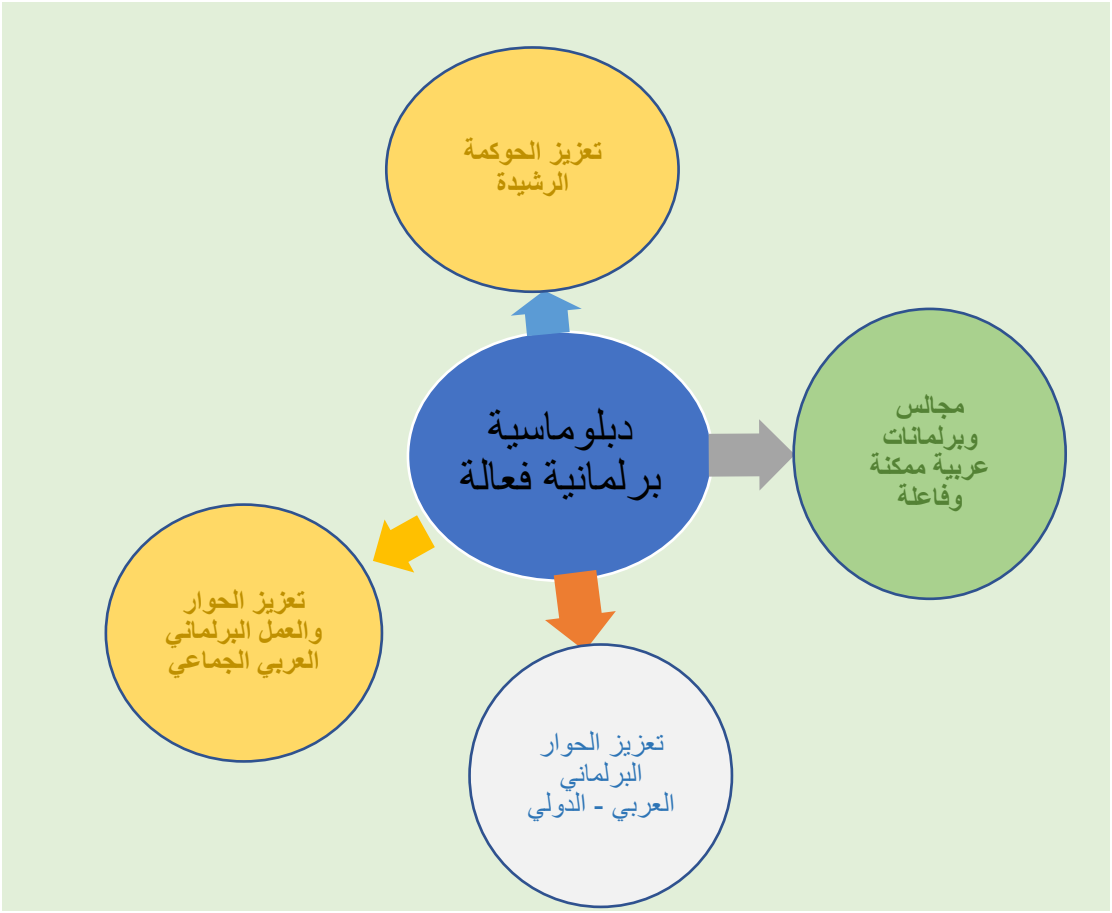

ثالثاً – الاستجابة والتوجهات الاستراتيجية:

من شأن الأهداف الاستراتيجية الأربعة، التي تتبناها استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي، عند تحقيقها أن ينعكس أثرها في تحقيق أولويات العمل العربي، والتي تشكل الأهداف الاستراتيجية الكلية المشتركة لكافة الدول العربية، والتي تم التوصل إليها خلال مؤتمرات القمة العربية، ومناقشات أولويات التنمية في المنطقة العربية، التي تمت عند بناء أهداف التنمية المستدامة (خطة عمل الأمم المتحدة 2030)، لتتلاقى أهداف ومحاور العمل البرلماني العربي، وتستجيب للتوجهات الاستراتيجية للتنمية في المنطقة العربية، وهذه التوجهات الاستراتيجية هي:

1- السلم والأمن ومكافحة الإرهاب.

2- التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والانتقال الرقمي.

3- التجارة البينية والاستثمار والتمويل.

4- البيئة والتغير المناخي والأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الصحي والطاقة البديلة.

5- الشباب والمرأة.

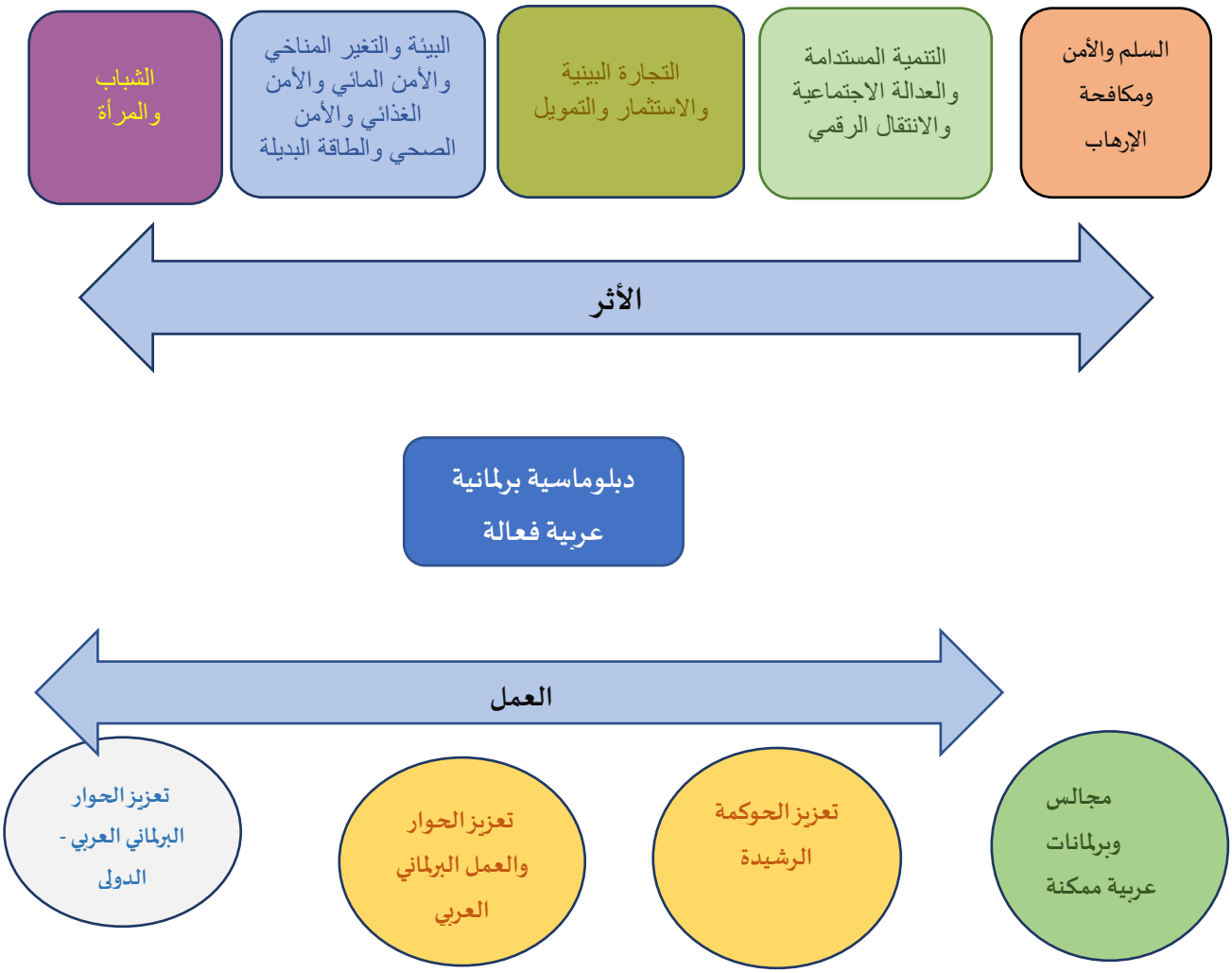
السلم والأمن ومكافحة الإرهاب
التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والانتقال الرقمي
التجارة البينية والاستثمار والتمويل
البيئة والتغير المناخي والأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الصحي والطاقة البديلة
الشباب والمرأة
الأثر
دبلوماسية برلمانية عربية فعالة
العمل
مجالس وبرلمانات عربية ممكنة
تعزيز الحوكمة الرشيدة
تعزيز الحوار والعمل البرلماني العربي
تعزيز الحوار البرلماني العربي - الدولي

1- السلم والأمن ومكافحة الإرهاب:

يعد توفير الأمن والسلم المقوم الأول، من مقومات تحقيق أي تنمية مستدامة، فالفوضى وضعف الاستقرار تعيق أي جهد تنموي وتذهب ما تحقق سابقاً، تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تأثراً بمظاهر الاحتلال والإرهاب، فما زال الاحتلال الإسرائيلي، ماثلاً بكافة ممارساته التعسفية ضد الشعب الفلسطيني، وسكان الجولان السوري المحتل. كما تشهد بعض الدول العربية عدم استقرار أمني كليبيا واليمن وسورية، يقوم هذا الهدف على مرتكزين:

الأول: استمرار التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية العرب الأولى.

والثاني: دعم الدول العربية التي تعاني من مظاهر عدم الاستقرار وانتشار الإرهاب، في تحقيق السلم والأمن والاستقرار.

2-التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتحول الرقمي:

تشير تقارير التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلى أن المنطقة العربية من أقل المناطق تحقيقاً للأهداف التي تم تبنيها في خطة عمل الأمم المتحدة 2030، فهي من المناطق التي تواجه ارتفاعاً في التحديات ومعيقات العمل، كتحديات النمو الاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة واتساع دائرة الفئات الهشة، ونقص الموارد الاقتصادية، والمخاطر البيئية الكبيرة والأمن المائي وضعف الاستقرار، كلها تحديات يتوجب التعامل معها.

وقد جاءت أهداف التنمية المستدامة، وفق جدول أعمال لعام 2030، نتيجة اتفاق عالمي في عام 2015، مكونة من سبعة عشر هدفاً رئيسياً تتضمن 169 غايةً أو مقصداً، موزعة بين محاور أساسية تمس التنمية بمختلف جوانبها. فتناولت: القضاء على الفقر والجوع؛ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية ورفاهية؛ ضمان التعليم المنصف والعادل؛ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛ ضمان حصول الجميع بكلفة متاحة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛ تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار؛ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛ المحافظة على المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛ حماية النظم الإيكولوجية

البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات بطرق مثلى للحفاظ عليها؛ وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

واستهدفت أهداف التنمية المستدامة جميع البلدان، دون استثناء، وستعود بالفائدة على كل مجتمع من خلال المبدأ الشامل: شمولية الجميع. فهي تتضمن أهدافاً رئيسية حول العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة، والوصول إلى الفئات المهمشة والضعيفة، وتؤكد على الاستقرار، والعدالة في حصول الجميع على متطلبات الحياة من مياه وسبل عيش برفاهية.

بناءً عليه، يرى الاتحاد البرلماني العربي، أن التنمية المستدامة ضرورة قصوى، لجعل شبابنا، شباب سلام لا عنف، شباب بناء لا هدم، شباب محبّة لا كراهية، شباب طمأنينة لا إرهاب. إنّ غذاء الإرهاب هو الفقر، والجهل والأمّية والتّخلّف، فإذا تمّت معالجة الأسباب انتفت النتيجة حتماً. كما يؤكد الاتحاد على أن أهداف التنمية المستدامة، تظهر الحاجة إلى موقف أكثر نشاطاً في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. وتتطلب جميع الأهداف إصلاحات تشريعية وتنظيمية تكون المجالس والبرلمانات في وضع يمكّنها، من الشروع فيها أو دعمها. حيث تلعب التشريعات، دوراً حيوياً في العدالة الاجتماعية، وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

يرتبط تحقيق أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالتحول الرقمي، فكفاءة الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة في تحسين وتبسيط تقديم السلع والخدمات تطال معظم أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

بدأت معظم الدول العربية خطوات هامة في هذا المجال، فبادرت بعض الدول إلى صياغة وتبني استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي، تركز على تحسين البيئة التشريعية للأعمال والخدمات، وتطوير قطاع الاتصالات وأتمتة الخدمات الإلكترونية والانتقال الى الحوكمة الذكية، وترشيد التكاليف وكفاءة استخدام الموارد، وتطوير معايير الجودة.....وغيرها، هي خطوات كبيرة ومحورية في هذا المجال.

مع تفشي جائحة فيروس كورونا في بداية العام 2020، واجهت الدول العربية تحديات التعطل، بتبني ثقافة العمل عن بُعد، وعليه، ترسخت القناعة بضرورة التحول الرقمي بالنسبة إلى كافة المؤسسات والمنظمات المختلفة التي تسعى إلى استمرار عملها وتسهيل وصول منتجاتها وخدماتها للمواطنين بفئاتهم المختلفة، ومن هنا فقد ازداد الاهتمام والإنفاق على البنية التحتية التكنولوجية وتحديداً الذكاء الاصطناعي كجزء من جهود التحول الرقمي.

تتفاوت الدول العربية فيما بينها بشكل كبير في مجالات الاستثمار والابتكار وتنفيذ تقنيات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية والبيئة التشغيلية والأبحاث والتطوير، حيث تحتل بعض الدول العربية مواقع متقدمة في تصنيفات مراكز التقييم العالمية المختصة في معايير التحول الرقمي بينما ما تزال دولاً أخرى في بداية طريقها في هذا المجال.

3-التجارة البينية والاستثمار والتمويل:

تمتلك الدول العربية مقومات بشرية ومالية وطبيعية كبيرة تخولها لتكون كتلة اقتصادية متكاملة، وقوية. وتجسد قضايا الاستثمار وتمويل التنمية والتجارة العربية، مرتكزات أساسية في بناء اقتصاد عربي فاعل على المستوى العالمي.

تأتي اتفاقية السوق العربية المشتركة، تأكيداً لحقائق التاريخ والجغرافيا والثقافة بين الدول العربية، وهي شكل متقدم من أشكال التبادل الاقتصادي، من خلال حرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة، وتبادل السلع والمنتجات بين الدول العربية. وهي ليست مطلباً اقتصادياً فحسب، بل إنها ضرورة تفرضها المتغيرات الدولية، وإنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية الكبرى.

فالدول العربية، تتوزع على مساحة جغرافية تصل إلى 14 مليون كيلو متر مربع، وتمتلك اقتصاداً متنوعاً، من الخدمات إلى الطاقة إلى البيئة البحرية...إلخ، إلا أن مؤشرات التجارة البينية بين الدول العربية، ما زالت ضمن نسبة منخفضة جداً. وتتيح السوق العربية المشتركة – إذا ما تمّ تفعليها – العديد من المزايا للدول العربية، من أبرزها: تشكيل تكتل اقتصادي يقوّي من موقفها التفاوضي، في الاتفاقيات والمناقشات الدولية؛ زيادة معدلات الناتج المحلي؛ وبناء اقتصاد عربي واسع والمساهمة في القضاء على الفقر والبطالة.

وعلى الرغم من أنه تم توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في حزيران/ يونيو 1962، وإنشاء الهيئات والمجالس ذات الصلة المتعددة، مثل المجلس الاقتصادي العربي، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة التجارة العربية الحرة، التي صدرت عن مؤتمر القمة العربية، الذي عُقد في عمّان عام 1997 بتوقيع 17 دولة عربية، إلا أنه من اللافت للنظر أن السوق العربية المشتركة، لم يتم إحداثها بموجب اتفاقية خاصة، وإنما هي من منتجات الوحدة الاقتصادية العربية.

وينطلق الاتحاد البرلماني العربي، في استراتيجيته، من أن السوق العربية المشتركة، لا تعتبر قراراً سياسياً، بقدر ما هي واقع حقيقي يحتاج لإرادة سياسية للاعتراف به، ووضع مفاعيله موضع التنفيذ، بما يخدم شعوب المنطقة العربية. يؤيد ذلك ما يميز هذه السوق من التنوع الكبير والغني، الواسع في الموارد والإمكانيات المادية والمالية، مشفوعةً بطاقات بشرية وشبابية تسمح بالتأسيس لاستراتيجية اقتصادية، مبنية على التكامل والاندماج بين هذه الطاقات الكبيرة. ويؤكد الاتحاد أيضاً على أن مفهوم السوق العربية المشتركة لايقتصر على الحدود الضيقة للتبادل التجاري بين بلدانه، أو لحركة رؤوس الأموال والعمالة، بل يتعدى الأمر ذلك ليصل إلى فلسفة السوق المعاصرة ببنيتها المؤسسية (المالية، والمصرفية، والإنتاجية، والعمالية، والإعلامية، والثقافية، والاستثمارية...)، باختصار: إدماج البنية الفوقية للسوق المشتركة، ببنيتها التحتية لإنتاج تكامل مستدام، يلحظ انتماء هذه السوق والوحدة التي تجمع

مكوناتها. يشكل تفعيل السوق العربية المشتركة، فرصة حقيقية لتدوير حلقات الإنتاج–الاستهلاك العربي، ويسهم في تحصين الكثير من الملفات الحساسة كالأمن الغذائي، والأمن الدوائي، والأمن الزراعي، والأمن الصناعي، والطاقة... والتي أصبحت بمجملها لا تقل أهمية عن الأمن والاستقرار بمفهومهما التقليدي.

وفي الوقت نفسه، يدرك الاتحاد البرلماني العربي، أن الأمر ليس بالسهولة التي قد يتصورها البعض، فهو يواجه العديد من التحديات والعقبات، لعل أبرزها: تباين القوانين والتشريعات بين الدول العربية؛ ضعف اقتصادات بعض الدول العربية؛ الظروف الراهنة التي تمر بها بعض الدول العربية؛ ضعف آليات متابعة وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها؛ عدم وجود خطة عربية شاملة؛ إضافة إلى شبكات النقل والخدمات اللوجستية في بعض الدول العربية.

وفي الوقت نفسه لابد من الإشارة إلى التكامل الاقتصادي العربي وكيفية استفادة الدول العربية من الانفتاح على بعضها البعض ومساعدة الدول في مواجهة التحديات والعمل على معالجتها، وتشجيع الاستثمار في الابتكار والمعرفة ورأس المال البشري للوصول لتكامل اقتصادي في مواجهة التكتلات العالمية ليكون الاقتصاد العربي اقتصاد قوي على صعيد الاقتصادات العالمية، والاطلاع على جميع الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية من أجل تطوير العمل العربي المشترك، والسعي نحو تحقيق أكبر شراكات واتفاقيات عربية لتشجيع التجارة البينية.

4–البيئة والتغير المناخي والأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الصحي والطاقة البديلة:

تأتي مجموعة من الدول العربية في بؤرة التغير المناخي الذي يضرب العالم. الموضوع بات يهدد حياة الناس ومحاصيلهم وحتى الآثار التاريخية، وباتت مشاهد غير معتادة بالمطلق تظهر في أكثر من بلد عربي.

بقيت الشعوب العربية لآلاف السنين تواجه التحديات الناجمة عن التقلبات المناخية من خلال تكييف استراتيجياتها للبقاء على قيد الحياة، مع التغيرات في هطول الأمطار ودرجات الحرارة، لكن هذه التقلبات ستزداد حدة على مدى الخمسين عاماً القادمة، بينما سيشهد مناخ البلدان العربية تقلبات مناخية جامحة غير مسبوقة، وستشهد درجات الحرارة ارتفاعات جديدة، فيما يندر انخفاض هطول الأمطار، وقد تجاوزت المعدلات الحالية للتغيرات المناخية، بالفعل العديد من الآليات التقليدية للمعالجة.

يواجه الأمن المائي العربي تحديات كثيرة من أهمها النقص في موارد المياه لأسباب طبيعية أولاً ولصعوبات تلبية الاحتياجات المائية مع تزايد الطلب عليها ثانياً، ولأن 60% من موارد المياه العربية الجارية تأتي من خارج الوطن العربي مما يشكل ضغطاً متعدد الأبعاد والاتجاهات والمستويات على الحقوق المائية العربية، كما تشكل المياه العذبة

في الوطن العربي ما نسبته 1% فقط من المياه العذبة في العالم، وتراجعت حصة المواطن العربي السنوية من 990 متراً مكعباً في عام 2005 إلى 750 متراً مكعباً من المياه العذبة المتاحة في عام 2020، أي ما نسبته حوالي 22% خلال خمسة عشر عاماً.

وبالرغم من عقود من التنظيم والاستثمارات الكبيرة في القطاعات ذات الصلة بالمياه، إلا أن الأدلة ما زالت تشير إلى أن التغيرات المناخية المتزايدة بتأثيرها السلبي على توافر المياه، بالإضافة إلى ندرة المياه الموجودة في المنطقة العربية، قد حولت سبل المعيشة إلى حالة من الفقر الشديد وانعدام الأمن الغذائي وأثرت بشدة على معدلات التوظيف ذات الصلة بالمياه مؤدية إلى خفض كبير في فرص العمل والاقتصاد الإقليمي العام بشكل بات يهدد مجمل عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن هنا، تظهر ضرورة اعتماد التغير المناخي وقضايا الأمن المائي، كأولوية قصوى في الدول العربية، لما له من تأثير على باقي مقومات التنمية، ويطال حياة نسبة كبيرة من سكان الدول العربية، وخاصةً سكان المناطق الريفية.

تلعب المجالس والبرلمانات العربية دوراً مفصلياً، في مواجهة مخاطر التغيرات المناخية وتعزيز الأمن المائي العربي، فهي الفاعل في توفير البيئة التشريعية، لاستثمار الموارد الطبيعية واستدامتها، وهي الرقيب والمتابع لعمل السلطات التنفيذية في الحد من ممارسات الإجهاد البيئي.

فالأمن الغذائي والمائي يشكّل متطلباً أساسياً وجزءاً من الأمن القومي فهما من ركائز الاستقرار والأمن وجزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، لذا يشير العديد من المختصين بأنه لا يمكن تحقيق أمن غذائي من دون الأمن المائي، كما أن النظام الغذائي العربي يتسم بالهشاشة والضعف، في ظل تحديات النظم الغذائية وارتفاع الأسعار وسلاسل الإمداد وإنتاج الغذاء في المنطقة العربية، لا سيما ما يشهده العالم من أزمات سياسية وعسكرية وصحية واقتصادية واجتماعية، ساهمت في تفاقم أزمة الغذاء، لهذا يجب التركيز على دعم الدول العربية في هذه المجالات الرئيسية.

والمشاركة في مؤتمر للبيئة، لا سيما بأن دولة الإمارات سوف تستضيف مؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الطارئة لتغير المناخ «كوب 28» من 6 إلى 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2023، لدفع التقدم في جهود مكافحة تغير المناخ وتعزيز العمل الدولي من أجل معالجة أحد أكثر التحديات إلحاحاً في العالم، وهي فرصة برلمانية عربية هامة لتعزيز جهود الدول العربية في هذا المجال.

5-الشباب والمرأة:

يدرك الجميع أهمية الشباب ودورهم، في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية...إلخ. ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال الإشارة إليهم على أنهم يمثلون "المستقبل"، وليس "الماضي"، ولكن على الرغم من ذلك، لم يحصل الشباب على الدور الذي يعكس تلك الأهمية، ويحقق طموحاتهم بالشكل الذي يطوّر مجتمعاتهم، فقد حان الوقت لتغيير ذلك، خاصة بالنسبة للشباب العربي، حتى يتمكنوا من اتخاذ موقعهم الصحيح، كشركاء في صناعة القرار، فنحن بحاجة إلى إعطاء الشباب العربي المساحة الكافية والدور اللازم، ليقوموا بدورهم في خدمة مجتمعاتهم وتنميتها كصنّاع للقرار.

وفي السياق نفسه، يعتبر التركيز على انخراط الشباب العربي، في العملية السياسية، أحد الأولويات المستجدة نسبياً، لكن يمكننا القول إنها في الوقت المناسب، أبرزت التطورات الأخيرة في الدول العربية، الحاجة الماسة إلى إدماج الشباب في العملية الديمقراطية، وفي صنع القرارات على مختلف المستويات، وفي مختلف المجالات. فلم يعد الأمر يحتمل التأخير، فمشاركة الشباب سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، تعتبر أمراً حيوياً للديمقراطية وبناء الشعوب، ومن هذا المنطلق، يمثل العمل البرلماني المجال الأكثر حيوية في مشاركة الشباب وتعزيز دورهم، انطلاقاً من الدور الشمولي للمجالس والبرلمانات، ودورها الرقابي والتشريعي، بشكل ينعكس في نهاية المطاف على جودة القرارات، والسياسات، والقوانين، والتشريعات على المستوى الوطني.

كما يدرك الاتحاد البرلماني العربي أهمية دور الشباب في المجتمع. وفي الوقت ذاته، يدرك أهمية تربية جيل شاب عربي وطني واع ومبدع، ليس من أجل متابعة المسيرة الحالية في المستقبل، بل لكي يكون منذ الآن شريكاً فاعلاً في صوغ خطط المستقبل وتنفيذها، والاستعداد للسير بها قدماً. ويؤمن الاتحاد بأن الوقت قد حان ليضطلع جيل الشباب العربي بمسؤولياته الوطنية. كما يدرك الاتحاد البرلماني العربي التحديات التي تواجه ذلك، إذ يحتاج مثل هذا الدور إلى مقدمات ومتطلبات يجب العمل على توفيرها، ومنها بالطبع تعزيز تمثيل الشباب في المؤسسات الوطنية، والبرلمانية، والتنفيذية، على قاعدة مزج طاقة الشباب بحكمة الرجال وخبرتهم، فدمج حماس الشباب وإبداعهم مع تجربة الكبار وحكمتهم، كفيل بخلق قيادة مسؤولة، ومُبادرة ومُبدعة.

وبالنسبة للمرأة تظهر التشريعات المعاصرة، والممارسات الجيدة في العمل الديمقراطي عموماً والبرلماني خصوصاً، ضرورة تعزيز دور المرأة وتمكينها، خاصة في الدول النامية، إيماناً بأن النساء لا يحصلن على كل حقوقهنّ في المشاركة السياسية وبناء المجتمعات.

وتنطلق رؤية الاتحاد البرلماني العربي، في هذا المجال، من حق الفتيات والنساء في الانخراط في المجتمع المدني؛ المشاركة في الانتخابات؛ وسماع أصواتهنّ في أي عملية من شأنها أن تؤثر عليهن في نهاية المطاف، وعلى أسرهنّ ومجتمعاتهنّ المحلية. ومن خلال الاستثمار في حقهن في المشاركة السياسية، فإن المجتمع العربي لا يقترب فقط من تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، بل أيضاً يتقدم بخطى كبيرة نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، والأهداف التي يعتمد عليها وفقاً لما جاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد أكدت أهداف التنمية المستدامة على أن المساواة بين الرجال والنساء لا تشكل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، لكن تشكّل أيضاً أساساً من الأسس الضرورية اللازمة، لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

وفي هذا الإطار، يؤكد الاتحاد البرلماني العربي على أهمية تعزيز دور المرأة، انطلاقاً من معاينة واقع المجتمعات العربية، الذي يُظهر إغفالاً متفاوتاً لدور المرأة في المشاركة في الحياة العامّة، إن كان في السياسة أو الاقتصاد أو الأمن. ولا يخفى ما لهذا الإغفال من ارتدادات فكرية، وثقافية، وسياسية، وأمنيّة غير محمودة، كما لا تَخفى الإيجابيات التي ستنشأ عن إعطاء المرأة دورها الذي تستحقه، بما تملك من قدرات وطاقات، إذ ستكون حال المجتمعات العربيّة، والمجتمعات البشرية كافّة، وبلا شك، أفضل مما هي عليه اليوم، علماً أن ما حصل مؤخراً في العالم العربي يعد نقلة نوعية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة السياسية، على مختلف الصعد خاصة البرلمانية منها.

رابعاً – محاور العمل الاستراتيجي:

الهدف الاستراتيجي 1–تعزيز الوصول إلى مجالس وبرلمانات عربية ممكّنة وفاعلة تعتمد المرونة والابتكار:

سوف يساعد الاتحاد البرلماني العربي المجالس والبرلمانات العربية في بناء القدرات وتطوير الكفاءات، ونقل التجارب لمجالس وبرلمانات الدول الأعضاء، بهدف تطبيق أفضل ممارسات العمل البرلماني، كما سيعمل على تقديم الدعم الفني، بهدف تنشيط البحوث والدراسات البرلمانية، وتطوير قواعد المعلومات والبيانات الضرورية لممارسة العمل البرلماني.

كما سيركز خلال الفترة القادمة على نشر الوعي والفهم العميق والصحيح، لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، ...إلخ.

وسيقدم الدعم لمجالس وبرلمانات الدول العربية، التي تمر بمراحل انتقالية للوصول إلى مبادئ مشتركة، لبناء برلمانات فاعلة ومؤثرة في مختلف أوجه العمل التنموي.

من الواضح أن بيئة العمل التنموي السوية باتت بعيدة في ظل الأزمات الطبيعية والبشرية، وبالتالي فإن وسائل العمل التقليدية لن تفضي مستقبلاً، إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة، ومن هنا فإن الحاجة إلى المرونة في تطوير وسائل العمل البرلماني، والابتكار والتحديث فيها باتت أمراً ملحاً وضرورياً، ومن هنا سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على مساعدة المجالس والبرلمانات العربية في تطوير نظرة استشرافية لتكسِبها مرونة العمل تجاه التغيرات والتبدلات التي تخلقها الأزمات، وتغير فيها من الأولويات والأدوات.

كما سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على تطوير قدرات المجالس والبرلمانات العربية على الاستجابة للتحديات المتزايدة والمتقلبة ونقل أفضل الممارسات، في مجال التشبيك الأمثل مع الفاعلين التنمويين في الدول.

ومن هنا سيساهم الاتحاد البرلماني العربي في تطوير قدرات المجالس والبرلمانات العربية، في توقع مجريات المستقبل ومخاطره، بهدف التكيف وتطوير العمل البرلماني، في ظل بيئات عمل متقلبة وغير مستقرة.

كما سيساعد الاتحاد البرلماني العربي في إنشاء منصات رقمية برلمانية، لتسهيل نقل الخبرات وتبادل التجارب، وبناء جسور التعلم والمعرفة.

الهدف الاستراتيجي 2– تعزيز الحوكمة الرشيدة في عمل الاتحاد البرلماني العربي:

تعد الحوكمة الرشيدة من مبادئ الإدارة الرشيدة في العمل البرلماني، وهي من تكسب المجالس والبرلمانات ثقة الشعب، ومن هنا سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على تطوير وتوحيد المعايير، التي تتطلب المتابعة من قبل المجالس والبرلمانات الأعضاء في الاتحاد، وتبسيط آليات وجهود المتابعة.

كما سيعمل الاتحاد على بدء الانتقال الرقمي الذي يساهم بصورة فعالة في رصد التطور والتقدم في تنفيذ نشاطاته، ويساعد في قياس مدى تحقيق الأهداف التي يتم تبنيها في استراتيجيات عمله، بشكل يطور التقارير السنوية والحسابات الختامية.

الهدف الاستراتيجي 3– تعزيز الحوار والعمل البرلماني العربي الجماعي:

يهدف الحوار البرلماني إلى فتح قنوات للتواصل وتبادل الأفكار في مسعى لتقريب وجهات النظر حول القضايا الإشكالية وتعزيز نقاط التقارب وتحصينها. كما تشكل الحوارات البرلمانية بوابةً لفرص لاحقة تؤسس لحوارات رسمية بين حكومات الدول.

ويعتبر الحوار البرلماني بين المجالس والبرلمانات العربية أحد أهم أدوات الفهم المشترك للقضايا المعاصرة وخاصةً القضايا الخلافية، كما أنه قناة هامة من قنوات تبادل التجارب والمعارف والخبرات، ومن هنا سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على تعزيز اللقاءات البرلمانية العربية حول قضايا نوعية متخصصة ذات أولوية للدول العربية.

كما سيعمل الاتحاد على تحفيز العمل البرلماني الجماعي، والتركيز على الأولويات العربية الكلية، إضافة إلى أولويات الدول العربية كل على حدة.

الهدف الاستراتيجي 4– تعزيز الحوار البرلماني العربي – الدولي:

تندرج علاقات الاتحاد مع المنظمات والاتحادات البرلمانية، والإقليمية، والدولية، في إطار أنشطته في ميدان الحوار البرلماني، وسوف نستعرض فيما يلي أهداف هذا الحوار ثم نتناول العلاقات القائمة مع مختلف المنظمات.

ومن المسلم به أن مبدأ الحوار قد أصبح أحد المبادئ المقبولة والمعمول بها في عالمنا المعاصر، ويشهد مسرح السياسة العالمية اليوم أشكالاً مختلفة من الحوار حول مختلف القضايا الدولية والإقليمية، منها حوار الشمال والجنوب، والحوار البرلماني العربي – الأوروبي، وحديثاً بدأ حوار الحضارات يشق طريقه بين أشكال الحوار المعروفة وكذلك الحوار بين الأديان ذات الأهمية.

وبالنسبة للعمل البرلماني العربي بالذات، يعتبر الحوار قناة ذات أهمية كبيرة، تهدف إلى إقامة جسر من التعارف والتفاعل بين البرلمانيين العرب، وزملائهم من برلمانيي العالم، تحقيقاً للتفاهم الدولي من جهة، وخدمة للقضايا العربية في المجال الدولي من جهة أخرى.

وفضلاً عن ذلك، لعب الحوار البرلماني دوراً هاماً في التأثير على أوساط واسعة من الرأي العام الدولي، لأن برلمانيي العالم يشكلون قطاعاً متميزاً له تأثيراته الواضحة على الناخبين والحكومات والمنظمات الدولية الذين ينشطون في إطارها، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني التي أصبحت تلعب دوراً فعالاً في مختلف مناحي الحياة.

ومن هذا المنطلق سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على تعزيز الحوار مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الإقليمية والمنظمات الفاعلة لكسب تأييدها حول القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية.

كما سيعمل على تشكيل قوة برلمانية ضاغطة على الحكومات من أجل دفعها إلى مواقف أكثر تأثيراً في تأييد القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

خامساً – متطلبات وممكنات العمل:

يحتاج تنفيذ الاستراتيجية إلى ممكّنات ومتطلبات للعمل البرلماني، معظمها يتعلق بتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية والمالية للاتحاد.

1- في الجانب التنظيمي والإداري:

تحديث إجراءات العمل: يتطلب تنفيذ الاستراتيجية إدارة رشيدة للعمل في الاتحاد البرلماني العربي، وهذا يستدعي تحديث إجراءات العمل، عن طريق تحسين قواعد الإجراءات، وإعداد نظام لسير العمل، وبلورة استراتيجية للبرلمان الإلكتروني.

ومن هنا سيتم التركيز على المكونات التالية:

المكوّن الأول: تحديث قواعد إجراءات العمل: من خلال الاعتماد على بنية إدارية أكثر عصرية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وأساليب التواصل الإداري الحديث، وكذلك من خلال تقليص الروتين المطلوب للإنجاز وأداء المهام، ومراجعة كافة الإجراءات القائمة واستبعاد غير المبرر منها. يتطلب هذا المكوّن أيضاً مراجعة الصيغ والأشكال المكتبية المعتمدة لدى الأمانة العامة للاتحاد، وتحديث القديم منها واقتراح صيغ جديدة، تواكب التطور المكتبي والإداري، بحيث يسهل أداء المهام الإدارية.

المكوّن الثاني: تنظيم سير العملية الإدارية: من خلال وضع نظام إداري واضح يعتمد على أدلّة العمل الإرشادية مشفوعة ببرمجة وظيفية وزمنية للمهام والإجراءات المطلوب إنجازها، يمكن الوصول إلى ذلك أيضاً من خلال هندسة وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية لتوفير بيئة عمل مثلى.

المكوّن الثالث: الانتقال إلى جيل جديد من الأداء الإداري: يعتمد على مخرجات الثورة التقنية والتكنولوجية، ويعتمد الشبكة الإلكترونية، كحامل رئيسي لأنشطة الأمانة العامة للاتحاد، يسهم في اعتماد العمل الإلكتروني.

رفع الكفاءة التنظيمية: يتطلب تنفيذ الاستراتيجية رفع الكفاءة التنظيمية، وإدارة الموارد البشرية، وزيادة معرفة الموظفين بالمهام ذات الطابع البرلماني، وتعزيز التفاعل البنّاء مع مختلف الجهات المعنية.

ومن هنا، تركز الاستراتيجية على تأهيل الشبكة الإدارية الداخلية للأمانة العامة للاتحاد، والعمل على نشر "الثقافة المؤسسية" "Institutional Culture"، بين كوادر الأمانة العامة للاتحاد. بمعنى أن يكون هناك جذر ثقافي مشترك لكافة العاملين في الأمانة العامة للاتحاد، بعيداً عن التخصصات الدقيقة للكوادر، ويتعلق بثقافة العمل

البرلماني، وخصوصيته وأهميته. يسهم أيضاً في فهم الكوادر لطبيعة الرسالة التي تؤديها مؤسسة الاتحاد، بشكل مباشر في تحسين أداء الكوادر ويعزز الانتماء التنظيمي والمؤسسي لديهم.

كما تركز على تعزيز قدرة الأمانة العامة للاتحاد على التعامل بكل مرونة وتفاعلية مع المؤسسات البرلمانية، وغير البرلمانية الشريكة خارج الأمانة العامة للاتحاد. فالأمانة العامة للاتحاد تمثل نقطة وصل بين العديد من المؤسسات المعنية بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. في سبيل ذلك، سيكون من الضروري التأكد من جهوزية وقابلية البنية الإدارية والتنظيمية الداخلية لإدارة ملف التعامل مع الشركاء الخارجيين بكل مسؤولية، بحيث يكون قادراً على نقل الرسائل إلى هؤلاء الشركاء بكل وضوح واستقبال ردودهم ومشاركاتهم، والتعامل معها وإحالتها إلى الجهات المعنية بمتابعتها بسرعة وكفاءة في حال اقتضى الأمر ذلك.

تطوير القدرات: ستعمل الاستراتيجية على تطوير قدرات العاملين في الأمانة العامة للاتحاد لتساعدهم على أداء مهامهم بكل فاعلية وكفاءة وفق فهم أفضل للعمل البرلماني، (أهدافه وأدواته...)، وهذا التطوير سيكون وفقاً لتطوير هيكلي، يشمل توصيفاً جديداً للوظائف والمهام.

2- تطوير قواعد البيانات والمعلومات:

يحتاج العمل البرلماني إلى بيانات ومعلومات تساعد في تطوير عناصر البيئة التشريعية من جهة، وتسهل عملية المتابعة والرقابة التي تمارسها البرلمانات من جهة أخرى.

ومن هنا، سيعمل الاتحاد البرلماني العربي على دعم توفير قواعد بيانات ومعلومات حول الأهداف الاستراتيجية وخطط العمل والنشاطات، تساعد في برمجة العمل البرلماني وتسهيله.

3- تطوير منهجيات التخطيط البرلماني والمتابعة والتقييم:

يعتبر تطوير تخطيط العمل البرلماني من أهم مقومات النجاح. فاختيار الأهداف القابلة للتحقيق والمقدرة على التمييز بين الأهداف، وسبل تحقيقها من سياسات ونشاطات ومدى كفايتها تشكل جوهر النجاح في إعداد خطط واقعية مرنة قابلة للتحقيق والتغيير، وفقاً لمستجدات وتطور تغيرات بيئة العمل البرلماني.

وتعتبر متابعة تنفيذ مكونات الاستراتيجيات، وخطط العمل السنوية قضية على جانب كبير من الأهمية، فعليها تتوقف الكفاءة في إعداد تقارير التقييم السنوية والحسابات الختامية، باستخدام مؤشرات الإنجاز المادي والمالي ومؤشرات الأداء البرلماني المبنية على وجود أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس، لتسهيل عملية التحقق من مدى تحقيق الأهداف، وتصحيح اختلالات تنفيذ السياسات والنشاطات البرلمانية.

سادساً – التحديات والعوائق:

تشير نتائج تحليل الحالة، وسياق العمل البرلماني العربي، واستمرار مظاهر الخلل في عدد من أوجه العمل التنموي بمجالاته السياسة والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، على المستويات العالمية والإقليمية، إلى بروز عدد من التوجهات التي سيكون لها الأثر الكبير على خطة العمل الاستراتيجية، للاتحاد البرلماني العربي، خلال السنوات القادمة، ومن أهم هذه التحديات:

1- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السوري، وممارساته المخالفة للمواثيق والمعاهدات الدولية.

2- انتشار الإرهاب وضعف الاستقرار في عدد من الدول العربية كاليمن وليبيا وسورية.

3- التدخلات الدولية والإقليمية، في بعض الدول العربية والحصار المطبق على بعضها.

4- اختلاف الآراء والشرخ الكبير، حول بعض القضايا الجوهرية وخاصة الإرهاب.

5- محدودية الدور البرلماني، وتأثره بالمواقف السياسية للدول.

6- انتشار ظواهر النزوح واللجوء والهجرة، في بعض الدول العربية، واتساع دائرة الفئات الهشة.

7- ضعف التعاون الاقتصادي بين الدول العربية (التجارة، الاستثمار، تمويل التنمية...).

8- التبيان التشريعي بين الدول العربية ومحدودية دور المجالس والبرلمانات على المستويين الوطني والعربي.

9- ضعف الموارد وتباينها بشكل كبير بين الدول العربية.

10-التدهور البيئي والتغير المناخي واستنزاف الثروات.

****

11- تقرير الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها التاسعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم الأربعاء الواقع في 07 كانون الثاني/ يناير 2023، حول محتوى تقرير الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، الذي اجتمع في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم الأربعاء الواقع في 07 كانون الثاني/ يناير 2023، والمتضمنة الآتي:

11-01 – الموافقة على النموذج الاسترشادي حول قانون الجرائم البيئية:

النموذج الاسترشادي حول قانون الجرائم البيئية(*)

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية –أينما وردت في هذا النظام– المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتض السياق غير ذلك:

الجهة المختصة: الوزارة، أو أي من المراكز الوطنية لقطاع البيئة، كل بحسب اختصاصه، ووفقاً لما تحدده اللوائح.

الترخيص: وثيقة تمنحها الجهة المختصة للشخص للإذن له بممارسة نشاط بيئي.

نشاط بيئي: أي نشاط تشغيلي أو فني له علاقة بقطاع البيئة.

الأثر البيئي: كل تغيير سلبي أو إيجابي يؤثر في البيئة نتيجة ممارسة أي نشاط.

البيئة / الأوساط البيئية: كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو أي كائن حي؛ من ماء وهواء ويابسة وتربة وأحياء وتنوع أحيائي وغازات في الغلاف الجوي ومسطحات مائية، وما تحتويه هذه الأوساط من جماد وأشكال مختلفة من طاقة وموائل بيئية وعمليات طبيعية وتفاعلها فيما بينها.

قطاع البيئة: يشمل الأوساط البيئية والأنشطة والبرامج المتعلقة بها، والتي تهدف إلى ضمان حماية البيئة وسلامتها، وتنمية الأوساط البيئية لضمان استدامتها وحمايتها من أي مصدر للتلوث.

الاعتبارات البيئية: كل ما يجب أخذه في الحسبان –عند تخطيط أي مشروع– من أنظمة وقرارات واستراتيجيات وبرامج بيئية.

المبادئ البيئية: مبادئ متعارف عليها في المنظمات الدولية والاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة، وتهدف إلى حماية البيئة .

(*) تم إقرار هذا النموذج الاسترشادي حول قانون الجرائم البيئية في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.

الموارد الطبيعية: جميع المواد الحية وغير الحية –الموجودة في الطبيعة– ومنتجاتها، التي يستغلها أو يستثمرها الإنسان بشكل مباشر، كالهواء والمياه والأراضي والتربة والتنوع الأحيائي والتكوينات الجيولوجية ذات القيمة البيئية.

التنوع الأحيائي: التعدد في أنواع الكائنات النباتية أو الحيوانية أو المجهرية وعددها، والتباين بين هذه الأنواع.

الكائنات الفطرية: أي كائن حي أو ميت، وينتمي علميًّا إلى المجموعات الحيوانية أو النباتية، ولا يدخل في ذلك الإنسان والكائنات المدجنة والأليفة.

الموائل: مواقع تعيش أو تنمو أو تتكاثر فيها الكائنات الفطرية بشكل طبيعي ومترابط ومتكامل مع الظروف المحيطة.

الحياة الفطرية: الكائنات الفطرية النباتية والحيوانية وموائلها.

المناطق المحمية: مواقع برية أو بحرية أو ساحلية تحددها الجهة المختصة، ومخصصة لحماية الكائنات الفطرية وتنميتها.

مشتق: كل ما يستخرج من الكائنات الفطرية سواء بشكل طبيعي أو غير طبيعي.

منتج: أي جزء من أي كائن فطري، سواء أكان مصنّعًا جزئيًّا أم كليًّا أو غير مصنّع.

وسائل المكافحة الحيوية: استخدام النظم الحيوية أو الكائنات الحية أو مشتقاتها للحد من الآفات وأمراض النباتات، وضبطها، ومكافحتها.

الغطاء النباتي: النباتات الطبيعية سواء أكانت أعشابًا أم شجيرات أم أشجارًا.

أراضي الغطاء النباتي: جميع الأراضي المملوكة للدولة التي تحتوي على نباتات برية وما في حكمها. وتشمل: المراعي، والغابات، والمنتزهات الوطنية والبرية والجيولوجية، والمناطق الرطبة، والمناطق السهلية، والمناطق الرملية (الكثبان)، والمناطق الجبلية، والوديان، والمناطق الساحلية، والجزر.

الغابات: تجمع نباتي يتكون من نوع أو عدة أنواع من الأشجار أو الشجيرات أو النباتات العشبية في حالة نقية، أو مختلطة بكثافة شجرية لا تقل عن (10%) من مساحة الموقع، سواء أكان هذا التجمع طبيعيًّا أم مستزرعًا.

المراعي: الأراضي المغطاة –كليًّا أو جزئيًّا– بنباتات محلية أو غير محلية نامية نمواً طبيعيًّا، وتتفاوت في صلاحيتها للرعي وتغذية الحيوانات، سواء أكانت أعشابًا أم شجيرات أم أشجارًا، ويدخل ضمنها:

المراعي التي تدهورت وأعيد استزراعها بنباتات رعوية، وتكون على أراضٍ غير مستغلة في الزراعة والسكن والمنافع العامة.

الأشجار: أي شجرة لها جذع خشبي أو هوائي، وترتفع عن سطح الأرض (1.5) مترًا ونصف المتر فأكثر، سواء أكانت نامية نموًّا طبيعيًّا أم مستزرعة.

الشجيرات: أي نبتة طبيعية أو مستزرعة نامية، ويبلغ ارتفاعها من نصف متر إلى أقل من (1.5) متر ونصف المتر.

المنتزهات الوطنية والبرية والجيولوجية: مواقع ضمن أراضي الغطاء النباتي ذات خصائص بيئية أو جيولوجية فريدة جرى تطويرها للمحافظة عليها وتشجيع السياحة البيئية فيها.

البيئة البحرية والساحلية: المناطق البحرية والمناطق الساحلية والجزر أو أي مكون من مكوناتها الطبيعية، سواء أكانت أشجارًا أم شجيرات أم نباتات أم أعشابًا أم طحالب أم شعبًا مرجانية أم أحياء بحرية أو مجهرية، ونحوها.

الموارد المائية: المياه السطحية والجوفية المتجددة وغير المتجددة، وتشمل: مياه الآبار، والعيون، والينابيع، والسدود، ومياه الأمطار.

المسطحات المائية: تراكم للماء على سطح الأرض أو في جوفها، وتشمل المحيطات والبحار والبحيرات والبرك والأراضي الرطبة والمكونات الجغرافية الأخرى التي تنتقل فيها المياه من مكان إلى آخر.

حماية البيئة: المحافظة على البيئة، وتشمل: منع التلوث، والتخفيف من حدته، والحد من تدهور البيئة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال الالتزام بالمقاييس والمعايير والإجراءات الوقائية أو العلاجية المتعلقة بالبيئة وفقاً لأحكام النظام واللوائح.

جودة الهواء: الخصائص التي تتميز بها حالة الهواء والتي تُقوَّم استناداً إلى المقاييس والمعايير التي تضعها الجهة المختصة لحماية البيئة وصحة الإنسان.

تلوث البيئة: وجود مادة أو أكثر من المواد أو العوامل بكميات أو صفات معينة لمدة زمنية؛ تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالبيئة.

المكونات السائلة: أي مادة سائلة أو زيتية تسبب تلوثًا للأوساط البيئية.

الملوثات: أي مادة صلبة أو سائلة أو غازية أو أدخنة أو أبخرة أو انبعاثات أو ضوضاء أو إضاءة أو أي مؤثر آخر طبيعي أو بشري يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة أو تدهورها.

الانبعاثات: انطلاق غازات أو جسيمات عالقة إلى الهواء من مصدر محدد.

المقاييس البيئية: حدود أو نسب تركيز الملوثات أو الانبعاثات التي لا يسمح بتجاوزها؛ لضمان مستوى جودة الأوساط البيئية.

النفايات الخطرة: مُخلفات تشكل ضرراً على البيئة ومكوناتها وصحة الإنسان، وتحتفظ بخواص خطرة أو معدية، مثل: السُمية العالية أو القابلة للانفجار أو التفاعل، والتي ليس لها استخدام ما لم تعالج وفقاً لاشتراطات خاصة.

الإضرار بالبيئة: تأثير سلبي في البيئة، يقلل من قيمتها البيئية أو الاقتصادية، أو يؤثر في إمكان الاستفادة منها أو يغير من طبيعتها، أو يؤدي إلى اختلال التوازن الطبيعي بين عناصرها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

التدهور البيئي: إضرار شديد بالأوساط البيئية بسبب استنزاف الموارد الطبيعية، أو تدمير الموائل البيئية، أو انقراض الحياة الفطرية، أو تلوث الأوساط البيئية وتدني مستوى جودة الهواء والمياه والتربة.

الكارثة البيئية: أي حالة أو حادث ناتج من فعل طبيعي أو بشري ويترتب عليه تهديد الموائل البيئية أو الإضرار بالبيئة، وتتطلب مواجهته إمكانات وإجراءات أكبر من تلك التي تتطلبها الحوادث العادية أو تستوعبها القدرات المحلية، بما يستدعي تدخّل الجهات المعنية وتعاونها.

المواد المستنفدة لطبقة الأوزون: مواد تتميز بثباتها الكيميائي في طبقة الغلاف الجوي القريب من سطح الأرض وتحتوي على ذرة أو أكثر من الكلور أو البروم أو كليهما معاً، وتبدأ في تفاعلات تؤدي إلى تفاعلات متسلسلة في طبقة (الستراتوسفير) الجوي تؤدي إلى نفاد الأوزون.

مياه الصرف: مياه أدى استخدامها إلى تغير لونها أو طعمها أو رائحتها أو مستوى أمنها الصحي أو البيئي، وتشمل المياه المستخدمة لأغراض صحية أو صناعية أو زراعية.

مياه الصرف المعالجة: مياه خارجة من محطة معالجة مياه الصرف بعد معالجتها طبقاً لمقاييس ومعايير محددة.

حقن المياه: ضخ مياه الصرف المعالجة إلى الطبقات الجوفية.

دراسة التدقيق البيئي: دراسة تشمل نتائج فحص موضوعي ومنظم ودوري وموثق للعمليات التشغيلية لمنشأة معينة، تُعد بعد إنشاء أو خلال تشغيل المنشأة؛ من أجل التحقق من استيفائها الاشتراطات

والضوابط والمقاييس والمعايير البيئية وتحسين الأداء البيئي للمنشأة، والتزامها بالأحكام الواردة في النظام واللوائح والترخيص والتصريح.

دراسة التقييم البيئي الاستراتيجي: دراسة لتحديد وتقدير وتقييم التأثيرات البيئية التي قد تنتج من السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج على مستوى القطاعات والمناطق التي تقترح الجهات الحكومية تخصيصها لقطاع تنموي أو بشري؛ لتضمين جميع الاعتبارات البيئية وإدراجها بالتوازي مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة تقييم الأثر البيئي: دراسة لتحديد وتقدير وتقييم التأثيرات البيئية التي قد تنتج من إنشاء أي مشروع أو نشاط، أو تشغيله، أو تعديله، أو إزالته؛ لتضمين جميع الاعتبارات البيئية وإدراجها بالتوازي مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتحديد البدائل والإجراءات اللازمة لحماية البيئة.

التعويضات: ما يدفعه المتسبب بالإضرار أو التلوث أو التدهور البيئي؛ لجبر الضرر المترتب جراء ذلك الإضرار أو التلوث أو التدهور البيئي أو إزالته. وتشمل تكاليف إعادة التأهيل التي يدفعها حال تعذر قيامه بإعادة التأهيل.

إعادة التأهيل: كل إجراء على موقع متدهور بيئيًّا، أو ألحق به ضرر بيئي أو تلوّث؛ لإعادته إلى حالته الطبيعية من التوازن البيئي، وفقاً للمعايير التي تحددها الجهة المختصة.

السياحة البيئية: النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان، محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئية

تعريف الجرائم البيئية: هي مجمل الأنشطة غير المشروعة التي تمس بالبيئة وتعود بالنفع على بعض الأفراد والمجموعات والمنشآت ويمكننا تمييز خمسة فئات من الجرائم البيئية ألا وهي:

- التجارة غير المشروعة بالأنواع البرية.

-الاستغلال غير المشروع للغابات

-الصيد غير المشروع

-إلقاء النفايات والمواد الخطرة والسلامة والاتجار غير المشروع به.

-استغلال المعادن والاتجار غير المشروع بها.

جهاز البيئة: ينشأ جهاز للبيئة من أربعة عشر عضواً، يتم تأليفه وتحديد مهامه بموجب مرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير البيئة، على أن يكون التمثيل مناصفةً بين الوزارات المعنية بالبيئة وذوي العلاقة من القطاع الخاص (الجمعيات البيئية والخبراء البيئيين).

المادة الثانية: يهدف هذا القانون الى تحقيق ما يأتي:

1- المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع الجرائم البيئية.

2- حماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة.

3- المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وترشيد استخدامها.

4- ينطلق القانون الاسترشادي لتعزيز حقوق المواطن العربي للعيش في بيئة سليمة، حيث يمثل هذا النوع من الجرائم تهديداً آخذاً في التوسع لا يعرض البيئة والتنوع البيولوجي والصحة العامة للخطر فحسب، بل الأمن الإقليمي والعربي.

المادة الثالثة: تصنيف الجرائم البيئية حسب طبيعتها.

أولاً: الجرائم الماسة بالبيئة الجوية

تعتبر من أكثر اشكال التلوث البيئي انتشاراً، نظراً لسهولة انتقالها وانتشارها من منطقة إلى أخرى وبفترة زمنية وجيزة نسبياً، ويؤثر في هذا النوع من التلوث على الإنسان والحيوان والنبات تأثيراً مباشراً، ويخلّف آثار بيئية وصحية واقتصادية واضحة.

ثانياً: الجرائم الماسة بالبيئة المائية، عبر إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيماوية أو البيولوجية للماء وتتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات أو النباتات البرية أو المائية وتمس بجمال المواقع، أو تعرقل اي استعمال طبيعي آخر للمياه.

ثالثاً: الجرائم الماسة بالبيئة البرية، والتي تصيب الغلاف الصخري والقشرة العلوية للكرة الأرضية، وينتج عنها تغيير في الخواص الكيميائية او الفيزيائية أو البيولوجية، بحيث تؤثر في الكائنات الحية التي تستوطن في التربة.

المادة الرابعة: تصنيف الجرائم حسب خطورتها

تقسم الجرائم الماسة بالبيئة إلى جنايات وجنح ومخالفات بينما تقسم الجزاءات إلى عقوبات وتدابير أمنية.

المادة الخامسة: تبدأ المسؤولية الإدارية والجنائية للأفراد عن الجرائم البيئية من سن 16 عاماً.

المادة السادسة:

لا يجوز لأي شخص أو مشروع، استخدام البيئة في أي نشاط يلوث البيئة، أو يسهم في تدهورها، أو يلحق ضرراً بالموارد الطبيعية أو الكائنات الحية أو يخل، أو يمنع الاستخدام أو الاستعمال أو الاستغلال الرشيد والمشروع للبيئة.

المادة السابعة:

لا يجوز لأي شخص أو مشروع، استغلال المناطق التي تحددها القوانين أو الأنظمة، أو يحددها جهاز البيئة كمنطقة محمية أو ذات اعتبارات بيئية خاصة، في أي غرض من الأغراض التي تؤدي إلى مخالفة أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

المادة الثامنة:

تلتزم المشروعات المختلفة، في ممارستها لأنشطتها بعدم انبعاث أو تسرب المواد والعوامل الملوثة للبيئة، بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها في القانون والقرارات المنفذة له.

المادة التاسعة:

لا يجوز استخدام آلات أو محركات أو مركبات، تنبعث منها أو من عوادمها مواد أو ملوثات، تجاوز الحدود التي يقرها جهاز البيئة.

المادة العاشرة:

يحظر على جميع المشروعات، بما في ذلك المحال العامة والمشروعات التجارية والصناعية والسياحية والخدمية، تصريف أو إلقاء أية مواد أو مخلفات أو سوائل، أو القيام بأية أنشطة من شأنها إحداث تلوث أو تدهور في البيئة الساحلية أو المياه المتاخمة لها، ويعتبر كل يوم من استمرار التصريف أو النشاط المحظور، مخالفة منفصلة.

المادة الحادية عشرة:

مع مراعاة احكام اي تشريع آخر، يحظر تحت طائلة المسؤولية القانونية إلقاء اي مادة ملوثة او ضارة بالبيئة البحرية في المياه الاقليمية او على منطقة الشاطئ ضمن الحدود والمسافات التي يحددها الوزير بمقتضى تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة الثانية عشرة:

– يحظر طرح اي مواد ضارة بسلامة البيئة او تصريفها او تجميعها سواء كانت صلبة او سائلة او غازية او مشعة او حرارية في مصادر المياه.

– يمنع تخزين اي مواد ورد ذكرها في البند (1) من هذه الفقرة على مقربة من مصادر المياه ضمن الحدود الآمنة التي يحددها الوزير بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية وبحيث تشمل حماية الأحواض المائية وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

المادة الثالثة عشرة: متطلبات الحماية من الجرائم البيئية:

1. تكييف التشريعات الوطنية وزيادة وسائل القوى الأمنية.
2. مكافحة غسل الأموال المرتبط بالجرائم البيئية وأساليب الاتجار الجديدة المتعلقة بهذا النوع من الجرائم.
3. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

المادة الرابعة عشرة:

يتولى جهاز البيئة إصدار القرارات والتعليمات في جميع المسائل التي تختص بالبيئة، ويمارس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لذلك، وعلى الأخص ما يأتي:

- وضع الخطط والسياسات، والإشراف على تنفيذها، بما يحقق أغراضه.
- المشاركة في رسم سياسة الأبحاث العلمية المتعلقة بالبيئة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الحق في طلب البيانات التي يراها ضرورية من أية جهة تمارس نشاطاً، قد يؤدي إلى تلوث أو تدهور البيئة.
- دراسة العقود والاتفاقات، التي تقرر حقوقاً لجهاز البيئة أو ترتب التزامات عليه.

المادة الخامسة عشرة:

لجهاز البيئة في سبيل تحقيق أهدافه التعاون والتنسيق مع جميع الجهات المعنية للقيام بما يأتي:

- إعداد مشروعات القوانين والتشريعات، وإصدار النظم التي تحقق سلامة وحماية وتطوير البيئة.
- بحث ودراسة واقتراح الخطط والسياسة العامة لشئون البيئة، على مستوى الدولة.
- دراسة ومناقشة الخطط والسياسات التي تضعها الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات، التي تمارس نشاطاً قد يؤثر على البيئة، واقتراح الحلول لأية مشكلات أو معوقات بيئية، تواجه هذه البرامج والمشروعات.
- بحث ودراسة ووضع الاقتراحات والحلول لأية أمور أو مشكلات ذات علاقة بالبيئة تحال إليه من مجلس الوزراء، أو من أية جهة أخرى رسمية أو غير رسمية، في الدولة.
- إجراء أو الإشراف على أبحاث ودراسات شاملة عن التلوث ومراقبة آثاره السلبية على الصحة والبيئة، واتخاذ جميع الإجراءات الوقائية والوسائل اللازمة الممكنة، للحد من التلوث البيئي بجميع أشكاله، ومنع التدهور البيئي.
- وضع الأسس اللازمة لربط الاعتبارات البيئية بسياسة التخطيط والتنمية على مستوى الدولة، وذلك بإدخال مفهوم الإدارة البيئية كجزء لا ينفصل عن السياسة المقررة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية، التي تتولى تنفيذها الأجهزة الحكومية أو القطاع الخاص، عن طريق تقويم المردود البيئي للمشروعات.
- مراقبة الأنشطة العامة والخاصة التي تؤثر بشكل سلبي على البيئة.
- دراسة طبيعة التربة والمياه والطاقة، واقتراح وسائل المحافظة عليها من التدهور وانخفاض كفايتها، وذلك عن طريق الضوابط اللازمة، للحد من سوء استخدامها أو استنزافها.
- دراسة طبيعة المناطق الساحلية والبيئة البحرية، واقتراح حماية مواردها وتنميتها وتطويرها.
- وضع وتطوير الإجراءات الوقائية الخاصة بالحد من التلوث البحري من النفط والمواد والأنشطة الضارة الأخرى، وتطوير القوى العاملة وتدريبها، لتنفيذ خطط مكافحتها.
- إنشاء مختبر مرجعي للبيئة، وتوفير الكادر الفني والمعدات اللازمة لتشغيله.
- تحديد ومراقبة الضوابط والحدود المسموح بها لمستوى انبعاث المواد الملوثة للبيئة وتركيزها فيها.

- العمل على تنمية الاهتمام بالنواحي التربوية والإعلامية والاجتماعية والثقافية، لزيادة وتطوير الوعي البيئي، وذلك لتمكين المجتمع من المساهمة الفعالة لتحقيق الأهداف المرجوة للحفاظ على البيئة وتطويرها.
- وضع وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة لتدريب وتأهيل الكوادر الفنية في مجال شئون البيئة.
- إجراء حصر شامل لمشكلات الاستيطان البشري، وتتبع آثار تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية على التجمعات البشرية وأثرها على البيئة، واقتراح البرامج التي توفر الحلول المناسبة ووضعها موضع التنفيذ.
- وضع النظم الكفيلة بتجميع وتحليل البيانات والمعلومات وتبادلها، والاستفادة من معاهد البحوث والمنظمات والجمعيات المتخصصة في مجال شئون البيئة، سواء داخل الدولة أو خارجها.
- دراسة الاتفاقيات الدولية والإقليمية والعربية المعنية بشئون البيئة، وإبداء الرأي بالنسبة للانضمام إليها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- التنسيق مع الجهات المعنية في علاقات الدولة بالمنظمات الدولية والإقليمية والعربية المعنية بشئون البيئة.
- تحديد الضوابط المتعلقة بالاستيراد والتعامل مع المواد الكيماوية والمشعة، ومراقبة تطبيقها.
- وضع الأسس اللازمة للإدارة السليمة للمخلفات الصناعية والصحية والمنزلية.
- السعي لتحقيق التنسيق، على الصعيدين الإقليمي والدولي، لتحقيق سلامة وحماية وتطوير البيئة.

المادة السادسة عشرة:

تتكون إيرادات جهاز البيئة أو الموارد المالية لجهاز البيئة من:

- مساهمة مالية سنوية تلحظ في قوانين الموازنة العامة وتحدد وفقا لحاجاته.
- الرسوم الخاصة بحماية البيئة التي تفرض بموجب هذا القانون أو بقوانين خاصة.
- الإعانات والمنح والهبات والوصايا التي تقدم له لا سيما من الهيئات الوطنية والأجنبية الرسمية والخاصة بهدف حماية البيئة وتنميتها.

- الغرامات والتعويضات التي يحكم بها أو يتفق عليها بشأن الأضرار التي تصيب البيئة تطبيقاً لأحكام هذا القانون والمصالحات التي تجري بشأنها.
- ريع وعائدات وفوائد أمواله.

تكون للجهاز موازنة خاصة وتعتبر أمواله أموالاً عامة.

تخصص موارد الجهاز في سبيل تحقيق أهدافه.

تعتبر الإيرادات أو الموارد المالية وما تنتجه من عائدات وفوائد أموالاً للجهاز وتودع في حساب خاص وفقاً لأصول تحدد في نظام الجهاز.

المادة السابعة عشرة:

يُحظر كل ما من شأنه الإضرار بالمناطق المحمية أو الإخلال بالتوازن الطبيعي فيها، وعلى وجه خاص ما يأتي :

- الإضرار بمكوناتها الحية وغير الحية.
- قطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو اقتلاعها أو نقلها أو تجريدها من لحائها أو أوراقها أو أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الاتجار بها.
- إشعال النار في غير الأماكن المخصصة لذلك التي تحددها الجهة المختصة.
- ترك النفايات فيها، أو دفنها، أو حرقها، أو رميها في غير الأماكن المخصصة لها التي تحددها الجهة المختصة.
- الرعي أو الزراعة في غير المواقع والمدد التي تحددها الجهة المختصة .
- إطلاق فيها أو في المواقع المحيطة بها؛ أي من أنواع الكائنات الفطرية الدخيلة أو الغازية، أو استزراعها.
- إتلاف منشآتها الثابتة أو المنقولة، أو قطع السياجات التي تضعها الجهة المختصة داخلها وحولها أو إتلافها، أو العبث في علاماتها الحدودية أو الإرشادية.

المادة الثامنة عشرة:

يُعفى العاملون في الجهة المختصة من المسؤولية عن أيّ ضرر بيئي، نتيجة خطأ غير متعمد وغير ناتج عن إهمال، خلال عمليات إزالة تلوث ناتج عن الطوارئ والكوارث البيئية.

لا يخل الإعفاء الوارد في الفقرة (1) من هذه المادة بحق المتضرر في التعويض عن المسؤولية المدنية.

المادة التاسعة عشرة:

يعين محام عام بيئي متفرغ أو أكثر يكلفه المدعي العام الاستئنافي لملاحقة الجرائم البيئية وفق الأصول المحددة في القوانين المعمول بها.

- يدعي المحامي العام البيئي بالجريمة البيئية ويحدد أسماء المدعى عليهم. وله أن يدعي في حق مجهول أمام قاضي التحقيق فيحرك بادعائه الدعوى العامة أو الادعاء مباشرةً أمام المحاكم المختصة.
- تُعتبر جرائم بيئية الجرائم الناجمة عن:

- مخالفة القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية الثروة الحرجية والغابات والمحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي وحماية الهواء والماء والتربة من التلوث وتلك المتعلقة بمكافحة الاضرار الناجمة عن الصوت والضجيج.
- مخالفة القوانين والأنظمة المتعلقة بالمقالع والمرامل والكسارات.
- مخالفة القوانين والأنظمة البيئية الخاصة بتحديد الشروط البيئية للمؤسسات المصنفة على اختلافها.
- مخالفة القوانين البيئية والأنظمة البيئية التي تحمي الأملاك العامة والخاصة للدولة والبلديات والمياه الإقليمية والتعديات البيئية على الأملاك البحرية والنهرية والمياه الجوفية.
- مخالفة القوانين المتعلقة بالتخلص من النفايات على أنواعها وخاصة النفايات الطبية والناتجة عن المستشفيات والنفايات الكيميائية والنووية.
- مخالفة القوانين والأنظمة التي تحمي الآثار والإرث الثقافي والطبيعي.

– للمحامي العام البيئي الاستعانة بالأخصائيين في الشؤون البيئية وفي شؤون الآثار والإرث الثقافي للقيام بالمهام التقنية والفنية التي يكلفهم بها، بعد تحليفهم اليمين القانونية إن لم يكونوا من الخبراء المحلفين.

– على رؤساء الأقلام في المحاكم المختصة إبلاغ وزارة البيئة عن كل حكم جزائي بيئي مبرم صدر في حق الشخص الطبيعي أو المعنوي من أجل تدوينه، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تثبيته.

– تنشر الأحكام والقرارات الصادرة عن القضايا البيئية في صحيفتين محليتين بما فيها القرار بحفظ الدعوى.

المادة العشرون: إنشاء نيابة عامة متخصصة في قضايا البيئة باعتبار أن الجريمة البيئية من الجرائم الخطيرة.

****

11-02 – الموافقة على النموذج الاسترشادي حول قانون الملكية الفكرية:

النموذج الاسترشادي حول قانون الملكية الفكرية(*)

المادة الأولى:

تشمل حقوق المؤلف كل مصنف مبتكر أدبياً كان أو علمياً أو فنياً مهما تكن قيمته، والوجهة التي هو معدّ لها والطريقة أو الصيغة المستعملة في التعبير عنه وتشمل كذلك عنوان المصنف. والوارد بالمصنف هو التأليف في صيغته الأصلية وكذلك في الصيغة المشتقة.

ومن بين المصنفات المعنية بحقوق المؤلف:

–المصنفات الكتابية والمطبوعة ومن بينها الكتب والنشرات وغيرها.

(*) تم إقرار هذا النموذج الاسترشادي حول قانون الملكية الفكرية في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.

-المصنفات المبتكرة للمسرح أو للإذاعة (السمعية أو البصرية) سواء كانت من نوع التمثيلية التي تتخللها الموسيقى أو الرقص أو التمثيل الصامت.

-القطع الموسيقية الناطقة أو غير الناطقة.

-مصنفات التصوير الضوئي وما شابهها في نظر هذا القانون من المصنفات التي تسلك مسلك التصوير الضوئي.

-المصنفات السينمائية وما شابهها في نظر هذا القانون من المصنفات التي تسلك مسلك السينما في التعبير البصري.

-الصور الزيتية والرسوم والمطبوعات الحجرية والنقوش المعدنية بواسطة حمض النيتريك أو على الخشب والمنتوجات الفنية الأخرى الشبيهة بها.

-النحت في مختلف أنواعه.

-المصنفات المعمارية التي تشمل في آن واحد الرسوم والنماذج والأمثلة وكذلك كيفية الإنجاز.

-المدبجات والموشحات التي تخرجها الأنوال الفنية والفنون التطبيقية بما في ذلك المشاريع والأمثلة أو الصناعة نفسها.

-الخرائط وكذلك الرسوم والمنقولات الخطية أو التشكيلية والصور ذات الصبغة العلمية أو الفنية.

-المصنفات الشفوية مثل المحاضرات والخطب والمصنفات التي تماثلها.

-المصنفات المستوحاة من الفنون الشعبية.

-البرامج المعلوماتية.

-مبتكرات الألبسة للأزياء والوشاح.

-المصنفات الرقمية والتطبيقات الذكية.

تشمل الحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف أوجه التعبير، ولا تشمل:

-الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو مفاهيم الرياضيات في حد ذاتها، والتعابير أو الاستعارات البيانية.

-النصوص الرسمية ذات الصبغة التشريعية أو الإدارية أو القضائية وترجمتها الرسمية،

-الأخبار اليومية أو الأحداث المختلفة التي تتصف بكونها مجرد معلومات صحفية ومع ذلك تتمتع بالحماية مجموعات ما تقدم، إذا كانت مبتكرة من حيث اختيار او ترتيب محتوياتها.

المادة الثانية:

صاحب المصنف هو من آلت اليه ملكية ذلك المصنف بأحد أسبابها، على انه يجوز اعتبار من أذيع المصنف باسمه هو صاحب حق الملكية الى أن يثبت عكس ذلك وإذا قام بالتأليف شخص اعتباري عام أو خاص في نطاق وظائفهم فإن حقوق المؤلف يرجع لأولئك الأشخاص ما لم يقع التنصيص على خلاف ذلك بمقتضى عقد مبرم بين الطرفين ويستثنى من هذا المنتج السينمائي والسمعي البصري الذي يرجع إليه حقوق المؤلف.

يمكن للمؤلف أو من ينوبه أو لمن انجر لهم حق منه، التصريح بالمصنف أو إيداعه لدى الهيكل المكلف بالتصرف الجماعي في حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

ويعتبر ذلك التصريح أو الإيداع حجة على الغير ما لم يؤت بما يخالف ذلك.

تشمل الحماية الممنوحة بموجب حق المؤلف أوجه التعبير، ولا تشمل:

-الأفكار والإجراءات أو اساليب العمل أو مفاهيم الرياضيات في حد ذاتها،

-النصوص الرسمية ذات الصبغة التشريعية او الإدارية أو القضائية وترجمتها الرسمية،

- الأخبار اليومية أو الأحداث المختلفة التي تتصف لكونها مجرد معلومات صحفية

- المصنفات التي آلت الى الملك العام.

المادة الثالثة:

يعتبر المصنف عملاً مشتركاً إذا اشترك في إنتاجه شخصان أو عدة وتعذر بيان نصيب كل منهم في المشروع. وتكون حقوق المؤلف فيه ملكاً مشتركاً لهؤلاء الأشخاص.

ويعتبر المصنف عملاً مشتقاً إذا أقحم فيه مصنف سبقه بدون مشاركة صاحب المصنف الأول، وتكون حقوق المؤلف فيه ملكاً لمن قام بالتأليف الثاني مع مراعاة حق صاحب المصنف الأول الذي أدرج في العمل المركب.

ويعتبر المصنف عملاً جماعياً إذا برز لحيز الوجود بسعي من شخص أو من ذات معنوية تتولى نشره تحت إدارتها باسمها وكانت مشاركة مختلف المؤلفين الذين شاركوا في إعداده مندمجة في جملة ما يهدف

إليه بدون أن يمكن إسناد حق منفصل لكل منهم في جملة ما تم إنجازه وترجع حقوق المؤلف إلى الشخص أو الذات المعنوية التي أذنت بإنجازه وتولت نشره ما لم يقع التنصيص على خلاف ذلك ضمن عقد مكتوب ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

المادة الرابعة:

يتمتع أصحاب الترجمات أو الاقتباسات أو التغييرات أو التحويرات للمصنفات الأدبية أو العلمية أو الفنية بالحماية التي اقتضاها هذا القانون بدون أن تهضم حقوق المؤلفين الأصليين.

ويشمل هذا الإجراء كذلك مؤلفي مجموعات المصنفات كالموسوعات أو المنتخبات أو مجموعات تعابير الفنون الشعبية. أو قواعد البيانات التي تتضمن الوقائع البسيطة أو المعطيات، إذا كانت مبتكرة بسبب اختيار محتوياتها أو ترتيبها، مع مراعاة حقوق مؤلفي المصنفات الأصلية، على أن يذكر موطن الحذف أو الإضافة أو التغيير.

المادة الخامسة:

تندرج الفنون الشعبية ضمن التراث الوطني وكل تدوين بغاية الاستغلال المادي للفنون الشعبية يستوجب ترخيصاً من الوزارة أو الجهة المختصة المكلفة بالثقافة ويقتضي الحصول على ذلك الترخيص لحماية حقوق المؤلفين المحدثة طبقاً لهذا القانون.

كما يجب الحصول على ترخيص من الوزارة أو الجهة المختصة المكلفة بالثقافة في حال إنتاج المصنّفات المستوحاة من الفنون الشعبية وفي حال إحالة كل أو بعض من حقوق التأليف لمصنّف مستوحى من الفنون الشعبية وكذلك في صورة إحالة رخصة خاصة لاستغلال مثل ذلك التأليف.

وفي مفهوم هذا القانون تعتبر فنوناً شعبية كلّ الآثار الفنية الموروثة عن الأجيال السابقة بالعادات والتقاليد وسائر مظاهر الإبداع الشعبي.

المادة السادسة:

يتمتع المؤلف بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو التصرف فيها وهي:

- الحق في تقرير نشر مصنفه لأول مرة، وفي تعيين طريقة هذا النشر وموعده.
- الحق في نسبة المصنف إليه، وبوجه خاص حقه في وضع اسمه على جميع نسخ المصنف
- عندما يكون ذلك ممكناً – بالطريقة المألوفة.
- الحق في أن يبقى اسمه مجهولاً أو أن يستعمل اسماً مستعاراً.

- الحق في منع أي تحريف أو تشويه أو أي تعديل لمصنفه أو أي مساس به يكون من شأنه الإضرار بشرف المؤلف أو بسمعته.
- الحق في منع طرح مصنفه للتداول وفي سحبه من التداول رغم سبق تصرف المؤلف في حقوقه المالية، وذلك إذا طرأت أسباب جدية تبرر المنع أو السحب، ويجب في هذه الحالة أن يستصدر المؤلف من المحكمة المختصة حكماً بمنع طرح مصنفه للتداول أو بسحبه منه، وتقضي المحكمة في حالة إجابته إلى طلبه بإلزامه بأن يدفع مقدماً تعويضاً عادلاً لمن آلت إليه الحقوق المالية خلال أجل تحدده المحكمة وإلا اعتبر الحكم كأنه لم يكن.

ويقع باطلاً التصرف في أي من حقوق المؤلف الأدبية، سواء كان بعوض أو بغير عوض.

يباشر الخلف العام للمؤلف، من بعده، الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة، وتباشر الجهة الإدارية المختصة هذه الحقوق في حالة عدم وجود خلف عام للمؤلف.

المادة السابعة:

يتمتع المؤلف أو خلفه بالحقوق المالية الاستئثارية التالية:

- استنساخ مصنفه.
- ترجمة مصنفه إلى لغة أخرى أو اقتباسه أو توزيعه موسيقياً أو تحويره إلى شكل آخر.
- توزيع أصل أو نسخ من مصنفه للجمهور من خلال البيع أو أي تصرف آخر ناقل للملكية.
- تأجير أصل أو نسخ من مصنفه المجسد في تسجيل صوتي أو من مصنفه السينمائي أو من مصنفه الذي يكون عبارة عن برنامج حاسب، وذلك لأغراض تجارية.
- الأداء العلني لمصنفه.
- عرض أصل أو نسخ من مصنفه للجمهور بأية طريقة.
- إذاعة مصنفه.
- نقل مصنفه للجمهور.

المادة الثامنة:

لا يسري الحق الاستئثاري في التأجير بشأن برامج الحاسب إذا لم تكن البرامج والتطبيقات الذكية ذاتها هي المحل الأساسي للتأجير.

المادة التاسعة:

1-أن يكون الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي وجه بابتكار المصنف الجماعي ان يباشر وحده حقوق المؤلف الأدبية والمالية عليه، ما لم يكن هناك اتفاق بخلاف ذلك.

2- إذا ابتكر المؤلف لصالح شخص آخر، فإن حقوق التأليف تعود لمن تم لصالحه ما لم يتفق بالكتابة على غير ذلك.

المادة العاشرة:

يخضع ترخيص الحقوق المالية لمصنفات التطبيقات الذكية وبرامج الحاسب الآلي وتطبيقاته أو قواعد البيانات لأحكام التعاقد الوارد أو الملصقة على البرنامج سواء ظهرت على الدعامة الحاملة للبرنامج أو عند تحميل أو تخزين البرنامج في شاشة الحاسب الآلي أو الهواتف الذكية أو أي جهاز تقني آخر تم تحميل أو تخزين البرنامج عليه يكون مشتري البرنامج أو مستخدمه ملزماً بالشروط الواردة في أحكام التعاقد المذكورة.

المادة الحادية عشرة:

يجوز لصاحب الحق أو خلفه أن ينقل إلى الغير أياً من حقوقه المالية على المصنف، سواء كانت مجتمعة أو كل على حدة، أو أن يرخص له باستغلالها بموجب عقد مكتوب.

المادة الثانية عشرة:

للمؤلف أو خلفه الاتفاق على أن يتقاضى المقابل النقدي أو العيني نظير نقله للغير أو الترخيص له باستغلال أي من حقوقه المالية على المصنف، وذلك على أساس مشاركة نسبية في الإيراد الناتج من استغلال تلك الحقوق، كما يجوز للمؤلف أو خلفه الاتفاق على أساس مبلغ جزافي، أو الجمع بين الأساسين.

المادة الثالثة عشرة:

لا يترتب على مجرد تصرف المؤلف في أصل أو نسخة من مصنفه، أيا كان نوع التصرف، التنازل عن أي من حقوقه المالية على هذا المصنف، ومع ذلك لا يجوز إلزام المتصرف إليه بأن يُمكن المؤلف من

استنساخ المصنف أو عرض النسخة الأصلية منه أو نقله للجمهور، وذلك كله ما لم يتفق كتابة على خلافه.

المادة الرابعة عشرة:

يجوز الحجز على الحقوق المالية للمؤلف المتعلقة بمصنفاته المنشورة.

ولا يجوز الحجز على الحقوق المالية الواردة على المصنف الذي يتوفى مؤلفه قبل نشره، ما لم يثبت بصفة قاطعة أنه استهدف نشره قبل وفاته.

المادة الخامسة عشرة:

يقع باطلاً كل تصرف للمؤلف في مجموع إنتاجه المستقبلي من مصنفات.

المادة السادسة عشرة:

تنشئ الجهة الإدارية المختصة سجلاً تقيد فيه، بناء على طلب صاحب الحق وبمحض اختياره، التصرفات الواردة على حقوق المؤلف المالية المنصوص عليها في هذا القانون.

ولا يشترط للاعتداد بأي من هذه التصرفات قيدها في السجل.

ويجوز لصاحب الحق إيداع المصنفات المحمية طبقاً لأحكام هذا القانون لدى الجهة الإدارية المختصة وقيد هذه المصنفات في سجل ينشأ لهذا الغرض.

ويصدر بنظام الإيداع وقيد التصرفات أو المصنفات في السجل قرار من الوزير، ويستحق عن الإيداع والقيد رسم يصدر بتحديد فئاته قرار من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة السابعة عشرة:

يتمتع فنانو الأداء بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو التصرف فيها وهي:

- الحق في نسبة أدائهم إليهم، سواء كان حياً أو مثبتاً، إلا في الحالات التي تمليها طريقة استخدام الأداء.
- الحق في منع أي تحريف أو تشويه أو أي تعديل في أدائهم أو أي مساس به يكون من شأنه الإضرار بشرف فناني الأداء أو بسمعتهم.
- ويقع باطلاً التصرف في أي من هذه الحقوق، سواء كان بعوض أو بغير عوض .

يباشر الخلف العام لفنان الأداء، من بعده، الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة، وتباشر الجهة الإدارية المختصة هذه الحقوق في حالة عدم وجود خلف عام لفنان الأداء.

المادة الثامنة عشرة:

يتمتع فنانو الأداء بالحقوق المالية الاستئثارية التالية:

- إذاعة أدائهم غير المثبت ونقله للجمهور، إلا إذا سبق إذاعة الأداء بموافقتهم.
- تثبيت أدائهم غير المثبت.
- استنساخ أدائهم المثبت.
- توزيع أصل أو نسخ من أدائهم المثبت على الجمهور، وذلك من خلال البيع أو أي تصرف آخر ناقل للملكية.
- تأجير أصل أو نسخ من أدائهم المثبت للجمهور، وذلك لأغراض تجارية.
- نقل أدائهم للجمهور.

ولا يسري حكم هذه المادة بمجرد موافقة فناني الأداء على إدراج أدائهم ضمن مصنف سمعي بصري.

المادة التاسعة عشرة:

يتمتع منتجو التسجيلات الصوتية بالحقوق المالية الاستئثارية التالية:

- استنساخ تسجيلاتهم الصوتية.
- توزيع أصل أو نسخ من تسجيلاتهم الصوتية على الجمهور من خلال البيع أو أي تصرف آخر ناقل للملكية.
- تأجير أصل أو نسخ من تسجيلاتهم الصوتية للجمهور، وذلك لأغراض تجارية.
- نقل تسجيلاتهم الصوتية للجمهور.
- إذاعة تسجيلاتهم الصوتية
- الحق في منع أي استغلال لتسجيلاتهم بأية طريقة من الطرق دون ترخيص منهم.

المادة العشرون:

تتمتع هيئات الإذاعة بالحقوق المالية الاستئثارية التالية:

- تثبيت برامجها.
- استنساخ برامجها المثبتة.
- إعادة بث برامجها.
- نقل برامجها التلفزيونية للجمهور.

المادة الحادية والعشرون:

تسري أحكام المواد من (8) إلى (13) من هذا القانون على الأعمال الواردة على الحقوق المالية لأصحاب الحقوق المجاورة وقيدها والحجز على هذه الحقوق.

مع عدم الإخلال بالحقوق المقررة بموجب أحكام هذا القانون، يكون لمنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة الحق في مكافأة عادلة لمرة واحدة مقابل الانتفاع المباشر أو غير المباشر بالتسجيلات الصوتية أو بالبرامج الإذاعية المنشورة لأغراض تجارية لإذاعتها أو نقلها للجمهور بأية طريقة، ما لم يتفق كتابة على غير ذلك.

المادة الثانية والعشرون:

تتمتع الحقوق المادية للمؤلف بالحماية المنصوص عليها في هذا القانون طيلة حياة المؤلف مضافاً إليها خمسون سنة تسري اعتباراً من نهاية السنة التي حصلت فيها وفاة المؤلف.

المادة الثالثة والعشرون:

بالنسبة للأعمال المشتركة تستمر الحماية خلال حياة المؤلفين المشتركين مضافاً إليها خمسون سنة بعد وفاة آخر المؤلفين المشتركين وتسري اعتباراً من نهاية السنة التي حصلت فيها الوفاة الأخيرة.

إذا مات أحد المشتركين ولم يترك ورثة يستفيد من حصته المشتركون الآخرون او ورثتهم ما لم يكن هنالك اتفاق مخالف.

المادة الرابعة والعشرون:

في حالة الأعمال الجماعية والأعمال السمعية والبصرية تستمر الحماية لمدة خمسين سنة من أول نشر علني مجاز للعمل تسري اعتباراً من نهاية السنة التي حصل فيها النشر المذكور وفي حالة عدم النشر تسري مدة الخمسين سنة اعتباراً من نهاية السنة التي تم فيها انجاز العمل.

المادة الخامسة والعشرون:

تتمتع بالحماية الحقوق المادية للأعمال المنشورة من دون ذكر اسم المؤلف او باسم مؤلف مستعار وذلك لمدة خمسين سنة تسري اعتباراً من نهاية السنة التي حصل فيها اول نشر مشروع للعمل.

أما الأعمال المنشورة باسم شخص معنوي والأعمال المنشورة بعد موت صاحبها فتحمى لمدة خمسين سنة اعتباراً من نهاية السنة التي نشرت فيها.

المادة السادسة والعشرون:

تتمتع جميع الحقوق المعنوية للمؤلف او للفنان المؤدي بحماية أبدية لا تنقضي بمرور أية مدة عليها وهي تنتقل الى الغير عن طريق الوصية أو قوانين الإرث.

المادة السابعة والعشرون:

تتمتع جميع الحقوق المجاورة المادية العائدة للفنانين المؤدين بالحماية لمدة خمسين سنة تسري اعتباراً من نهاية السنة التي تكون التأدية قد تمت فيها.

المادة الثامنة والعشرون:

يتمتع منتجو التسجيلات السمعية بالحماية لمدة خمسين سنة تسري اعتباراً من نهاية السنة التي تم فيها التثبيت على المادة الملموسة لأول مرة.

المادة التاسعة والعشرون:

تتمتع محطات ومؤسسات وشركات وهيئات التلفزيون والإذاعة بالحماية لمدة خمسين سنة تسري اعتباراً من نهاية السنة التي تم فيها بث برامجها.

المادة الثلاثون:

تتمتع دور النشر بالحماية لمدة خمسين سنة تسري اعتباراً من نهاية السنة التي تم فيها النشر.

****

11-03 – الموافقة على النموذج الاسترشادي حول قانون الجرائم الالكترونية:

النموذج الاسترشادي حول قانون الجرائم الإلكترونية(*)

المادة الأولى:

في تطبيق أحكام هذا القانون، تكون للكلمات والعبارات والتعريفات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها، ما لم يقتض السياق معنى آخر:

تقنية المعلومات: أي وسيلة مادية أو غير مادية أو مجموعة وسائل مترابطة أو غير مترابطة، تستعمل لتخزين المعلومات وترتيبها وتنظيمها واسترجاعها ومعالجتها وتطويرها وتبادلها وفقاً للأوامر والتعليمات المخزنة بها، ويشمل ذلك جميع المدخلات والمخرجات المرتبطة بها سلكياً أو لاسلكياً في نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية.

البيانات والمعلومات الإلكترونية: كل ما يمكن تخزينه أو معالجته أو إنشاؤه أو نقله باستخدام وسيلة تقنية المعلومات، وبوجه خاص الكتابة أو الصور أو الصوت أو الأرقام أو الحروف أو الرموز أو الإشارات وغيرها.

الشبكة المعلوماتية: ارتباط بين أكثر من وسيلة لتقنية المعلومات أو برنامج معلوماتي، التي تتيح للمستخدمين الدخول والحصول على المعلومات وتبادلها، بما في ذلك الشبكات الخاصة والعامة والشبكة العالمية "الإنترنت".

نظام معلوماتي: مجموعة برامج وأجهزة، تستخدم لإنشاء أو استخراج المعلومات، أو إرسالها، أو استلامها، أو عرضها، أو معالجتها، أو تخزينها.

البرنامج المعلوماتي: مجموعة من البيانات أو الأوامر، القابلة للتنفيذ باستخدام وسيلة تقنية المعلومات والمعدة لإنجاز مهمة ما.

(*) تم إقرار هذا النموذج الاسترشادي حول قانون الجرائم الإلكترونية في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.

معالجة المعلومات: إجراء أو تنفيذ عملية أو مجموعة عمليات على البيانات أو المعلومات، سواء تعلقت بأفراد أو خلافه، بما في ذلك جمع واستلام وتسجيل وتخزين وتعديل ونقل واسترجاع ومحو تلك المعلومات.

بيانات المرور: أية بيانات أو معلومات إلكترونية تنشأ عن طريق إحدى وسائل تقنية المعلومات توضح مصدر الاتصال والوجهة المرسلة إليها والطريق الذي تسلكه، ووقت وتاريخ وحجم ومدة ونوع الخدمة.

المحرر الإلكتروني الرسمي: المحرر الرسمي الذي يصدر عن الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات.

الموقع الإلكتروني: مكان إتاحة أو معالجة البيانات أو المعلومات الإلكترونية على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد.

الجريمة الإلكترونية: أي فعل ينطوي على استخدام وسيلة تقنية المعلومات أو نظام معلوماتي أو الشبكة المعلوماتية، بطريقة غير مشروعة، بما يخالف أحكام القانون.

الالتقاط: مشاهدة البيانات أو المعلومات الإلكترونية أو الحصول عليها.

بطاقة التعامل الإلكتروني: البطاقة الإلكترونية التي تحتوي على شريط ممغنط أو شريحة ذكية أو غيرها من وسائل تقنية المعلومات والتي تحتوي على بيانات أو معلومات إلكترونية والتي تصدرها الجهات المرخّص لها بذلك.

الجهة المختصة: الوحدة الإدارية المختصة بوزارة الداخلية أو الجهة المنوط بها ضبط وإدارة أحكام هذا القانون، أو الجهة المعنية في شؤون مكافحة الجرائم الإلكترونية.

مزود الخدمة: أي شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص يزود المشتركين بالخدمات للتواصل بواسطة تقنية المعلومات، أو يقوم بمعالجة تخزين المعلومات.

رمز الدخول: هي الأرقام، أو الأحرف أو رموز الاتصال، المستخدمة لدخول الشبكة المعلوماتية، أو النظام المعلوماتي.

النهاية الطرفية: أي جهاز أو نظام معلوماتي متصل بوسيلة من وسائل تقنية المعلومات أو بواسطة الشبكة المعلوماتية ويمثل الوجهة النهائية للاتصال.

عرقلة: إبطاء عمل البرنامج، أو النظام المعلوماتي، أو الجهاز، أو الشبكة.

معلومات المشترك: أية معلومات موجودة لدى مزود الخدمة والمتعلقة بمشتركي الخدمات بما في ذلك:

-نوع خدمة الاتصالات المستخدمة والشروط الفنية وفترة الخدمة.

-هوية المشترك وعنوانه البريدي أو الجغرافي أو هاتفه ومعلومات الدفع المتوفرة بناءً على اتفاق أو ترتيب الخدمة.

-أية معلومات أخرى عن موقع تركيب معدات الاتصال بناء على اتفاق الخدمة.

- التشفير: عملية تحويل المعلومات أو نظم أو وسائل تقنية المعلومات أو الاتصالات إلى رموز غير مفهومة أو مبعثرة، بحيث يصعب قراءتها أو معرفتها دون إعادتها إلى هيئتها الأصلية باستخدام كلمة سرية معينة أو أداة التشفير المستخدمة.

- الاعتراض: مشاهدة البيانات أو المعلومات أو الحصول بغرض التنصت أو التعطيل، أو التخزين أو النسخ، أو التسجيل، أو تغيير المحتوى، أو إساءة الاستخدام أو تعديل المسار أو إعادة التوجيه وذلك لأسباب غير مشروعة ودون وجه حق.

- الدولة: كل دولة عضو في جامعة الدول العربية.

- الأحداث: الأطفال الذين لم يتجاوزوا سن (18) سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب فعلاً مجرماً، ويحدد سن الحدث بوثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها يقدر سنه بواسطة خبير تعينه المحكمة حسب مقتضى الحال.

- المستند الإلكتروني: سجل أو بيان معلوماتي يتم إنشاؤه أو تخزينه أو استخراجه أو نسخه أو إرساله أو إبلاغه أو استلامه بوسيلة إلكترونية عبر وسيط.

- العنوان البروتوكولي: معرف رقمي يتم تعيينه لكل وسيلة تقنية معلومات مرتبطة مع شبكة معلوماتية ويتم استخدامه لأغراض الاتصال.

- الجرائم الإلكترونية: يعاقب بالحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين، وفقاً للأنظمة القانونية في كل دولة عضو.

- تتضمن عقوبة لكل من قام باستخدام التشفير في سبيل ارتكاب أو إخفاء أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أو في أي قانون آخر.

– أن تتم معاقبة كل من يقوم بالشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بنصف العقوبة المقررة للجريمة التامة.

– أنه مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية للشخص الاعتباري بالغرامة المقررة للجريمة إذا ارتكبت باسمه أو لحسابه أو لمنفعته أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، وكان ذلك نتيجة تستر أو إهمال جسيم من أي عضو مجلس إدارة أو رئيس أو مدير أو أي مسئول آخر مفوض من قبل ذلك الشخص الاعتباري. وفي حال العود يجوز أن تحكم المحكمة بحل الشخص الاعتباري، أو غلق المقر الذي تمت فيه الجريمة غلقا نهائيا أو للمدة التي تقدرها المحكمة.

المادة الثانية:

يعاقب كل من دخل أو اخترق موقعاً إلكترونياً، أو نظاماً معلوماتياً أو شبكة إلكترونية، بغير تصريح أو بتجاوز حدود التصريح، وتضاعف العقوبة في حال ترتب على هذا الاختراق أو الدخول تغيير تصميمه أو تشويهه، أو إتلافه أو تعديله أو إلغائه أو إفشاء أو تغيير أو نسخ أو إعادة نشر بيانات أو معلومات، وتتضاعف في حالة البيانات أو المعلومات إلكترونية الحكومية ذات الطبيعة السرية أو المصنفة بذلك بموجب تعليمات صادرة.

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (500،000) خمسمائة ألف ريال، كل من تمكن عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، بغير وجه حق، من الدخول إلى موقع إلكتروني بشكل كامل أو جزئي أو نظام معلوماتي لأحد أجهزة الدولة أو مؤسساتها أو هيئاتها أو الجهات أو الشركات التابعة له.

وتُضاعف العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، إذا ترتب على الدخول الحصول على بيانات أو معلومات إلكترونية، أو الحصول على بيانات أو معلومات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة أو اقتصادها الوطني أو أية بيانات حكومية سرية بمقتضى القانون أو تعليمات صادرة بذلك، أو إلغاء تلك البيانات والمعلومات الإلكترونية أو إتلافها أو تدميرها أو نشرها، أو إلحاق الضرر بالمستفيدين أو المستخدمين، أو الحصول على أموال أو خدمات أو مزايا غير مستحقة.

المادة الثالثة:

يعاقب كل من زور مستنداً إلكترونياً، كما يعاقب بذات العقوبة المقررة لجريمة التزوير، من استعمل المستند الإلكتروني المزور مع علمه بتزويره.

المادة الرابعة:

يعاقب كل من حصل او استحوذ او عدل أو أتلف أو أفشى بغير تصريح بيانات اي مستند الكتروني أو معلومات وبيانات شخصية عن طريق الشبكة المعلوماتية أو موقع الكتروني أو نظام المعلومات الإلكتروني أو وسيلة تقنية معلومات وكانت هذه البيانات والمعلومات تتعلق بفحوصات طبية أو تشخيص طبي، أو علاج أو رعاية طبية أو سجلات طبية أو حسابات مصرفية أو بيانات ومعلومات وسائل الدفع الإلكتروني.

المادة الخامسة:

يعاقب كل من أعاق أو عطل أو أوقف أو قام بتعديل مسار للوصول إلى شبكة معلوماتية أو موقع إلكتروني أو نظام معلومات إلكتروني.

المادة السادسة:

يعاقب كل من تحايل على العنوان البروتوكولي للإنترنت، وذلك بقصد ارتكاب جريمة أو الحيلولة دون اكتشافها.

على الجهة المختصة اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة بالحفاظ على سلامة الأجهزة أو الأدوات أو وسائل تقنية المعلومات، أو الأنظمة المعلوماتية أو البيانات الإلكترونية المتحفظ عليها، لحين صدور قرار من الجهات القضائية المعنية بشأنها.

المادة السابعة:

يعاقب كل من أدخل عمداً وبدون تصريح برنامج معلوماتي إلى الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، وأدى ذلك إلى إيقافها عن العمل أو تعطيلها أو تدمير أو مسح أو حذف أو إتلاف أو تغيير البرنامج أو النظام أو الموقع الإلكتروني أو البيانات أو المعلومات.

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (500،000) خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمداً وبغير وجه حق فعلاً من الأفعال التالية:

1- إنتاج، أو بيع، أو شراء أو استيراد أو إتاحة أي برنامج معلوماتي، تم تصميمه أو ملاءمته مبدئياً، بغرض ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

2- بيع، أو شراء أو استيراد أو إتاحة كلمة سر خاصة بكمبيوتر، أو رمز دخول، بيانات مماثلة يمكن بواسطتها النفاذ بشكل كامل أو جزئي إلى نظام معلوماتي، بغرض ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، وبالغرامة التي لا تزيد على (250،000) مائتين وخمسين ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز إحدى المواد المشار إليها في البند (1) أو (2) أعلاه، بغرض ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون.

المادة الثامنة:

يعاقب كل من استولى لنفسه أو لغيره بغير حق على مال منقول أو منفعة أو على سند أو توقيع هذا السند، وذلك بالاستعانة بأي طريقة احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة عن طريق الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (500،000) خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، في التعدي أو تسهيل التعدي، بأي وسيلة، وفي أي صورة، بقصد تحقيق منفعة مالية أو التسبب بضرر، على حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة، أو براءات الاختراع أو الأسرار التجارية أو العلامات التجارية، أو البيانات التجارية، أو الأسماء التجارية، أو المؤشرات الجغرافية، أو الرسوم والنماذج الصناعية أو تصاميم الدوائر المتكاملة، المحمية وفقاً للقانون.

المادة التاسعة:

يعاقب كل من توصل بغير حق، عن طريق استخدام الشبكة المعلوماتية أو نظام معلومات إلكتروني أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، إلى أرقام او بيانات بطاقة ائتمانية أو إلكترونية أو أرقام أو بيانات حسابات مصرفية، أو أي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني.

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (200،000) مائتي ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال التالية:

1-استخدم أو حصل أو سهل الحصول عمداً ودون وجه حق على أرقام أو بيانات بطاقة تعامل إلكتروني عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

2-زور بطاقة تعامل إلكتروني بأي وسيلة كانت.

3-صنع أو حاز بدون ترخيص أجهزة أو مواد تستخدم في إصدار أو تزوير بطاقة التعامل الإلكتروني

4- استخدم أو سهل أو قبل استخدام بطاقة تعامل إلكتروني مزورة أو مسروقة أو غير سارية مع علمه بذلك.

المادة العاشرة:

يعاقب كل من زور أو قلد أو نسخ أو استعمل بدون حق بطاقة ائتمانية، أو إلكترونية، أو مدينة أو أي وسيلة أخرى من وسائل الدفع الإلكتروني، وذلك باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات، أو برنامج معلوماتي. ويعاقب بذات العقوبة كل من:

1-صنع أو صمم أي وسيلة من وسائل تقنية المعلومات، أو برنامج معلوماتي، بقصد تسهيل أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

2-كل من نشر أو أعاد نشر أرقام أو بيانات بطاقة ائتمانية، أو إلكترونية، أو أرقام أو بيانات حسابات مصرفية تعود للغير أو أي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني.

3-استخدم بدون تصريح بطاقة ائتمانية أو إلكترونية أو بطاقة مدينة أو أي وسائل أخرى للدفع الإلكتروني، بقصد الحصول لنفسه أو لغيره، على أموال أو أملاك الغير أو الاستفادة مما تتيحه من خدمات يقدمها الغير مع علمه بعدم مشروعيتها.

المادة الحادية عشرة:

يعاقب كل من حصل بدون تصريح، أو أذن من صاحب الشأن على رقم سري أو شيفرة أو كلمة مرور أو أي وسيلة أخرى للدخول إلى وسيلة تقنية معلومات، أو موقع إلكتروني، أو نظام معلومات إلكتروني أو شبكة معلوماتية أو معلومات إلكترونية.

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وبالغرامة التي لا تزيد على (100،000) مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمداً فعلاً من الأفعال التالية:

1-استخدم الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات بسوء نية، باتخاذ اسماً كاذباً، أو انتحال هوية شخص طبيعي أو معنوي، أو انتحال صفة غير صحيحة.

2-تمكن عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، من الاستيلاء لنفسه أو لغيره على منفعة أو على سند أو التوقيع عليه، بطريق الاحتيال مع علمه بذلك.

المادة الثانية عشرة:

يعاقب كل من التقط او تنصت أو اعترض عمداً وبدون تصريح أي اتصال أو خط سير البيانات والمعلومات الإلكترونية عن طريق اي شبكة معلوماتية، أو وسائل تقنية المعلومات، وتكون العقوبة مغلظة إذا أفشى أو سرب أي شخص المعلومات التي حصل عليها عن طريق استلام أو اعتراض الاتصالات أو البيانات بغير وجه حق.

المادة الثالثة عشرة:

يعاقب كل من ابتز أو هدد شخص آخر لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه وذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات، وتكون العقوبة مغلظة إذا كان التهديد بارتكاب جناية أو بإسناد أمور خادشة للشرف أو الاعتبار.

المادة الرابعة عشرة:

يعاقب كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو بث أو أرسل أو نشر أو أعاد نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية مواد إباحية أو قمار وكل ما من شأنه المساس بالآداب العامة يعاقب بالعقوبة ذاتها، كل من حرض أو أغوى أو أنتج أو أعد أو هيأ أو ساعد أو أرسل أو خزن أو بقصد الاستغلال أو التوزيع أو العرض على الغير، عن طريق شبكة معلوماتية، مواد إباحية، وكل ما من شأنه المساس بالآداب العامة، وتضاعف العقوبة إذا كان موضوع المحتوى الإباحي للأحداث أو كان المحتوى مصمماً لإغراء الأحداث، ولا يسأل جزائياً الطفل الضحية عما يرتكبه من أفعال نتيجة التحريض والإغراء.

المادة الخامسة عشرة:

عقوبة حيازة مواد إباحية الأحداث عمداً باستخدام إحدى وسائل تقنية المعلومات.

المادة السادسة عشر:

يعاقب كل من استخدم شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، في الاعتداء على خصوصية شخص في غير الأحوال المصرح بها قانوناً بإحدى الطرق التالية:

1- استراق السمع، أو اعتراض أو تسجيل أو نقل أو بث أو إفشاء محادثات أو اتصالات أو مواد صوتية أو مرئية.

2- التقاط صور الغير أو إعداد صور إلكترونية نقلها أو كشفها أو نسخها أو الاحتفاظ بها.

3- نشر أخبار أو صور إلكترونية أو صور فوتوغرافية أو مشاهد أو تعليقات أو بيانات أو معلومات ولو كانت ولو ثبتت صحتها.

المادة السابعة عشرة:

يعاقب كل من استخدم، بدون تصريح، أي شبكة معلوماتية، أو موقعاً إلكترونياً، أو وسيلة تقنية معلومات، لكشف معلومات سرية حصل عليها بمناسبة عمله أو بسببه.

المادة الثامنة عشرة:

يعاقب كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات، بقصد الاتجار في البشر أو الأعضاء البشرية، أو التعامل فيها بصورة غير مشروعة.

المادة التاسعة عشرة:

يعاقب كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات للترويج أو التحبيذ لأي برامج أو أفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

المادة العشرون:

يعاقب كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات بقصد الاتجار أو الترويج للأسلحة أو المتفجرات. أو الذخائر أو الألعاب النارية أو العتاد العسكري في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

المادة الحادية والعشرون:

يعاقب كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات، أو دعم أو أعاد بث ونشر بأي وسيلة كانت وذلك لجماعة إرهابية أو أي مجموعة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غير مشروعة بقصد تقديم الدعم وتسهيل الاتصال بقياداتها وأعضائها، أو لاستقطاب عضوية لها، أو ترويج أو تحبيذ أفكارها، أو دعم وتمويل أنشطتها، أو توفير المساعدة الفعلية

لها، أو التخطيط لعمليات إرهابية وإجرامية أو بقصد نشر أساليب تصنيع الأجهزة الحارقة أو الأسلحة أو المتفجرات، أو المواد الخطرة أو أي أدوات أخرى تستخدم في الأعمال الإرهابية.

المادة الثانية والعشرون:

يعاقب كل من نشر معلومات وإشاعات أو أخبار أو صور أو بيانات أو أدار على موقع إلكتروني أو أي شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بقصد السخرية، والإضرار بمكانة أو سمعة وهيبة الدولة ومؤسساتها أو كل من دعا أو حرّض عن طريق نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات إلى تعطيل أحكام الدستور أو عدم الانقياد إلى القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة. أو كل ما من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها للخطر والمساس بالنظام العام. أو الاعتداء على مأموري الضبط القضائي أو اي من المكلفين بإنفاذ أحكام القانون.

المادة الثالثة والعشرون:

عقوبة نشر معلومات، أو أخبار، أو إشاعات على موقع الكتروني أو وسيلة تقنية معلومات، أو أي شبكة معلوماتية بقصد السخرية، والإضرار بمكانة الدولة ومؤسساتها.

المادة الرابعة والعشرون:

يعاقب كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات للاتجار بالآثار أو التحف الفنية في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

المادة الخامسة والعشرون:

يعاقب كل من انتفع أو سهل للغير بغير وجه حق الانتفاع بخدمات الاتصالات أو قنوات البث المسموعة أو المرئية، وذلك عن طريق الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات.

المادة السادسة والعشرون:

يعاقب كل من ارتكب عن طريق الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات أو على موقع إلكتروني، إحدى الجرائم التالية:

- الإساءة إلى أحد المقدسات أو الشعائر الإسلامية.
- الإساءة إلى أحد المقدسات أو الشعائر المقررة في الأديان الأخرى متى كانت هذه المقدسات والشعائر المصونة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

- سب أحد الأديان السماوية المعترف بها.
- الإساءة للذات الإلهية أو لذوات الرسل والأنبياء المعترف بها في الأديان السماوية.

المادة السابعة والعشرون: الترويج للجرائم الالكترونية وإخفاء الأدلة

يعاقب كل من أعد أو صمم أو أنتج أو باع أو اشترى أو استورد أو عرض للبيع أو أتاح أو استخدم أي برنامج معلوماتي أو أي وسيلة تقنية معلومات، أو أكواد (كلمات مرور) أو رموز أو استخدم التشفير أو روج بأي طريقة روابط لمواقع إلكترونية أو برنامج معلوماتي، أو أي وسيلة تقنية معلومات مصممة لأغراض ارتكاب أو تسهيل أو التحريض على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الاسترشادي أو إخفاء أدلتها أو آثارها أو الحيلولة دون اكتشافها.

المادة الثامنة والعشرون: دعوة أو الترويج لجمع التبرعات بدون ترخيص

يعاقب كل من أنشأ أو أدار موقعاً الكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات أخرى للدعوة أو الترويج لجمع التبرعات بدون ترخيص معتمد من السلطة المختصة.

المادة التاسعة والعشرون: جمع الأموال دون ترخيص

يعاقب كل من دعا أو روج لمسابقة أو عملة إلكترونية أو أنشأ أو أدار أو أشرف على محفظة أو شركة وهمية بهدف تلقي أو جمع أموال من الجمهور بقصد استثمارها أو إدارتها أو توظيفها أو تنميتها بغير ترخيص من الجهات المعنية، كما تحكم المحكمة برد الأموال المستولى عليها.

المادة الثلاثون: الاتجار والترويج للمخدرات والمؤثرات العقلية

يعاقب كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية معلومات للاتجار أو الترويج للمخدرات أو المؤثرات العقلية وما في حكمها أو كيفية تعاطيها أو لتسهيل التعامل فيها في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

المادة الحادية والثلاثون: الترويج للعنف والكراهية وإثارة الفتنة

يعاقب كل من نشر معلومات أو إشاعات أو برامج أو أفكاراً أو خطابات أو أخباراً أو صوراً أو بيانات أو أدار أو أشرف على موقع إلكتروني أو أي شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بغرض إثارة الفتنة أو الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو الترويج أو التحبيذ لأي منها باستخدام الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، بما من شأنه الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو تعريض مصالح الدولة للخطر.

المادة الثانية والثلاثون: غسيل الأموال

يعاقب كل من أتى عمداً، باستخدام شبكة معلوماتية، أو نظام معلومات إلكتروني، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، أي من الأفعال الآتية:

1. تحويل الأموال غير المشروعة أو نقلها أو إيداعها بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لها.
2. إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال غير المشروعة أو مصدرها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها.
3. اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال غير المشروعة مع العلم بعدم مشروعية مصدرها.

ويعاقب بذات العقوبة كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات لتسهيل ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أو للتحريض عليها.

المادة الثالثة والثلاثون: اصطناع البريد الإلكتروني والمواقع والحسابات الإلكترونية الزائفة.

يعاقب كل من أنشأ موقعاً إلكترونياً، ونسبه زوراً إلى شخص طبيعي أو اعتباري، وتضاعف العقوبة إذا استخدم الجاني أو مكّن غيره من استخدام الحساب أو البريد الإلكتروني أو الموقع المستحدث في أمر يسيء إلى شخص طبيعي أو اعتباري، وتشدد بالعقوبة المغلظة إذا وقعت الجريمة لإحدى مؤسسات الدولة.

المادة الرابعة والثلاثون: العبث بالأدلة الرقمية

يعاقب كل من أدار موقعاً أو حساباً على الشبكة المعلوماتية أو بريد إلكتروني أو نظام معلوماتي أخفى أو عبث بالأدلة الرقمية لإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بقصد إعاقة عمل جهات البحث والتحري أو التحقيق أو الجهات المختصة الأخرى.

المادة الخامسة والثلاثون: التحريض على الدعارة والفجور

يعاقب كل من حرض أو أغوى آخر على ارتكاب الدعارة أو الفجور أو ساعد على ذلك، باستخدام شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، وتكون العقوبة مغلظة إذا كان المجني عليه حدثاً لم يتم الثامنة عشرة من عمره.

المادة السادسة والثلاثون: القذف والسب

يعاقب كل من سب الغير أو أسند إليه واقعة من شأنها أن تجعله محلاً للعقاب أو الازدراء من قبل الآخرين، وذلك باستخدام شبكة معلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات، فإذا وقع السب أو القذف في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة بمناسبة أو بسبب تأدية عمله عد ذلك ظرفاً مشدداً للجريمة.

المادة السابعة والثلاثون: إتاحة محتوى غير قانوني والامتناع عن إزالته

يعاقب كل من خزن أو أتاح أو نشر محتوى غير قانوني، ولم يبادر بإزالته أو منع الدخول إلى هذا المحتوى خلال المدة المحددة في الأوامر الصادرة إليه والمنصوص عليها في هذا القانون، ويعاقب نفس العقوبة كل من امتنع عن الامتثال كلياً أو جزئياً لإحدى الأوامر التي صدرت إليه والمنصوص عليها في هذا القانون دون عذر مقبول.

المادة الثامنة والثلاثون: أحكام عامة

لا يخل تطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر.

****

12- تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها التاسعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم الأربعاء الواقع في 07 كانون الثاني/ يناير 2023، حول محتوى تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي اجتمعت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم الجمعة الواقع في 06 كانون الثاني/ يناير 2023، لدراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي، ودراسة ملفات المرشحين لجائزة التميز البرلماني العربي، والمتضمنة الآتي:

اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربية(*)

المادة (1)

التعريفات:

يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها:

- الاتحاد: الاتحاد البرلماني العربي.
- الشُّعب الأعضاء: المجالس والبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي.
- المؤتمر: مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي.
- اللجنة التنفيذية: اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.
- الأمانة العامة: الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.
- اللجنة: لجنة جائزة التميز البرلماني العربي.
- اللائحة: اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي
- الجائزة: جائزة التميز البرلماني العربي.
- الرئيس: رئيس لجنة جائزة التميز البرلماني العربي وهو رئيس الاتحاد البرلماني العربي بحكم منصبه، أو من ينيبه.
- أمين السر: أمين سر لجنة جائزة التميز البرلماني العربي وهو الأمين العام للاتحاد بحكم منصبه.
- المرشح: الشخص الذي تم ترشيحه من قبل مجلسه أو برلمانه.
- الباحث: أحد منتسبي الأمانة العامة في المجالس والبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي.
- الجداول: جداول عناصر التقييم وكيفية حساب الدرجات لمرشح كل فئة.

(*) **تم إقرار هذا اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي بصيغتها المعدلة في المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في بغداد – جمهورية العراق 25 شباط / فبراير 2023.**

المادة (2)

مسمى الجائزة وتمويلها:

ينشئ الاتحاد البرلماني العربي جائزة سنوية تسمى "**جائزة التميز البرلماني العربي**"، ويتم تمويل موازنتها من ميزانية الاتحاد.

المادة (3)

أهداف الجائزة

تهدف الجائزة إلى:

1. تكريم المتميزين في المجال البرلماني العربي من رؤساء المجالس والبرلمانات العربية السابقين، وأعضاء برلمانيين وأمناء عامين وباحثين برلمانيين الحاليين والسابقين.
2. تطوير الممارسات البرلمانية العربية لدعم الأدوار التشريعية والرقابية والدبلوماسية البرلمانية.
3. إبراز جهود وأعمال البرلمانيين العرب وتعريف الرأي العام الوطني والعربي والعالمي بها.
4. الارتقاء بالمستويات المهنية لأداء الأمانات العامة والعاملين بها.
5. إذكاء روح المنافسة والابتكار بين المجالس والبرلمانات العربية، لتطوير الممارسات، وحقول المعرفة البرلمانية.

المادة (4)

تشكيل اللجنة

1. تشكل اللجنة من الرئيس وعضوية كل من:
   أ- أربعة أعضاء تختارهم اللجنة التنفيذية من بين أعضائها.
   ب- ثلاثة أعضاء من الخبراء البرلمانيين يتم تعيينهم من قبل الرئيس باقتراح من أمين السر.
   ج- رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات والمجالس العربية.
   د- أمين السر.
2. مدة العضوية في اللجنة سنتان.

المادة (5)

اختصاصات اللجنة

تختص اللجنة بالإشراف العام على الجائزة وتطويرها ولها على الأخص ما يأتي:

1. دراسة طلبات الترشيح للجائزة، ورفع توصياتها إلى اللجنة التنفيذية.
2. اقتراح تعديل معايير الجائزة وشروطها وفئاتها.
3. اقتراح ميزانية الجائزة.

المادة (6)

اجتماعات اللجنة

1- تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها، أو بناء على طلب ثلث أعضائها، على أن تعقد اجتماعاتها الخاصة في النظر في الترشيحات خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر – وكانون الأول/ ديسمبر – من كل عام.

2- يكون الاجتماع قانونياً بحضور ثلثي أعضاء اللجنة، وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أعضائها ويعد صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

المادة (7)

الترشيح

1- ترسل الأمانة العامة تعميماً إلى الشُّعب الأعضاء خلال شهر آب / أغسطس، من كل عام، من أجل تقديم الترشيحات لنيل الجائزة.

2-لكل شعبة تقديم اسم مرشح واحد لكل فئة من فئات الجائزة إلى الأمانة العامة في بداية شهر أيلول/ سبتمبر ولغاية نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، ولا تقبل أي طلبات جديدة بعد ذلك أيما كانت الأسباب.

3- على كل شعبة أن ترفق النموذج الخاص بمرشحها وفقاً لفئته، والاستمارة متضمنة سيرته الذاتية، وتقرير مفصل عن إجمالي إنجازاته ونشاطاته وأعماله، وفقاً لشروط الترشيح المذكورة في اللائحة.

4- تتولى الأمانة العامة تدقيق ودراسة طلبات الترشيح للتأكد من انطباق الشروط وإعداد تقرير بنتيجة التدقيق الأولي يتضمن أسماء المرشحين وعددهم وفئاتهم والطلبات التي لم تستوف شروط الترشح، للعرض على اللجنة خلال اجتماعها المخصص للنظر في الترشيحات.

مادة (8)

التقييم

1. تقيم اللجنة ملفات المرشحين المنطبقة عليهم الشروط والوثائق الداعمة الخاصة بكل مرشح وفقاً للمعايير الموحدة والدلائل المدرجة في نماذج التقييم المذكورة في اللائحة، ويخضع لها جميع المرشحين في كل فئة ووضع العلامات المستحقة لكل مرشح.
2. تتم عملية التقييم في سرية تامة، وتوقع اللجنة على جميع نماذج التقييم المتضمنة علامات أعضاء اللجنة لكل مرشح.

مادة (9)

الاختيار

يتم ترتيب المرشحين تنازلياً وفقاً للحاصلين على أعلى العلامات، بما لا يتجاوز العدد المطلوب لكل فئة، وتتولى اللجنة إعداد التقرير النهائي لعملها متضمناً الترشيحات بالفائزين والتوصيات والمقترحات ورفعه إلى اللجنة التنفيذية لدراسته واتخاذ ما يلزم بشأنه تمهيداً لرفعه إلى المؤتمر لإقراره.

المادة (10)

فئات الجائزة

تمنح الجائزة للفئات الأربعة الآتية:

أ-مرشح الفئة الأولى (رئيس البرلمان) بما لا يزيد عن ثلاثة مرشحين.
ب-مرشح الفئة الثانية (عضو البرلمان) بما لا يزيد عن ستة مرشحين.
ج-مرشح الفئة الثالثة (أمين عام البرلمان) بما لا يزيد عن ثلاثة مرشحين.
د-مرشح الفئة الرابعة (باحث برلماني) بما لا يزيد عن ثلاثة مرشحين.

المادة (11)

شروط منح الجائزة

أولاً: تمنح الجائزة وفق المعايير الآتية:

1. فئة " رئيس البرلمان ":

أ. رئيس مجلس / برلمان سابق أو حالي.
ب. المساهمة في تطوير مجالات التعاون البرلماني العربي.
ج. الإثراء في قيادة مجلس / برلمان دولته تجاه دعم القضايا العربية.
د. المساهمة الفاعلة في أعمال أجهزة الاتحاد، أو المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية الأخرى.

2.فئة " عضو البرلمان ":

أ. عضو مجلس / برلمان سابق أو حالي.
ب. المساهمة الفاعلة في العمل البرلماني وتطوير أدائه وممارساته سواء في مجلسه / برلمانه الوطني أو الاتحاد البرلماني العربي.
ج. الحصول على عضوية جهاز أو أكثر من أجهزة إحدى المنظمات أو الملتقيات البرلمانية العربية أو الإقليمية أو الدولية.

3 – فئة "أمين عام البرلمان ":

أ. أمين عام مجلس / برلمان سابق أو حالي.

ب. مواكبة التطور البرلماني الفاعلة وأثره في مساندة الأعضاء/ النواب.

ج. تطوير الأداء المهني، بما يتوافق مع تطور حقول المعرفة البرلمانية.

د. الإسهامات المؤثرة في نشاط أعضاء مجلسه / برلمانه في أعمال الاتحاد البرلماني العربي.

4 – فئة " باحث برلماني ":

أ. تمنح الجائزة لباحث برلماني بمجلس / برلمان سابق أو حالي.

ب. أن يتم ترشيحه من قِبَل الأمانة العامة لمجلسه أو برلمانه الوطني، مع بيان مبررات الترشيح.

ج. الأعمال البحثية وأهميتها ومدى الاستفادة منها في العمل البرلماني.

ثانياً: تكون عناصر التقييم وكيفية حساب الدرجات، والنماذج الخاصة لجميع الفئات وفقاً للجداول والنماذج المرافقة لهذه اللائحة.

المادة (12)

أحكام عامة

1. لا يجوز لأي من أعضاء اللجنة في أثناء عضويته الترشح لنيل الجائزة عن إحدى فئاتها.
2. يعد أمين السر تقريراً ختامياً عند انتهاء كل دورة، متضمناً التوصيات والمقترحات ويقدم إلى اللجنة تمهيداً لاعتماده من قبل اللجنة التنفيذية ورفعه للمؤتمر لإقراره.
3. تتحمّل ميزانيّة الاتحاد البرلماني العربي تذاكر سفر بالدرجة السياحية بالطائرة للخبراء البرلمانيين، ونفقات إقامتهم، ويصرف لهم بدل تعويض يومي مقطوع يحدد بموجب قرار من الرئيس.
4. تعدل هذه اللائحة باقتراح من ثلاث شعب أعضاء على الأقل، ويعد المقترح مقبولاً إذا وافق عليه ثلثا أعضاء اللجنة التنفيذية، وترفع للمؤتمر.

الملاحق المرافقة للائحة جائزة التميز البرلماني العربي

1- عناصر التقييم وكيفية حساب الدرجات لمرشح الفئة الأولى " رئيس البرلمان ":

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	مدة رئاسته المجلس /البرلمان.	5	**25**
		مدة العضوية.	5	
		المواقع البرلمانية الأخرى التي تقلدها (نيابة الرئيس، رئاسة لجان، أمانة سر) ومددها.	5	
		المواقع البرلمانية التي شغلها في المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية ومددها.	5	
		المواقع العليا الوطنية التي شغلها ومددها.	5	
2	**تطوير مجالات التعاون البرلماني العربي**	الأساليب والنظم التي استحدثها لتطوير الأداء البرلماني في أجهزة البرلمان المختلفة (اللجان البرلمانية، إجراءات الجلسات والتداول، تطوير الأمانة العامة في برلمان بلاده).	10	**25**
		أفكار أو دراسات مقدمة لتطوير مجالات التعاون البرلماني العربي.	10	
		أفكار أو دراسات قدمها في البرلمانات الإقليمية والدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.	5	
3	**دعم القضايا العربية**	دوره في اتخاذ القرارات في مجلس / برلمان دولته لدعم مواقف عربية في المحافل البرلمانية المختلفة.	13	**25**
		مساهمة المجلس / البرلمان تحت رئاسته في دعم القضايا العربية الملحة.	12	
4	**المساهمة الفاعلة في أعمال أجهزة الاتحاد**	مشاركته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	10	**25**
		حضوره ومشاركته في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية.	10	
		المشاركة في أنشطة العمل المشترك بين مجلس / برلمان دولته والمجالس / البرلمانات العربية.	5	

النموذج الخاص لمرشح الفئة الأولى – "رئيس البرلمان"	
الشُّعبة البرلمانية:	
اسم المرشح :	
صفة المرشح :	

المعايير	البيانات
مدة رئاسته المجلس / البرلمان وعدد الدورات	
مدة عضويته في المجلس / البرلمان	
المهام والمواقع البرلمانية الأخرى التي تقلدها (نيابة عن الرئيس، رئاسة لجان، أمانة سر) ومددها.	
المواقع البرلمانية التي شغلها في المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية ومددها	
المواقع العليا الوطنية التي شغلها ومددها.	
الأساليب والنظم التي استحدثها لتطوير الأداء البرلماني في أجهزة المجلس / البرلمان المختلفة (اللجان البرلمانية، إجراءات الجلسات والتداول، تطوير الأمانة العامة في برلمان بلاده.	
أفكار أو دراسات مقدمة لتطوير مجالات التعاون البرلماني العربي	
أفكار أو دراسات قدمها في البرلمانات الإقليمية والدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك	
دوره في اتخاذ القرارات في مجلس / برلمان دولته لدعم مواقف عربية في المحافل البرلمانية المختلفة.	
مساهمة المجلس / البرلمان تحت رئاسته في دعم القضايا العربية الملحة.	
مشاركته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	
حضوره ومشاركته في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية	
المشاركة في أنشطة العمل المشترك بين مجلس / برلمان دولته والمجالس / البرلمانات العربية.	

2- عناصر التقييم وكيفية حساب الدرجات لمرشح الفئة الثانية "عضو البرلمان" :

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	مدة عضويته البرلمانية الحالية والسابقة.	15	**50**
		مدة رئاسته لإحدى اللجان البرلمانية الدائمة.	15	
		اللجان المؤقتة التي تمتع بعضويتها داخل مجلس / برلمان بلاده.	10	
		المواقع التي شغلها ومددها.	10	
2	**المساهمة الفاعلة**	مقترحاته في مشاريع القوانين المقدمة في المجلس / البرلمان.	10	**50**
		فعاليته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	10	
		الأنشطة البرلمانية العربية والإقليمية والدولية التي شارك فيها.	10	
		اللجان البرلمانية التي ساهم أو شارك في تأسيسها إقليماً ودولياً.	10	
		حضوره ومشاركته في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية.	5	
		الحصول على عضوية جهاز أو أكثر من أجهزة إحدى المنظمات أو الملتقيات البرلمانية العربية أو الإقليمية أو الدولية.	5	

النموذج الخاص لمرشح الفئة الثانية – "عضو البرلمان"	
الشُّعبة البرلمانية:	
اسم المرشح :	
صفة المرشح :	

المعايير	البيانات
مدة عضويته البرلمانية الحالية والسابقة.	
مدة رئاسته لإحدى اللجان البرلمانية الدائمة.	
اللجان المؤقتة التي تمتع بعضويتها داخل برلمان بلاده.	
المواقع التي شغلها ومددها.	
مقترحاته في مشاريع القوانين المقدمة في المجلس / البرلمان.	
فعاليته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	
الأنشطة البرلمانية العربية والإقليمية والدولية التي شارك فيها.	
اللجان البرلمانية التي ساهم أو شارك في تأسيسها إقليماً ودولياً.	
حضوره ومشاركته في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية.	
الحصول على عضوية جهاز أو أكثر من أجهزة إحدى المنظمات أو الملتقيات البرلمانية العربية أو الإقليمية أو الدولية.	

3- عناصر التقييم وكيفية حساب الدرجات لمرشح الفئة الثالثة "أمين عام البرلمان" :

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	المدة التي عمل فيها كأمين عام المجلس / البرلمان.	9	**25**
		البحوث التي أعدها في المجال البرلماني.	8	
		المواقع التي شغلها ومددها.	8	
2	**مواكبة التطور البرلماني**	التطوير الذي استحدثه في نظام المعلوماتية في المجلس / البرلمان.	9	**25**
		استخدام وسائل التكنولوجيا في الأرشيف والتوثيق للجلسات والاجتماعات.	8	
		الاستفادة والاستعداد لتوظيف البحث العلمي في تطوير أداء المجلس / البرلمان.	8	
3	**تطوير الأداء المهني**	الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لبناء القدرات المؤسسية لمنتسبي جهاز الأمانة العامة للمجلس / للبرلمان.	9	**25**
		الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لمساعدة الأعضاء / النواب واعتماد أساليب حديثة.	8	
		الترتيبات التي اتخذها لضمان فعالية الإعلام بتغطية نشاط المجلس / البرلمان لإيصال المعلومات إلى المواطنين.	8	
4	**المساهمة الفاعلة في أعمال أجهزة الاتحاد**	دوره في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع مجلس / برلمان بلده وأنشطته.	7	**25**
		دوره في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في الاتحاد البرلماني الدولي، وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع مجلس / برلمان بلده وأنشطته.	6	
		تشجيع المشاركة في لجان الاتحاد البرلماني العربي، وإبراز أنشطة الأعضاء / النواب المساهمين في لجانه.	6	
		تشجيع أعضاء المجلس/ البرلمان على نشر مواضيع برلمانية في مجلة الاتحاد البرلماني العربي.	6	

النموذج الخاص لمرشح الفئة الثالثة: "أمين عام البرلمان"	
الشُّعبة البرلمانية:	
اسم المرشح :	
صفة المرشح :	

المعايير	البيانات
المدة التي عمل فيها كأمين عام المجلس / البرلمان.	
البحوث التي أعدها في المجال البرلماني.	
المواقع التي شغلها ومددها.	
التطوير الذي استحدثه في نظام المعلوماتية في المجلس / البرلمان.	
استخدام وسائل التكنولوجيا في الأرشيف والتوثيق للجلسات والاجتماعات .	
الاستفادة والاستعداد لتوظيف البحث العلمي في تطوير أداء المجلس / البرلمان .	
الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لبناء القدرات المؤسسية لمنتسبي جهاز الأمانة العامة للمجلس / للبرلمان.	
الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لمساعدة الأعضاء / النواب واعتماد أساليب حديثة.	
الترتيبات التي اتخذها لضمان فعالية الإعلام بتغطية نشاط المجلس / البرلمان لإيصال المعلومات إلى المواطنين.	
دوره في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع مجلس / برلمان بلده وأنشطته.	
دوره في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في الاتحاد البرلماني الدولي، وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع مجلس / برلمان بلده وأنشطته.	
تشجيع المشاركة في لجان الاتحاد البرلماني العربي، وإبراز أنشطة الأعضاء / النواب المساهمين في لجانه.	
تشجيع أعضاء المجلس/ البرلمان على نشر مواضيع برلمانية في مجلة الاتحاد البرلماني العربي.	

4- عناصر التقييم وكيفية حساب الدرجات لمرشح الفئة الرابعة " باحث برلماني":

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	المدة التي عمل فيها كباحث قبل الالتحاق بالمجلس / بالبرلمان.	12	**50**
		المدة التي قضاها الباحث في الأمانة العامة للمجلس / للبرلمان.	12	
		الدورات التدريبية التي تلقاها الباحث، ومدى انعكاسها على أدائه.	13	
		الأعمال المناطة به في المجلس / البرلمان ومدى ملاءمتها لاختصاصه، وتنميتها لرفع كفاءة العمل والانتاجية.	13	
2	**الأعمال البحثية وأهميتها**	الأبحاث التي أعدها الباحث أو شارك في إعدادها في المجال البرلماني.	25	**50**
		المبادرات التي ساهم في تقديمها من أجل تحديث البحوث والدراسات بالمجلس / بالبرلمان.	25	

النموذج الخاص لمرشح الفئة الرابعة: "باحث برلماني"	
الشُّعبة البرلمانية:	
اسم المرشح :	
صفة المرشح :	

المعايير	البيانات
المدة التي عمل فيها كباحث قبل الالتحاق بالمجلس / بالبرلمان.	
المدة التي قضاها الباحث في الأمانة العامة للمجلس / للبرلمان.	
الدورات التدريبية التي تلقاها الباحث، ومدى انعكاسها على أدائه.	
الأعمال المناطة به في المجلس / البرلمان ومدى ملاءمتها لاختصاصه، وتنميتها لرفع كفاءة العمل والانتاجية.	
الأبحاث التي أعدها الباحث أو شارك في إعدادها في المجال البرلماني.	
المبادرات التي ساهم في تقديمها من أجل تحديث البحوث والدراسات بالمجلس / بالبرلمان.	

****

13- آليات وسبل تطوير عمل الاتحاد البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها الثلاثين الاستثنائية التي انعقدت في بغداد، جمهورية العراق، يومي 23 و24 شباط/ فبراير 2023:

1. بحث السبل والآليات اللازمة لتقوية علاقة الاتحاد البرلماني العربي مع المؤسسات العربية والإقليمة والدولية المعنية بالعمل العربي المشترك.
2. تفعيل عمل اللجان الدائمة واللجنة التنفيذية عبر اجتماعات ونشاطات حسب اختصاصات كل لجنة، وأن يتم تنظيم ورش عمل متخصصة على مدار العام، وعدم الاكتفاء بالاجتماعات الدورية.
3. تعميم التقرير الصادر عن الاجتماع والذي يتضمن الاقتراحات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة، على جميع المجالس والبرلمانات العربية مع التمني عليها دراسة التقرير والاقتراحات وإبداء الرأي فيها وتقديم أية اقتراحات جديدة، وتزويد الأمانة العامة للاتحاد بهذه الآراء والاقتراحات في موعد أقصاه نهاية شهر حزيران / يونيو 2023.
4. قيام الأمانة العامة للاتحاد بتنسيق الردود والاقتراحات الواردة من الشعب البرلمانية العربية الشقيقة، وعرضها على الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنفيذية التي ستعقد خلال النصف الأول من عام 2023، لدراستها واتخاذ الإجراء المناسب حولها.

****

14- آليات معالجة الوضع المالي للاتحاد البرلماني العربي والمعوقات:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها الثلاثين الاستثنائية التي انعقدت في بغداد، جمهورية العراق، يوم الجمعة الواقع في 24 شباط/ فبراير 2023:

1. تكليف الرئاسة والأمانة العامة للاتحاد بدراسة السبل والوسائل الممكنة لعودة الاتحاد البرلماني العربي إلى مقره الدائم بدمشق، وعرض ما تنتهي إليه الدراسة على الشعب البرلمانية تمهيداً لمناقشته في اجتماع اللجنة التنفيذية المقبل، مع تقديم الشكر للجمهورية اللبنانية على استضافتها للاتحاد.
2. فتح حساب بنكي في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد ذات استقرار سياسي واقتصادي يتم تحويل المساهمات الجديدة لهذا الحساب، حتى يتمكن الاتحاد من سداد الالتزامات المستحقة عليه، وتكليف رئاسة الاتحاد والأمانة العامة للاتحاد، باتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذا القرار.
3. تكليف رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، بالتواصل مع رئاسة مجلس النواب اللبناني الشقيق، من أجل التدخل لدى المصارف لحل القضية المالية المتعلقة بحسابات الاتحاد المالية لإيجاد حل مناسب لها.
4. مطالبة الشعب البرلمانية العربية بسداد مساهماتها عن عام 2023 في أسرع وقت ممكن، ودراسة موضوع الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2022 وما قبل، من قبل اللجنة التنفيذية، ليتم اتخاذ القرار اللازم بشأن كل شعبة برلمانية مدينة بديون عام 2022 وما قبل، بحيث يتم رفع مقترح بإعفاء الدول التي تعاني من أوضاع صعبة، وإجراء تسويات وجدولة الديون بالنسبة للدول التي تراها اللجنة أنها قادرة على السداد بنسبة معينة سنوياً لا تتجاوز ثلاث سنوات، شريطة أن تلتزم هذه الدول بسداد مساهماتها عن عام 2023.
5. تعميم التقرير والذي يتضمن الاقتراحات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة، على جميع المجالس والبرلمانات العربية مع التمني عليها دراسة التقرير والاقتراحات وإبداء الرأي فيها وتقديم أية اقتراحات جديدة، وتزويد الأمانة العامة للاتحاد بالآراء والاقتراحات في موعد أقصاه نهاية شهر حزيران / يونيو 2023، وقيام الأمانة العامة للاتحاد بتنسيق الردود والاقتراحات الواردة من المجالس والبرلمانات العربية، وعرضها على الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنفيذية التي ستعقد خلال النصف الأول من عام 2023، لدراستها واتخاذ الإجراء المناسب حولها.

****

15– الشؤون المالية:

15-01 – الحساب الختامي لعام 2022:

1. الموافقة على مذكرة الأمانة العامة للاتحاد حول تنفيذ ميزانية الاتحاد البرلماني العربي للدورة المالية 2022.
2. الموافقة على تقرير المحاسب القانوني للدورة المالية 2022.
3. العمل مستقبلاً عند إعداد الحساب الختامي على وضع ملخص يبين ويوضح بشكل موجز النتائج المالية، والأهداف المتحققة، والمهام المنفذة.
4. التركيز مستقبلاً عند تنفيذ الميزانية على الأهداف الآتية:
   - القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى.
   - الدبلوماسية البرلمانية.
   - تعزيز الحوار البرلماني.
5. تكليف رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، بالتواصل مع رئاسة مجلس النواب اللبناني الشقيق، من أجل التدخل لدى المصارف لحل القضية المالية المتعلقة بحسابات الاتحاد المالية لإيجاد حل مناسب لها، لاسيما صرف مستحقات مكافأة نهاية الخدمة للعاملين وفقاً لما هو مبين في تقرير الحساب الختامي لعام 2022.

****

15 -02 – مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2023:

1- الموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام 2023.
2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2023، والبالغة (1,282,710)، فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.
3- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، وفقاً للجدول المبين أدناه (مرفق رقم 1)، ومطالبة الشعب البرلمانية بسداد مساهماتها بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2023، والبالغة ما مقداره (1,282,710)، فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي، حتى يتسنّى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها.
4- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2022، وما قبل للتكرم بسداد ما عليها من مستحقّات في أقرب وقت، وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد، وسيتم إعادة المبالغ المستخدمة إلى الحساب بعد تسديد الالتزامات.

5- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق الى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

6- تكليف المحاسب القانوني الياس غانم بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2023.

7- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة.

مرفق رقم (1)

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد

في موازنة عام 2023 بالدولار الأمريكي

أقره المؤتمر 34

بغداد – جمهورية العراق

25 شباط /فبراير 2023

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2023	
		النسبة	المبلغ
.1	الأردن	**3.22**	**41,360**
.2	الإمارات	**8.36**	**107,250**
.3	البحرين	**3.22**	**41,360**
.4	تونس	**4.02**	**51,700**
.5	الجزائر	**7.13**	**91,520**
.6	جيبوتي	**0**	**–**
.7	السعودية	**8.36**	**107,250**
.8	السودان	**2.08**	**26,730**

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2023	
		النسبة	المبلغ
.9	سوريا	**5.60**	**71,500**
.10	الصومال	**0**	-
.11	العراق	**8.36**	**107,250**
.12	عُمان	**4.11**	**52,800**
.13	فلسطين	**0.45**	**5,610**
.14	قطر	**8.36**	**107,250**
.15	جزر القمر	**0**	-
.16	الكويت	**8.36**	**107,250**
.17	لبنان	**3.22**	**41,360**
.18	ليبيا	**8.36**	**107,250**
.19	مصر	**7.13**	**91,520**
.20	المغرب	**7.13**	**91,520**
.21	موريتانيا	**0.45**	**5,500**
.22	اليمن	**2.08**	**26,730**
الإجمالــي		**100**	**1,282,710**

****

16- تكريم الرئاسة:

وافق المؤتمر على تقديم درع تكريم إلى الرئاسة السابقة للاتحاد، ممثّلة بشخص معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين الشقيقة، وذلك تقديراً للجهود التي بذلت خلال فترة تولي رئاسة الاتحاد البرلماني العربي.

****

17- تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها التاسعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم الأربعاء الواقع في 07 كانون الثاني/ يناير 2023، حول محتوى تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي اجتمعت في القاهرة، جمهورية مصر العربية، يوم الجمعة الواقع في 06 كانون الثاني/ يناير 2023، لدراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي، ودراسة ملفات المرشحين لجائزة التميز البرلماني العربي، والمتضمنة الآتي:

الموافقة على منح جائزة التميز البرلماني العربي للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة:

مرشح الفئة الأولى – رئيس البرلمان:

معالي السيدة فوزية بنت عبدالله زينل	رئيسة مجلس النواب السابق – مملكة البحرين

مرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان:

دولة الأستاذ إيلي الفرزلي	عضو سابق في مجلس النواب – الجمهورية اللبنانية
سعادة الدكتورة عائشة بنت يوسف المناعي	عضو سابق في مجلس الشورى – دولة قطر

سعادة السيد عبدالله بن خليفة بن خميس المجعلي	عضو مجلس الشورى – سلطنة عمان
سعادة السيد يوسف بن أحمد بن شاهين البلوشي	عضو مجلس الشورى – سلطنة عمان

مرشح الفئة الرابعة – باحث برلماني:

الدكتور رياض غنام	مدير عام في مجلس النواب – الجمهورية اللبنانية

****

18- القرارات السياسية:

مقدمة

انطلاقاً من إيمان الاتحاد البرلماني العربي بمكانة فلسطين العربية كحاضنة للتعدد الثقافي والديني والعرقي والإثني على مر العصور والأزمان، التي شهدت فيها الجماعات المسيحية واليهودية والمسلمة ومختلف الأعراق والإثنيات أرقى أنواع التعايش والتسامح والانفتاح الديني للإنسان على أخيه الإنسان، فإنّ الاتّحاد يُجدّد تأكيده اليوم وغداً، على أن القضية الفلسطينية ستبقى قضية الأمة العربية ومحورها الرئيسي رغماً عن أنف الحاقدين وسياساتهم الاستعمارية العنصرية، التي لن تزيد الأشقاء الفلسطينيين، وعموم العرب مسلمين ومسيحيين، إلا يقيناً وتمسكاً بحقوق الشعب الفلسطيني كاملةً، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، والحصول على الاستقلال، لتعود فلسطين كما كانت دولةً متعددة الأعراق والأديان والطوائف.

وفي هذا المقام، وإذْ يستذكر الاتحاد البرلماني العربي جميع قرارات مجلس الأمن والمجتمع الدولي، ومنها القرار رقم (242) لعام 1967، الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأرض التي احتلتها في حزيران/ يونيو من عام 1967، فإنه يعيد التأكيد بقوة، أمام القاصي والداني، أن المنطقة لن تعيش بسلام وأمن واستقرار دون حصول الشعب الفلسطيني الشقيق على كامل حقوقه المسلوبة. ولبلوغ هذا الهدف العربي المنشود، فإن الاتّحاد يناشد القادة العرب الأجلاء في القمة العربية القادمة، بذل جميع الجهود الممكنة لتنقية الأجواء العربية وتسوية الخلافات بين الدول

العربية، بغية رصّ الصفوف وتوحيد الكلمة وتعزيز أسس الأمن العربي بمجمله، فنحن اليوم بأمسّ الحاجة لموقف عربي موحد يُعيد للأمة العربية ألقها ودورها الحضاري، الكفيل بردّ المتربصين والحاقدين على أعقابهم خائبين.

وهنا لا بدّ من الحديث عن دور الدبلوماسية البرلمانية الفاعل والملموس على مختلف الأفق والأصعدة. فقد أصبحت الدبلوماسية البرلمانية رديفاً قوياً للدبلوماسية الرسمية بين الدول، فضلاً عمّا حققته من نتائج طيبة على مستوى العلاقات الثنائية وبين مختلف المجالس والبرلمانات العربية.

وحرصاً من الاتحاد البرلماني العربي على بلوغ وتحقيق أفضل النتائج، التي تُسهم في تعزيز الروابط الأخوية وأسس التضامن العربي والعمل العربي المشترك بين جميع الدول الشقيقة، تمت الموافقة على القرارات المتعلقة بالشؤون السياسية التالية:

1. إن الاتّحاد البرلماني العربي، يُجدّدُ العَهد والوعد، لنصرة القضية الفلسطينية، ودعم شعبها الصامد في وجه جميع أشكال العنصرية الإسرائيلية وممارساتها القمعية الاستيطانية، مُجدّداً مُطالبَته لمجلس الأمن الدولي، وجميع المنظمات الإنسانية الدولية الفاعلة، والبرلمانات الديمقراطية والاتحادات البرلمانية الدولية، للعمل بجدّية، وتحمّل مسؤولياتهم القانونية وممارسة جميع أنواع الضغط على سلطة الاحتلال الإسرائيلي، للانصياع لمقررات الشرعية الدولية، ووقف جميع المخططات الاستيطانية التوسعية، والمجازر التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، ناهيك عن لَجمِ المستوطنين ووقف استفزازاتهم المستهترة في باحات الأقصى وربوع القدس الشريف، ويؤكّد في الوقت ذاته على أنّ حلّ الصراع العربي–الإسرائيلي لن يكون ممكناً أو محتملاً إلا بامتثال سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحلّ الدولتين، وتفعيل وتطبيق ما نصّت عليه مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بفلسطين العربية وأهلها الصامدين. وفي هذا السياق، فإن الاتّحاد البرلماني العربي يُعرب عن ترحيبه بالاتفاق السياسي بين السلطة الوطنية وحماس، ويؤكّد مجدداً على أن أي خلاف فلسطيني داخلي سيؤثر على القضية وعدالتها وعموم الشعب الفلسطيني الشقيق.
2. في ظل الخروقات والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لجميع القرارات والمواثيق الدولية ذات الصلة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى رأسها القدس الشريف والمسجد الأقصى، فضلاً عن إمعان سلطات الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك المحرمات وقدسية الرموز الدينية الإسلامية والمسيحية في عموم الأراضي الفلسطينية، فإن الاتحاد البرلماني العربي يثمّن عالياً ما يبذله **جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، حفظه الله، صاحب الوصاية الهاشمية على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس**، من جهود ومساعٍ نبيلة

لرعاية هذه الأماكن والمقدسات وحمايتها وصيانتها، مؤكداً في الوقت ذاته رفضه القاطع لجميع محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، القوة القائمة بالاحتلال، المساس بهذه الرعاية والوصاية، ومشدداً، على دعمه الراسخ لدور إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الحفاظ على الحرم القدسي الشريف ضد اعتداءات المتطرفين ومن خلفهم سلطات الاحتلال الإسرائيلية وقوات الشرطة العنصرية.

3. بعد اطلاعه على معاناة عوائل الشهداء في سبيل فلسطين والأسرى الفلسطينيين أيضاً، وايماناً بدورهم في الدفاع عن فلسطين المحتلة، شعبها وأرضها، فإن الاتحاد البرلماني العربي في مؤتمره الـ34، في بغداد، وتأصيلاً لموقف الاتحاد الثابت الذي يعتمد قضية فلسطين، القضية المركزية للأمة العربية، ويساند نضال الشعب العربي الفلسطيني، يقرر العمل لإنشاء مؤسسة "ضامنة مالياً لرعاية أسر الشهداء وكذلك الأسرى الفلسطينيين" يتم من خلالها توفير المكافآت والرواتب الشهرية، دعماً لهم ولصمودهم ونضالهم، حتى إنجاز حرية واستقلال فلسطين.

4. عملاً بقرار القمة العربية في الجزائر، وقرار منظمة التعاون الإسلامي بفرض أصغر قطعة من عملة الدول الأعضاء على فاتورة الهاتف الأرضي والهاتف النقال دعماً لمدينة القدس، فإن الاتحاد البرلماني العربي **يقرر**: مطالبة الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي الطلب من حكوماتها وضع آليات تنفيذية لقراري القمة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

5. يؤكّد الاتّحاد البرلماني العربي، على الحاجة الملحة والعاجلة لتضافر الجهود العربية والإقليمية والدولية لوضعِ حدّ نهائي لآفة الإرهاب العابرة للحدود، والتصدي لجميع الممارسات والأعمال الإرهابية الإجرامية، التي تستهدف وحدة الصف العربي، وتقويض استقراره وأمنه، لا سيما دول الخليج العربية، مجدداً موقفه الداعم والمؤيد لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وأية إجراءات وتدابير تتخذها لصدّ أية اعتداءات أو تهديدات تمس أراضيها وسيادتها واستقلالها، وتوفير الحماية اللازمة لسلامة شعبها الشقيق وجميع المقيمين على أراضيها. كما يُشيدُ الاتّحاد البرلماني العربي بجميع الجهود الإماراتية الإقليمية والدولية فيما يتعلق بالقضايا التي تشكل اهتماماً عالمياً، وفي مقدمتها استضافة الإمارات لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الطارئة لتغير المناخ "كوب 28" من 6 إلى 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، بغية دفع التقدم في جهود مكافحة تغير المناخ، وتعزيز العمل الدولي من أجل معالجة أحد أكثر التحديات إلحاحاً في العالم، وهي فرصة برلمانية عربية مهمة لتعزيز جهود الدول العربية في هذا المجال.

6. في ضوء النجاح الباهر للانتخابات الديمقراطية في مملكة البحرين الشقيقة، وما شهدته من نسبة مشاركة كبيرة لم تحصل منذ عقدين من الزمن، فإنّ الاتّحادَ البرلماني العربي، يُشيدُ بالتزام مملكة البحرين وشعبها الشقيق بمبدأ الحياة البرلمانية الديمقراطية والشورى، كنهج وطني يعزّز عمل المؤسسات الدستورية والسياسية، التي تعكس إرادة الشعب، وتلبي طموحاته في غدٍ أكثر تقدماً وازدهاراً ورخاءً، متمنياً كل التوفيق والنجاح للأعضاء المنتخبين الجُدد، في تحمل مسؤولياتهم الوطنية الكبيرة، والعمل مع أشقائهم في كل الدول العربية لرصّ الصفوف داخلياً وعربياً، وزيادة المشاركة البرلمانية الفاعلة ضمن سياقها العربي والإقليمي والدولي.

7. إنّ الاتّحاد البرلماني العربي، وإذْ يعي أهمية الحوار الديمقراطي الوطني بين أبناء الوطن الواحد، فضلاً عن ضرورة تغليب المصلحة الوطنية العليا للدولة على أية مصالح شخصية أو حزبية ضيقة، فإنّ الاتّحاد يُعرب عن ترحيبه بإجراء الانتخابات في ربوع الجمهورية التونسية الشقيقة، مجدداً الأمل بعودتها قوية معافاة إلى الحاضنة العربية في أقرب فرصة ووقت ممكن، ويجدّد في الوقت ذاته دعوته الوطنية الصادقة لجميع الفرقاء السياسيين إلى نبذ الخلافات وترسيخ مبادئ الوحدة الوطنية وكل ما يلبي تطلعات الشعب وطموحاته.

8. في إطار الجهود والمساعي النبيلة التي بذلتها وتبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة لتعزيز وحدة الصف العربي وتجاوز الخلافات بين الأخوة والأشقاء، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي يُثمن عالياً استضافة الجزائر الشقيقة للقمة العربية الأخيرة، وكل ما قامت به من مبادرات إيجابية لإنجاح القمة والخروج بتوصيات تُلبي طموحات شعوبنا العربية في جميع الأقطار العربية، ناهيك عن دورها الملموس في سبيل تحقيق المزيد من التنمية والرخاء والازدهار في ربوعها الطيبة عبر بناء وتعزيز مؤسسات الدولة المدنية وسيادة القانون.

9. في ضوء تنامي الدبلوماسية السعودية ودورها المحوري الملموس في دعم مبادرات الحلّ السياسي، لا سيما المبادرة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية الشقيقة في شهر مارس/ آذار 2021، لإنهاء الأزمة اليمنية، والتوصل إلى حلّ سياسي شامل يعزّز الأمن والاستقرار في المنطقة العربية بأكملها، فإنّ الاتّحاد يُشيد بقرار الهدنة والوقف الكامل لجميع العمليات العسكرية داخل اليمن الشقيق وعلى الحدود السعودية–اليمنية، ويُثمن عالياً الدور المحوري للمملكة العربية السعودية بقيادة **خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، ودعم ولي عهده الأمين، حفظهما الله**، لحل النزاعات الإقليمية والدولية، وإرساء قيم

السلام والتسامح والاعتدال، مجدداً مطالبته بالحاجة الماسة لاستمرار التعاون والعمل على حل الأزمة اليمنية بما يضمن استعادة شرعيته ونظامه السياسي ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه ومواطنيه.

10. بنظرة ثقة وتفاؤل، يرحب الاتحاد البرلماني العربي بمشاركة مختلف الأطراف السودانية الشقيقة بحضور إقليمي ودولي وتوقيع الاتفاق السياسي الإطاري بشأن الفترة الانتقالية، في مقر القصر الجمهوري في الخرطوم، يوم الإثنين، الواقع في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2022، ويؤكد في الوقت ذاته تأييده المطلق لجميع مبادرات المصالحة والحوار والتفاهم بين أبناء البلد الواحد، لأنها السبيل الوحيد لعودة الحياة الديمقراطية البرلمانية، وانطلاقة شعب السودان الشقيق باتجاه غدٍ مشرق يسوده الأمن والاستقرار والازدهار.

11. إنّ الاتّحادَ البرلماني العربي، وإذْ يُعربُ عن عميقِ قلقهِ وغضبه من انتشار آفة الإرهاب في ربوع الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وتفاقم التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضيها، فضلاً عن تكرار الممارسات التركية العدوانية بحقّ الشعب السوري الشقيق في المناطق المجاورة لتركيا، لا سيما القطع المتعمّد والمتكرر لمياه الشرب عن محافظة الحسكة وقراها العطشى، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي يُدين ويستنكر هذه الممارسات الإسرائيلية والتركية الانتهازية وغير المسؤولة، مُشدداً على ضرورة دعم الجمهورية العربية السورية الشقيقة، في جهودها الرامية لمحاربة الإرهاب الدولي الذي يستهدفها، وتقديم العون لها للخروج من أزمتها بعيداً عن أي تدخلات خارجية هدفها النيل من سيادتها ووحدة ترابها الوطني، ومساندتها لاسترجاع كامل الجولان السوري المحتل، والتأكيد على أن جميع الإجراءات والقرارات الإسرائيلية–الأمريكية لفرض السيادة الإسرائيلية على الجولان لاغية وباطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والإجماع الدولي.

12. **إنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإذْ يُتابعُ بعميقِ الحزن والأسى،** الزلزال المدمر الذي ضرب مناطق في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، مما أسفر عن وقوع مئات الضحايا والإصابات في صفوف المدنيين، وتسليماً بقضاء الله وقدره، **فإنّ الاتحاد يُعربُ عن خالص تعازيه الحارة،** وعميق مواساته للجمهورية العربية السورية الشقيقة، قيادةً وبرلماناً وحكومةً وشعباً، جراء هذه الكارثة الطبيعية المفجعة والمؤلمة بكل المعايير والمقاييس، **متضرعاً لله سبحانه وتعالى،** أن يتغمّد الضحايا بواسع رحمته وغفرانه، وأن يُلهم ذويهم عظيم الصبر والسلوان وحسن العزاء، وأن يمنّ على المصابين بالشفاء العاجل، **وفي ظل هذه الفاجعة الوطنية، وانطلاقاً من إيمان الاتحاد البرلماني العربي،**

بأهمية التضامن والتعاضد في مثل هذه المحن والملمات والكوارث، **فإنّ الاتحاد يناشد**، الدول العربية الشقيقة والمنظمات الدولية المعنية بالقضايا الإنسانية، بمد يد العون والمساعدة وتوفير ما يلزم للشعب السوري الشقيق، لتجاوز تبعات هذا الزلزال المروع وآثاره السلبية على المستوى النفسي والشعبي والصحي والمعيشي، لا سيما في ظل الظروف الجوية الغير مسبوقة في المنطقة، **مُشدّداً**، على ضرورة رفع الحصار الجائر والغير مبرر على الشعب السوري الشقيق والحاجة لمزيدٍ من التنسيق والتعاون بين الأشقاء العرب، لتطوير آليات إدارة المخاطر والكوارث، وإجراءات الأمن والسلامة، بهدف الحفاظ على الأرواح والممتلكات، وزرع الطمأنينة والسكينة في نفوس المواطنين.

13. مع تفاقم آفة الإرهاب التكفيري الدموي العابر للحدود والقارات وتحوله باتجاه منطقة القرن الأفريقي، لا سيما استهدافه المتكرر لجمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة، فإنّ الاتّحاد يُناشد المجتمع الدولي للعمل فوراً على توفير الدعم اللازم للصومال من أجل محاربة الإرهاب والجماعات الإرهابية، ويحثّ البرلمانات العربية على تقديم العون والمساعدة اللازمين ودعم المؤسسات البرلمانية فيها، فضلاً عن الالتزام بالعمل معاً على صون وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة وسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي واستتباب الأمن فيها، ونشر قيم الحوار والديمقراطية وبسط سيادة القانون.

14. إنّ الاتّحاد البرلماني العربي، وإذْ يُجدّدُ ثقتهُ بقدرة الشعب العراقي الشقيق، العريق بأصالته وانتمائه الوطني، على تجاوز الأزمات والصعاب مهما اشتدت الظروف وتعاظمت التحديات، التي تعيق مسيرته التنموية والحضارية والإنسانية، فإنّ الاتّحاد يثمّن عالياً الروح العالية والعمل الدؤوب الذي بذلته جمهورية العراق الشقيق بكل أطياف شعبه العظيم ومشاربهم السياسية لانتخاب رئيساً للجمهورية ورئيساً لمجلس الوزراء، بالتوازي مع جهوده الاستثنائية والجبارة لمكافحة الإرهاب والجماعات الإرهابية، ويؤكّد بشكل قاطع أن العراق يعدُّ منذ الأزل سنداً للقضايا العربية والإسلامية، ورافداً محورياً لأي عمل يخدم الأمة العربية والإسلامية ويُعيد لها ألقها وقوتها واستمراريتها.

15. إقراراً بالدور المحوري الذي تقوم به سلطنة عُمان الشقيقة من أجل بسط السلام والأمن في المنطقة العربية والعالم أجمع، من خلال تبنيها لمبادئ ومرتكزات قائمة على الصداقة والاحترام المتبادل والتفاهم ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي يُشيدُ بالسياسة الخارجية لسلطنة عُمان الشقيقة، ومساهمتها الملموسة في احتضان العديد من الحوارات الإقليمية

والدولية على أراضيها بهدف توفير التسهيلات اللازمة لتيسير التشاور بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام نفسه بين دول المنطقة والعالم، مؤكداً على أن مبدأ استقرار الجار القريب أو البعيد، الذي تعتمده السلطنة، يُعدّ عنصراً حيوياً ليس فقط بالنسبة لأمنها واستقرارها ومستقبلها الاقتصادي، وإنما لأمن المنطقة العربية بأكملها واستقرارها ونهضتها الاقتصادية.

16. في ضوء القيم الإنسانية، التي تمثلها الرياضة ومنعكساتها الإيجابية والفاعلة في تعزيز روابط التعارف والصداقة والحوار بين جميع بني البشر على اختلاف أطيافهم وانتماءاتهم السياسية والعقائدية، فضلاً عن إفساحها المجال لمشاركة المرأة والشباب من كل الفئات، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يُثمّنُ عالياً ما قامت به دولة قطر الشقيقة من تنظيم رائع واستقبال مثالي في إطار تنظيمها لكأس العالم 2022، والرسائل التي نجحت في إيصالها إلى العالم من خلال تنظيمها لكأس العالم بشكل استثنائي، ومن هذه الرسائل تسامح العرب وحُسن ضيافتهم واستقبالهم، الأمر الذي أسهم في تغيير بعض مفاهيم وأفكار الغرب تجاه العرب والمسلمين، وتقدموا بالشكر لدولة قطر الشقيقة، ممثلةً بحضرة **صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر «حفظه الله»**، والشكر موصول للشعب القطري الشقيق والشعوب العربية.

17. إن الاتّحاد البرلماني العربي، وإذْ يُدرك سعي القيادة الكويتية الحكيمة لتحقيق رغبة الشعب الكويتي الشقيق بتعزيز سلطة القانون ودولة الدستور وتوسيع دائرة الإصلاحات، فإنّ الاتّحادَ يُشيدُ بكلّ فخرٍ واعتزاز بنجاحِ الانتخابات البرلمانية في دولة الكويت الشقيقة، التي جرت يوم الخميس، الواقع في 29 أيلول/ سبتمبر 2022، ويتقدّم بأحر التهاني والتبريكات **لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله**، متمنياً كل النجاح والتوفيق لمجلس الأمة الكويتي الجديد في تحمل مسؤولياته الجسام وتلبية كل ما يتطلع إليه الشعب الكويتي الشقيق.

18. مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالجمهورية اللبنانية الشقيقة، فضلاً عن عدم قدرة الفرقاء السياسيين التوصل إلى حل بشأن الفراغ الرئاسي، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي يدعو جميع الدول العربية وبرلماناتها الموقرة لبذل كل ما يلزم من جهود سياسية ودبلوماسية للوقوف إلى جانب لبنان اقتصادياً، وإخراجه من محنته الاقتصادية التي بدأت تتصاعد بشكل غير مسبوق، مجدداً مطالبته بتفعيل أسس العمل العربي المشترك ومبادئ التضامن العربي الكفيلة بإنقاذ لبنان وشعبه الشقيق.

19. إنّ الاتّحاد البرلماني العربي، وإذْ يُؤمنُ بفاعلية الحوار والدبلوماسية وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية الضيقة، فضلاً عن ثقته بإرادة الشعب الليبي الشقيق وخياره في جمع الكلمة

وتوحيد الصفوف بعيداً عن حالة التشرذم والانقسام والاقتتال، التي لا تخدم إلا المتربصين بأمن واستقرار دولة ليبيا الشقيقة، فإن الاتّحاد يؤكّد على الحاجة الملحة لتضافر جميع الجهود الوطنية الليبية لتحقيق الوفاق والتناغم، والتوصل سريعاً إلى تسوية سياسية شاملة تنهض بالبلاد، وتضعها على طريق التقدم والازدهار والرخاء، والتأكيد على أن مجلس النواب هو الجسم الشرعي المنتخب والمعترف به دولياً وأن ما يصدر عنه من تشريعات وقوانين ملزمة لا يجوز تعطيلها باعتبارها من مهامه وصلاحياته الدستورية المنصوص عليها في الإعلان الدستوري.

20. إنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإذْ يؤكّد على الدور المحوري لجمهورية مصر العربية الشقيقة في تقريب وجهات النظر بين الأشقاء والفرقاء، كما عهدناها دوماً، فإن الاتّحاد يثمن عالياً المساعي الحثيثة والبناءة لجمهورية مصر العربية الشقيقة، وكل ما بذلته من جهود أثمرت نتائج جيدة وملموسة في اجتماع رئيسي مجلس النواب ومجلس الدولة لدولة ليبيا الشقيقة، ويُشيدُ أيضاً بالنهضة الملفتة التي تشهدها جمهورية مصر العربية الشقيقة على كافة الصعد وفي مختلف الميادين، مجدداً موقفه الداعم والتضامني ووقوفه إلى جانب الأشقاء المصريين، وتأييده لجميع الإجراءات التي تتخذها لضمان حقها المشروع في الحصص المائية العادلة، التي تعدّ جزءً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي.

21. يُشيدُ الاتحاد البرلماني العربي بالجهود الحثيثة والمتواصلة التي يبذلها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية الشقيقة، حفظه الله، رئيس لجنة القدس،** في الدفاع عن المدينة المقدسة، وكل ما تقوم به وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس، من مساعٍ وجهود لتوفير الدعم اللازم لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق. كما لا يغيب عن الاتحاد البرلماني العربي التعبير عن فخره واعتزازه بأداء المنتخب المغربي الشقيق (أسود الأطلس) وتأهله للنصف النهائي في تصفيات كأس العالم لعام 2022، والشكر موصول كذلك لجميع الدول العربية لمساندتها وتشجيعها الدائم لهذا الفريق الاستثنائي.

22. إنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإذْ يعي تطوير التعليم من أجل تعزيز التضامن الاجتماعي ودعم التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، ومحاربة التطرف والإرهاب، فإن الاتحاد يدعو الأشقاء العرب ويحثهم على دعم الجمهورية الإسلامية الموريتانية لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الموريتاني الشقيق، فضلاً عن محاربة الفقر والبطالة بين صفوف الشباب.

23. إن الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يستشعر المخاطر الكارثية المحدقة بحاضر ومستقبل الشعب اليمني الشقيق، وانزلاقه الى صراعات وانقسامات اجتماعية على أسس مذهبية أو جهوية، فإنه يُجدّد

الدعوة لجميع الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية والمحلية، النهوض بمسؤوليتها الوطنية، والتفاعل الإيجابي مع مشروع التسوية السياسية، والالتزام بالمسار السياسي والمساعي والجهود العربية الفاعلة، لرأب الصدع، ومعالجة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية ليعود اليمن كما كان قوياً معافىً، ولاعباً فاعلاً في محيطه العربي والإقليمي والدولي.

24. إيماناً من الاتحاد البرلماني العربي بالدور الفاعل للمؤسسات البرلمانية وما تمثله من سبيل مضمون نحو الديمقراطية التعددية والحوار المثمر والبناء بين مختلف فئات الشعب، فإن الاتحاد يحث البرلمانات العربية على تقديم العون والمساعدة لجمهورية جيبوتي الشقيقة، وتمكين مؤسساتها الحكومية لما فيه خير البلاد والعباد.

25. يحث الاتحاد البرلماني العربي الدول العربية وبرلماناتها الوطنية الموقرة العمل على تقديم العون والمساعدة لجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية الشقيقة، ودعم المؤسسات البرلمانية فيها، فضلاً عن الحاجة الماسة لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب جزر القمر الشقيق، وتطوير المشروعات الخدمية واستدامتها.

26. ويشدّد الاتحاد البرلماني العربي على مضمون وفحوى جميع قراراته السابقة والحالية ذات الصلة برفض نهج الوصاية والاستعلاء الذي يحاول البرلمان الأوروبي اتباعه ضد عدد من الدول العربية المستقلة ذات السيادة، بهدف التدخل بشؤونها الداخلية وفرض وصايته عليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

27. كما يؤكّد رفضه القاطع والمطلق لجميع أشكال الاعتداء أو التدخل الأجنبي والخارجي في الشؤون الداخلية لأي دولة عربية، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، مُحذّراً من تبعات وعواقب تسييس ملف حقوق الإنسان أو أي ملف آخر استناداً إلى معلومات مغلوطة لا أساس لها من الصحة أو المصداقية.

28. ويشدّد الاتحاد البرلماني العربي على الحاجة الملحة لاستمرار العمل العربي بتطوير النظم والتشريعات البرلمانية وتحسينها، خصوصاً ما يتعلق بحقوق الإنسان العربي وكرامته، وتمكين جيل الشباب وتوفير الفرص الملائمة للاستفادة من قدراتهم في بناء الدولة والمجتمع، فضلاً عن تفعيل ودعم مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي والبرلماني والتنموي، بهدف دفع المجتمعات العربية باتجاه مزيد من التطور والتقدم والازدهار.

29. ولا يغيب عن الاتحاد البرلماني العربي التأكيد على ضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي يمر بها الوطن العربي، وذلك لأنها لا تقل خطورة عن التحديات الأمنية والسياسية، وهنا تبرز أهمية الأمن العربي المشترك، الذي يوفر بيئة آمنة وخصبة تصبو إليها جميع الشعوب العربية لإحياء المشاريع الاقتصادية العربية، التي تعزز مناعة الحصن العربي وقوته في مجابهة الهجمات الاستعمارية على اختلاف شدتها وقوتها.

30. كما يُحذّر الاتحاد البرلماني العربي من مغبة الاستقواء بالقوات الأجنبية المعادية للمصالح العربية وشعوبها لضرب السلم والأمن والاستقرار في أي بلد عربي، مؤكداً على خطورة هذه الأفعال وأثرها المدمر في تقويض وحدة الصف العربي، وفتح الباب مجدداً لنهب ثروات البلدان العربية وخيراتها.

31. وفي هذا المقام، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يحثّ البرلمانات والمجالس الوطنية في جميع الدول العربية على التواصل الفعال والمنفتح والمثمر مع السلطات التنفيذية في بلدانهم لتعزيز الدبلوماسية البرلمانية ودورها الفاعل في ترسيخ التضامن العربي، وإرساء مفهوم الأمن العربي المشترك، ليكون أساساً وسبيلاً ومخرجاً وحيداً مما نعانيه من أزمات متلاحقة وقاتلة تتفرّد ببلداننا وشعوبنا العربية بشكل يعيد إلى أذهاننا الاستعمار القديم وأساليبه التوسعية المنهجية والمدروسة، والتي لا تخلو أبداً من الهمجية والبربرية والعنف غير المسبوق.

32. **إنّ الاتّحادَ البرلماني العربي، وإذْ يُتابع ببالغ الغضب والاستنكار**، الجريمة المروعة لمتطرفين سويديين أقدموا على حرق نسخة من المصحف الشريف أمام مبنى سفارة الجمهورية التركية، في العاصمة السويدية استوكهولم، يوم السبت الواقع في 21 كانون الثاني/ يناير 2023، **فإنّ الاتّحاد يُدينُ بأشد وأقسى العبارات**، الجريمة المروعة لمتطرفين سويديين أقدموا على حرق نسخة من المصحف الشريف، هذا العمل الهمجي، الذي يعدّ انتهاكاً صارخاً للمبادئ والمواثيق الحقوقية الدولية، فضلاً عن كونه استفزازاً صارخاً لمشاعر المسلمين حول العالم، ناهيك عن استهدافه المتعمد لقيم الإسلام المقدسة والروحية، وتغذية خطاب الكراهية والعنف، بذريعة حرية التعبير، بدلاً من تعزيز قيم الحوار والتسامح والتعايش، ونبذ العنف والتطرف وإقصاء الإنسان لأخيه الإنسان، و**يُطالبُ الاتحاد**، دول العالم المتحضرة والديمقراطية باتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة، ضدّ معاداة الإسلام وجميع الرموز الدينية والروحية للأديان كافةً، **مُجدداً تحذيره**، من ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في انتهاكات حرمات المقدسات المسيحية والإسلامية في القدس الشريف ومن مغبّة وخطرِ انتشار هذه الأعمال العنصرية الدنيئة، التي تعرقل الجهود الإنسانية

الدولية لترسيخ قيم التسامح والتعايش والاحترام المتبادل، بين مختلف الشعوب والحضارات والأديان، **وفي هذا المقام، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي يُجدّد،** دعوته لأعضاء الأسرة الدولية ومنظماتها الفاعلة لتجريم مثل هذه الأعمال وإدانتها جملةً وتفصيلاً، والعمل معاً على زيادة التنسيق والتعاون للارتقاء بالخطاب الإنساني المبني على المحبة والسلام، وقبول الآخر بغض النظر عن المعتقد أو العرق أو الدين، وعدم الخلط بين حرية الدين والمعتقدات، وحرية الرأي والتعبير.

****

19- القرارات البرلمانية:

أولاً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني العربي:

- ضرورة إنشاء وتفعيل اللجان الدائمة والمؤقتة حول فلسطين والقدس والأقصى.

ثانياً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني الدولي

1. إعداد مذكرة تتناول القضايا الأساسية التي ستعرض أمام الجمعية العامة 146، والجمعية العامة 147 للاتحاد البرلماني الدولي، لتوزع على أعضاء الوفود العربية المشاركة.
2. تنظيم اجتماع تنسيقي للوفود المشاركة قبل انعقاد الجمعية العامة 146، والجمعية العامة 147، والتنسيق مع المجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، خصوصاً فيما يتعلق بـ:

أ. وضع جدول أعمال الجمعيتين 146 و147، وإعلام الشعب الأعضاء مسبقاً ببنوده،

ب. دراسة إمكانية تقديم طلب باسم المجموعة العربية لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعيتين 146 و147،

ج. التعاون مع ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،

د. التشاور حول ملء الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، إن وجدت،

هـ. إعداد تقرير عن وقائع ونتائج الجمعية العامة 146 والجمعية العامة 147 وتعميمه على جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد،

و. التغطية الإعلامية المباشرة لعمل الجمعية العامة 146 والجمعية العامة 147 من خلال موقع الاتحاد البرلماني العربي الإلكتروني وكذلك من خلال نشرة الاتحاد: ***"البرلمان"*** ،

ز. فتح وتفعيل حسابات للاتحاد البرلماني العربي في مواقع التواصل الاجتماعي، والتغطية المباشرة واللاحقة لكافة نشاطات الاتحاد.

****

ثالثاً – التعاون البرلماني العربي – الإفريقي :

التباحث مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي حول الأمور التالية:

أ. ضرورة عقد اجتماع لجنة المتابعة مرتين في السنة وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمؤتمر البرلماني العربي–الإفريقي، كون المؤتمر 14 شكل لجنة المتابعة الجديدة على النحو التالي:

عن الجانب العربي: مصر، الكويت، لبنان، ليبيا وفلسطين.

وعن الجانب الإفريقي: بوروندي، غينيا، مالي، ناميبيا، أوغندا.

ب. تنظيم الندوة البرلمانية المشتركة في عام 2023، تحت عنوان:

"تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في العالم العربي وإفريقيا"

ج. عقد المؤتمر العربي – الإفريقي الخامس عشر في خلال عام 2023، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بإجراء مشاورات مع الشعب البرلمانية العربية من أجل تحديد مكان وزمان الاجتماع.

د. تفعيل وتشكيل لجان صداقة ثنائية بين البرلمانات العربية والبرلمانات الإفريقية.

هـ. حث البرلمانات العربية والإفريقية على الطلب من حكوماتهم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي.

****

رابعاً – العلاقات مع البرلمانات والمنظمات الأخرى :

1. تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية التي ينظمها الطرفان.
2. تعزيز العلاقة مع البرلمان العربي.
3. تعزيز العلاقة مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
4. مواصلة وتعزيز العلاقات مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية والدورات التي ينظمها الطرفان.
5. المشاركة في المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي.
6. المشاركة في الاجتماع السنوي لبرلمان البحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
7. المشاركة في المؤتمرات السنوية لكل من الجمعية البرلمانية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، وهيئة مشرعي الولايات الأمريكية.
8. العمل على توقيع مذكرات تعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتفعيلها.
9. توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لحضور مؤتمرات الاتحاد المستقبلية.

****

20– إعلان بغداد:

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق، واعمالاً لميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي، وبتأييد من الأشقاء العرب، رؤساء البرلمانات والمجالس العربية، وتلبيةً لمتطلبات الأمن العربي المشترك والتضامن العربي، على مختلف الأفق والأصعدة، انعقد في بغداد، عاصمة جمهورية العراق الشقيق، المؤتمر الرابع والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي، يوم السبت 25 شباط/فبراير 2023، تحت شعار "الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته".

وأكّد المؤتمرون على دعمهم وموقفهم، التضامني مع جمهورية العراق الشقيق وضرورة توفير كل ما يلزم لتعزيز استقراره وسيادته ووحدة أراضيه، ووقوفهم الدائم والراسخ وبكل الإمكانات، إلى جانب الأشقاء

العراقيين، فالعراق الشقيق لم يتوانَ في يوم من الأيام عن مساندة ونصرة أي بلد عربي شقيق بمختلف الوسائل والطرق.

مؤكدين أن المؤتمر ينعقد في وقت استلزم منا إعادة الزخم لقيم التضامن والتلاحم والتعاضد بين الشعوب العربية، التي باتت بأمس الحاجة لتطبيق **قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".**

يُعدّ اجتماعنا اليوم في بغداد، أرض الحضارات القديمة والإرث التاريخي العريق، اجتماعاً يُجسّد أسمى قيم التضامن العربي ومساندة الأشقاء لبعضهم، وغيرتهم على استقرار العراق الأبيّ وسيادته وازدهاره. ومن هذا المقام البرلماني الديمقراطي بامتياز، **فإننا نجهر بأصواتنا عالياً لنقول إننا:**

نُدرك أن تحديات المشهد العربي الراهن، تزداد صعوبة وتعقيداً في ظل ظاهرة الإرهاب والعنف والتطرف، التي لم يخفَ عليه أبداً أن أخطر ما يهدد حاضرنا العربي هو تعميق النزاعات المذهبية أو الطائفية أو السياسية.

وإذْ نُجدّدُ رَفضَنا القاطع، لجميع أشكال التطرف والقتل والإرهاب مهما كانت الدوافع والأسباب، **فإننا نشدّ،** أزر الأشقاء العراقيين، في حربهم ضدّ تنظيم داعش الدموي التكفيري وجميع فلول الجماعات الإرهابية التي تعيث فساداً وإجراماً، في أرض الرافدين لتنشر فكرها الظلامي التكفيري، **ونطالب في الوقت ذاته،** بتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الدول العربية والإقليمية والأسرة الدولية، لوضع حدّ نهائي لآفة الإرهاب العابر للحدود والقارات، والذي يقتات على اضعاف الشعوب وخلافاتها، وتجفيف منابعه فكراً وتمويلاً وتسليحاً.

ونؤكّد على ترحيبنا ببناء العراق الشقيق لدولته الحديثة، القائمة على مؤسسات وطنية ديمقراطية قادرة على دفع الأشقاء العراقيين باتجاه مزيد من التنمية والازدهار والتقدم، وذلك لأننا ندرك حقيقةً ويقيناً أهمية الدور العراقي وفاعليته على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

وإذْ لا يغيبُ، عن ذاكرتنا العربية أن العراق الشقيق، كان وما يزال سباقاً لبذل أي جهد أو مسعى يصب في المصلحة الوطنية العليا للأمة العربية والإسلامية، فضلاً عن كونه البلد العربي، الذي شهد تأسيس أول دولة مدنية في التاريخ، **فإننا نشيدُ،** بقدرة الشعب العراقي ووعيه وأصالته والتزامه بالثوابت الوطنية، التي كان لها بالغ الأثر في انتخاب رئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء وتشكيل حكومة جديدة. ونؤكد دعمنا للمؤسسات الدستورية العراقية ودعم جهود الحكومة العراقية بالتنمية ومحاربة الفساد وتوفير بيئة استثمارية ستساهم في توفير الخدمات للشعب العراقي الشقيق.

وانطلاقاً من واجبنا، كممثلين عن الشعوب العربية وتطلعاتها وآمالها، **فإننا نُعربُ عن،** عزمنا وإصرارنا على تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، لتكون مؤثراً إيجابياً وفاعلاً في الدبلوماسية الرسمية لبلداننا، بهدف النهوض بواقع الأمة العربية، وتلبية طموحات شعوبنا بتحقيق التقدم والإصلاح والتنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز أسس العمل العربي المشترك والالتزام بمبادئ التضامن العربي، بهدف الوصول إلى أرضية مشتركة تؤسس لأمن عربي مشترك يُسهم في محاربة الإرهاب وحماية المنطقة العربية واستقرارها، الأمر الذي يُشجع على المزيد من الاستثمارات والمشاريع التنموية التي تعود بالخير والرفاه على شعوبنا العربية.

ونُشدّد، على جدوى وفاعلية استمرار الحوار والتشاور بين الأشقاء، بهدف تقديم رؤية واضحة تُمكّننا من تحديد مواطن الضعف والخلل، وتجعلنا أكثر إدراكاً وجاهزيةً.

و**نؤكّد** على رفض أي فكر، يدعو إلى الكراهية والعنصرية والإقصاء والتهميش تحت أي ذريعة كانت.

كما نحثّ المؤسسات الدينية والفكرية والتعليمية، للقيام بما يجب عليها بغية التصدي لأفكار التطرف والعنف والإرهاب.

يُدينُ الاتّحاد البرلماني العربي بأشد وأقسى العبارات، ويرفض العمل الهمجي والجريمة المروعة لمتطرفين من السويد أقدموا على حرق نسخة من المصحف الشريف، حيث يعدّ ذلك انتهاكاً صارخاً للمبادئ والمواثيق الحقوقية الدولية، فضلاً عن كونه استفزازاً صارخاً لمشاعر المسلمين حول العالم، ناهيك عن استهدافه المتعمد للقيم الإسلامية المقدسة، وتغذية خطاب الكراهية والعنف، بذريعة حرية التعبير، بدلاً من تعزيز قيم الحوار والتسامح والتعايش، ونبذ العنف والتطرف وإقصاء الإنسان لأخيه الإنسان، يُجدّد الاتّحاد البرلماني العربي، دعوته لأعضاء البرلمانات الدولية والمنظمات الفاعلة لإصدار تشريعات لتجريم مثل هذه الأعمال وإدانتها جملةً وتفصيلاً، والعمل معاً على زيادة التنسيق والتعاون للارتقاء بالخطاب الإنساني المبني على المحبة والسلام، وقبول الآخر بغض النظر عن المعتقد أو العرق أو الدين، وعدم الخلط بين حرية الدين والمعتقدات، وحرية الرأي والتعبير.

وتأييد الاتحاد البرلماني العربي لإدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة 146 للاتحاد البرلماني الدولي المقدم من مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة، باسم المجموعة البرلمانية العربية، تحت عنوان:

"تجريم ازدراء الأديان وانتهاك دور العبادة والمقدسات ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين".

وإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يُجدّد موقفه التضامني الداعم والراسخ، لكل جهد يصبّ في دعم القضية المركزية للأمتين العربية والإسلامية، قضية فلسطين العربية أبد الدّهر والتاريخ، **مؤكداً** العزم والإصرار على بذل الغالي

والنفيس في سبيل إعلان قيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة والكرامة على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس الشريف، **ويُجدّد في الوقت ذاته** مُطالبَته لمجلس الأمن الدولي، وجميع المنظمات الإنسانية الدولية الفاعلة، والبرلمانات الديمقراطية والاتحادات البرلمانية الدولية، لتحمّل مسؤولياتهم القانونية والعمل بمزيدٍ من الجدّية والتنسيق والتعاون فيما بينها لوضع حدّ نهائي للانتهاكات والممارسات للكيان الإسرائيلي المحتل اللاإنسانية بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، فضلاً عن ممارسة جميع أنواع الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، القوة القائمة بالاحتلال، للانصياع لمقررات الشرعية الدولية، ووقف جميع المخططات الاستيطانية التوسعية، والمجازر الدموية التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ناهيك عن لجَمِ المستوطنين واعتداءاتهم على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وكبح استفزازاتهم العدائية المستهترة والمتكررة في باحات المسجد الأقصى المبارك وربوع القدس الشريف.

ويعلن المجتمعون تضامنهم مع الشقيقة سوريا، وتشكيل وفد من الاتحاد البرلماني العربي للتأكيد على دعمها والوقوف مع شعبها واستمرار تقديم الإمكانات اللازمة للوقوف مع الأشقاء السوريين بعد حادث الزلزال الذي أصاب عدد من المدن والقرى فيها، وضرورة العمل العربي المشترك على كافة المستويات لعودة سوريا إلى محيطها العربي وممارسة دورها في الساحات العربية والإقليمية والدولية.

ونتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مملكة البحرين الشقيقة، أثناء ترؤسها لاتحادنا هذا، وما بذلوه من جهد، كما ونرحب باستضافتها لأعمال الجمعية العامة القادمة 146 للاتحاد البرلماني الدولي والذي لن ندخر جهداً في الوقوف إلى جانبها من أجل إنجاح هذه الفعالية العالمية.

وفي إطار ما اجتمعنا عليه، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يتقدم بجزيل الشكر لجمهورية العراق الشقيق على حسن استضافته لمؤتمرنا الرابع والثلاثين، مثمنين المواقف الوطنية لجمهورية العراق، رئيساً وحكومةً وبرلماناً، وكلنا أمل وثقة بقدرة العراق وشعبه الأصيل على دحر الإرهاب ومجابهة العقبات والتحديات، التي تعترض مسيرته للنهوض مجدداً، قوياً وقادراً على صنع حاضره ومستقبله، ونحن من ذلك واثقون.

****

21- ما يستجد من أعمال:

21-01 – دعم طلب إدارج بند طارىء على جدول أعمال الجمعية العامة 146 للاتحاد البرلماني الدولي المقدم من مجلس الشورى في دولة قطر، باسم المجموعة البرلمانية العربية، تحت عنوان:

" تجريم ازدراء الأديان وانتهاك دور العبادة والمقدسات ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين".

21-02 – تشكيل وفد من الاتحاد البرلماني العربي لزيارة سوريا الشقيقة، والتأكيد على دعمها والوقوف مع شعبها.

****

22- برقية الشكر الموجهة إلى فخامة الرئيس الدكتور عبداللطيف جمال راشد حفظه الله ورعاه:

قرر المؤتمر توجيه برقية شكر وامتنان إلى فخامة الرئيس الدكتور عبداللطيف جمال راشد حفظه الله ورعاه، رئيس جمهورية العراق الشقيق،

****

23- برقية الشكر الموجهة إلى معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي الأكرم:

قرر المؤتمر توجيه برقية شكر إلى معالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق، تعبيراً عن شكر المؤتمر لاهتمام الشعبة البرلمانية العراقية بإنجاح أعمال المؤتمر.

****

24. الإشادة، بما قامت به دولة قطر الشقيقة من تنظيم رائع واستقبال مثالي في إطار تنظيمها كأس العالم 2022، والرسائل التي نجحت، من خلال تنظيمها لكأس العالم بشكل استثنائي، في إرسالها إلى العالم، من تسامح العرب وتغير مفاهيم وثقافات الغرب عن العرب والمسلمين، وتقدموا بالشكر لدولة قطر **وحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير**

دولـة قطـر «**حفظـه الله**»، والشـكر موصـول للشـعب القطـري والشـعوب العربيـة، كمـا تم التنويـه بأداء المنتخـب المغـربي (أسـود الأطلـس)، وتأهلـه لنصـف النهـائي الـذي رفـع رؤوسـنا كعـرب، والشـكر موصـول كـذلك لجميـع الـدول العربيـة لمسـاندتها وتشـجيعها الـدائم لأسـود الأطلـس، وكـذلك بمـا قامـت بـه جمهوريـة العـراق الشـقيق مـن تنظـيم رائـع لبطولـة كـأس الخلـيج العـربي (خليجـي 25) الـتي استضـافها العـراق الشـقيق، كمـا تمـت الإشـادة بجهـود الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشـعبية الشـقيقة مـن حسـن تنظـيم كـأس أمـم إفريقيـا للمحليـين "شـان الجزائـر ٢٠٢٣".

25.شـكر الشـعبة البرلمانيـة في مملكـة البحـرين، ممثلـة بمعـالي السـيد أحمـد بـن سـلمان المسـلم، رئـيس الاتحـاد البرلمـاني العـربي، رئـيس مجلـس النـواب في مملكـة البحـرين الشـقيقة، علـى كـل مـا قـام بـه مـن جهـد لتمكـين الاتحـاد مـن تحقيـق الأهـداف الـتي أنشـئ مـن أجلهـا، وعلـى الجهـود المبذولـة مـن أجـل انجـاح أعمـال اللجنـة، في خـلال اجتماعـات اللجنـة المصـغرة، الفريـق القـانوني، لجنـة التميـز البرلمـاني العـربي، اللجنـة التنفيذيـة، القـاهرة – جمهوريـة مصـر العربيـة 04-07 كـانون الثـاني / ينـاير 2023.

26.الإشـادة، باستضـافة مملكـة البحـرين لأعمـال الجمعيـة العامـة للاتحـاد البرلمـاني الـدولي 146، مـع التمني لها بالنجاح والتوفيق.

27.شـكر مجلـس النـواب في جمهوريـة مصـر العربيـة الشـقيقة، ممـثلاً بمعـالي المستشـار الـدكتور حنفـي جبـالي، رئـيس المجلـس، علـى الحفـاوة والتكـريم اللـذين قـوبلا بهمـا، في خـلال اجتماعـات اللجنـة المصـغرة، الفريـق القـانوني، لجنـة التميـز البرلمـاني العـربي، اللجنـة التنفيذيـة، القـاهرة – جمهوريـة مصـر العربيـة 04-07 كانون الثاني / يناير 2023.

28.شـكر سـعادة المستشـار الأسـتاذ أحمـد سـعد الـدين، وكيـل أول في مجلـس النـواب في جمهوريـة مصـر العربيـة الشـقيقة، ممثـل عـن رئـيس الاتحـاد البرلمـاني العـربي، علـى حسـن إدارتـه لأعمـال الجلسـة، في خـلال اجتماعـات اللجنـة المصـغرة، الفريـق القـانوني، لجنـة التميـز البرلمـاني العـربي، اللجنـة التنفيذيـة، القاهرة – جمهورية مصر العربية 04-07 كانون الثاني / يناير 2023.

29.شكر الشعبة البرلمانية في جمهورية العراق، ممثلة بمعالي الأستاذ محمد ريكان الحلبوسي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق، على كل ما يقوم به من جهد لتمكين الاتحاد من

تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وعلى الجهود المبذولة من أجل إنجاح أعمال اللجنة، وعلى الحفاوة والتكريم اللذين قوبلا بهما في خلال اجتماعي اللجنة التنفيذية، بغداد – جمهورية العراق 23-24 شباط / فبراير 2023.

30.شكر سعادة الدكتور شاخەوان عبدالله أحمد، نائب رئيس مجلس النواب العراقي، نيابةً عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على حسن إدارته لأعمال جلسة الافتتاح والمناقشة، في خلال اجتماع الدورة الثلاثين الاستثنائية للجنة التنفيذية، بغداد – جمهورية العراق 23 شباط / فبراير 2023.

31.شكر سعادة الدكتور محمد صديق محمد، عضو مجلس النواب العراقي، نيابةً عن رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على حسن إدارته لأعمال الجلسة الختامية، في خلال اجتماعي اللجنة التنفيذية، بغداد – جمهورية العراق 23-24 شباط / فبراير 2023.

32.شكر الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، وجهاز الأمانة العامة على ما يقومون به من جهود ساهمت في تحسين أداء عمل الاتحاد، وأبرزت أنشطته بشكل ملموس.

****

حرر في بغداد – جمهورية العراق، يوم السبت الواقع في الخامس والعشرين من شباط/فبراير 2023.